د. عبد القادر الفاسي الفهري

اللسانيات واللغة العربية

نماذج تركيبية و دلالية



المعرفة اللسانية
ابحاث و نماذج

دار توبقال للنشر

اللسانيات واللغة العربية

نماذج تركيبية و دلالية

- اللسانيات العربية : الشكل والتأويل (فرنسية)
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الرباط، 1982
- المعجم العربي، (نماذج تحليلية جديدة)
دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1986

د. عبد القادر الفاسي الفهري

اللسانيات واللغة العربية

نماذج تركيبية و دلالية

الكتاب الأول

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي. ساحة محطة القطار
بلفدير. الدار البيضاء 05 ـ المغرب
الهاتف : 24.06.05/42

تمّ نشر هَذا الكتَاب ضِمن سِلسِلة

المعرفة اللسانية

أبحاث ونماذج

بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأُولى، 1985

الطبعة الثانية 1988

الطبعة الثالثة 1993

رقم الإيداع القانوني : 234/ 1985

إلى الشعب الفلسطيني البطل

تصديــــر

كل متكلم لِلُغةٍ طبيعيةٍ قدْ قرَّ قرارُه على مخزون ذَاكِريٍّ غير واعٍ يُجلي معرفتَه لتلك اللغة وملكَتَه فيها. وهذا المخزون عبارةٌ عن معجم ذهني يمثل الثروةَ المُفرداتية المخزَّنة، وجهازِ قواعد نشيط يرسم أسسَ تأليف هذه الأبجدية.

وكلُّ متعلِّم لِلُغة يتزود، عادة، بأدوات لغوية صناعية ضمنها قاموسٌ يُعِينه على تمثل معاني المفردات وصيغها وأصواتها، وكذلك كتاب قواعد نحوية وصرفية تعيد إلى ذهنه طرق تأليفِ الوحداتِ المُعجمية.

ودورُ اللِّساني أن يبحث في خصائص اللغات وطرق اكتساب الطفل لها، حتى يصفها ويفسر سمات التماثل بينها، والتَّبايُن عن بعضها البعض، محدّداً بذلك ما يندرج ضمن الكليات اللغوية التي تُكوِّن «العضو الذهني» البشري الذي يتيح اللغو، وما يندرج ضمن البرامترات التي قد تختلف اللغات في تثبيت قيمها. ودورُ اللساني كذلك أن يوفرَ الأدوات التي تساعد مُستعمل اللغة على الانتقال من معرفة غير واعية للغة إلى معرفة واعية، ويعمل على تجديدها حتى تظل كافية وصفياً وفنياً ومنهجياً.

وما يلفت النّظر في وضع اللغة العربية هو أن الأدوات الأساسية لتعلُّمها وتيْسِير استعمالها والتّفقه فيها لم تحظ بالتّجديد الذي حظيت به مثيلاتها من اللغات الأُخرى، بل ما زال القاموس هو قاموس القرن الثاني الهجري (أو الرابع في أحسن الأحوال) تصوراً وتأليفاً ومادّة، وما زالت قواعد اللغة هي قواعد نحاة القرن الثاني. فليس همُّ اللّساني العربي فقط أن يعيد النّظر في تصوُّر طبيعة اللّغة العربية،وخصائصها،والمناهج الكفيلة بمعالجتها، بل هو مُطالبٌ، استعجالاً كذلك، برسْم الأدواتِ اللائقة بتنمية طاقة المُستعمل، علاوة على أنّه مُطالب بالبحث في وسائل تطويع اللّغة لجعلها لغةً وظيفيةً. ومن شأن هذا البحث أن يُلقي بعض الضوء على اللّغة العربية في واقعها النّظريِّ والعمليِّ، في جوانِبَ تخصُّ تركيبَها ومعجمَها، وأساليبَ تنميتها.

*** ملاحظــة**

يشمل عنوان «اللسانيات واللغة العربية ـ نماذج دلالية وتركيبية» كتابين، هذا أولها، وثانيها صادر أيضا عن «دار توبقال للنشر»، وقد فصلنا في الفهرس العام، المثبت في نهاية الكتاب الأول، مواضيع كل كتاب على حدة.

مقدمة الطبعة الثانية

باسم الله الرحمـن الرحيم،

مرّ أقل من ثلاث سنوات على صدور الطَبعة الأُولى لهٰذا الكتاب (طبعة دار توبقال بالدار البيضاء)، وعلى نفاده من السوق المغربية. ومعلوم أن هذا العمل ظهرت له طبعة لبنانية (دار عويدات). وطبعة عراقية (دار آفاق عربية) باتفاق مع دار توبقال. وقد برز اهتمام غير عادٍ بهذا العمل، وبالمواضيع والمجالات الفرعية التي عالجها.

ولعل في هذا الإقبال ما يبشّر بمستقبل أفضل لثقافة العربي. فالقارئ العربي أصبح أكثر من أي وقت مضى لا يُقْبِلُ على المبتذل من الإشكالات، ولا يكتفي بما هو سهل سطحي، بل إنه يلج المجال الذي يعمر إدراكه بالحسّ العادي، والمجال الذي يتطلّب المجهود المعرفي، والتّمرن الفني التقني، والوعي بتفاعل الوقائع الثقافية/ الحضارية وتعقّدها.

وقد ظهرت لنا عدّة أبحاث بعد هذا العمل تصب في البرنامج العام الذي راده كتاب «اللسانيات واللغة العربية»، وتعالج اللغة العربية تطبيقاً وتنظيراً. إلاّ أن هذه الأعمال تعتمد هذا الكتاب فرشا أساساً لابد من «تجاوزه» حتى تتراكم النتائج، ويحصل التّقدم المرجو في البحث اللّساني العربي على الخصوص. ولعل هذا ما حذا بنا إلى توفير طبعة جديدة، يتم فيها تدارك بعض الأخطاء المطبعية على الخصوص التي ظهرت في الطبعة الأُولى.

والله الموفق

الرباط، يونيه 1988

1 - في البدء

«احترام الإنسان للمعرفة هو إحدى مميزاته الغريبة. والمعرفة في اللاتيني scientia، وقد صار العلم اسما لأجدر نوع من المعرفة بالاحترام. فماذا يفصل المعرفة عن الخرافة والإيديولوجية والعلم الزائف ؟ [...] القيمة المعرفية لنظرية ليست لها أية علاقة بتأثيرها النفسي على أذهان الناس. فالاعتقاد والتعهد والفهم حالات ذهنية بشرية. إلا أن النظرية الموضوعية العلمية مستقلة عن الذهن البشري الذي يبدعها أو يفهمها. وقيمتها العلمية رهينة فقط بالدعم الموضوعي الذي تجده هذه المظنونات في الوقائع [...]. لقد فصلت الكنيسة الكاثوليكية الكوپرنيكيين عنها، واضطهد الحزب الشيوعي المنديليين، بدعوى أن عقائدهم شبه علمية [...].*وقد مارس الاسطبلشمنت الليبرالي الجديد في الغرب حق رفض حرية الكلام لما اعْتُبِر علما زائفا [...]. لذا فإن مشكل الحد بين العلم وشبه العلم ليس شبه مشكل [من صنع] الفلاسفة أصحاب الكراسي، بل له نتائج أخلاقية وسياسية خطيرة».

لاكاتوس (1973)

* لُفِظت اللعنة الكنسية على نظرية كوپرنيكوس سنة 1616، وتم التراجع عن هذا القرار في سنة 1820 بعد ان اعترفت الكنيسة بعلميتها وقيام الدليل عليها. وقد أعلن المكتب المركزي للحزب الشيوعي السوفياتي في سنة 1949 أن وراثيات Mendel غير علمية، وقتل أحد أتباعه الأكاديمي Vavilov في أحد معسكرات الاعتقال. وقد رفع هذا القرار بعد موت ڤاڤيلوف، ولكن الحزب احتفظ بحقه في أن يقرر ما هو علمي، ويمكن نشره، وما هو غير علمي، ويمكن عقابه.

قد يقطع الباحث أشواطا ومراحل في النشاط العلمي ثم تعاوده أسئلة تعيده إلى البدء، أسئلةُ مبتدئٍ يحتاج إلى طرحها من جديد، والإجابة عنها بما اكتسبه من تجربة ومِراس. فما هي هذه اللسانيات، يا ترى، التي أصبح يتحدث عنها الكل، ويستشهد بها الكل، ويشحن مراجعه ببعض منها ؟ ما هي هذه اللسانيات كعلم وكنشاط تحليلي وكفلسفة وكصورنة ...الخ ؟ كيف نستطيع تمثلها ؟ ما علاقتها بالثقافة ؟ ما علاقتها بالعلوم الأخرى، الدقيقة أو غير الدقيقة ؟ ما النشاط اللساني بالمقارنة مع أنشطة علمية أخرى ؟ لماذا تنغلق المادة على المبتدئ والمتقدم في ذات الآن ؟ ما هذا الإحساس الغريب عند اللسانيين، من شاب منهم ومن شب، بخطورة الظرف، وضرورة التجند، دون انقطاع أو فتور ؟ ما هذه السرعة التي تُطْوَى بها الإشكاليات ؟ ما هذا القلق وهذا التوتر المستمر الدائم ؟ ما هذا الصراع مع النفس، على حد تعبير أَيْنشتَيْن ؟

تختلف الأجوبة باختلاف وضع المساءلة، بما في ذلك وضع السائل ووضع المسؤول والإطار الذي يُطْرَحُ فيه السؤال الخ... وقد يتميز الخطاب بنوع من الانغلاق والابتعاد عن الشفافية التي تُفْتَرَضُ ضِمْناً في مقام خطابي. وهذا الانغلاق يَبْرُز في عدة مستويات، لما يستلزمه النمط الخطابي عند الذات المخاطَبة من شِرْكة في المتعقدات، واقتسام المسلمات والاقتضاءات والتضمنات والاستلزامات. فَفَكٌّ العتمة يقتضي، بعبارة، التواجد ضمن فضاء استدلالي متجانس، يشارك في تركيبه المخاطِبُ الغريبُ غُرْبَةَ مُخَاطَبه، رغبة في أن يقرأ بعض الألفة في غربته.

والانغلاق يَهُمُّ الأبعاد المرجعية والمعرفية والمنطقية، أو الأبعاد المنهجية، أو تصور المعطيات والوقائع، أو العلاقة بين هذه الأبعاد مجتمعة. وهو يتعلق أيضا بتعدد النماذج الصورية والتمثيلية، وتراكمها، وعدم قدرة المبتدئ على الإحاطة بهذا العدد الهائل منها، وتمثلها والمفاضلة بينها، واختيار النموذج الأكفى، وتأويله نظريا وتجريبيا. والانغلاق يخص كذلك جوانب أخرى غير الجوانب الظواهرية (phenomenic) أو التحليلية (analytic)، إذ يخص الجهاز الاستدلالي الذي يوظفه اللغوي للربط بين المبادئ والأفكار الموجِّهة وبين تحقيق هذه الأفكار في نماذج افتراضية ـ استنباطية واضحة. وهو يهم كذلك الأسلوب الجاف والدقيق والمتعِب الذي درج على استعماله اللساني والذي لا يألفه القارئ العربي عادة.

وجوهر الانغلاق مَرَدُّه، في النهاية، إلى ما يُفْتَرَضُ في مستهلِك اللسانيات من تخزينٍ لأدوات معرفية واكتسابٍ لجهازٍ مناظَرَةٍ قد لا يتوفران بسهولة، خصوصا وأن كثيرا من عناصر هذه الأجهزة ليست صريحة في كثير مما يكتب، بل هي ضمنية لا يهتدي إليها إلا المختص الممعن للنظر.

وقد تتجه المساءلة، على مستوى أفقي، إلى إمكانات التطبيق لهذه المبادئ والقيود والنعوت المجردة، إمكانات الخروج من عمل أكاديمي مجرد وأساسي إلى عمل تطبيقي تنعكس آثاره على المشاكل العملية التي يعاني منها الفرد والمجتمع. ونذكر من هذه المشاكل، مثلا، تغيير الوضع اللغوي، وإعداد المفردات الفنية، وإعادة النظر في أجهزة اللغة قصد تجديد التعبير بها وإتاحة الفرصة للتطويع، وإدماج مفاهيم حضارية وعلمية جديدة، وتناول مشاكل التعليم وتصميمه وبرمجته وتحقيق الأهداف المتوخاة منه، ووضع الكتاب المدرسي، وتأليف القواميس والكتب النحوية واللغوية... الخ، واستثمار نتائج البحث اللساني في تعليم اللغة العربية، على الخصوص، للناطقين بها أو لغيرهم، وتطبيق اللسانيات في تحليل الخطابات المختلفة من أدبية وسياسية... الخ، وتحليل الآثار الفنية، وتحليل المشاكل النفسية والظواهر المَرَضِية المتصلة بالنشاط الكلامي، ومعالجة النصوص معالجة آلية وربط الصلة بالإعلاميات، إلى غير ذلك من الميادين التطبيقية.

ويتجه التساؤل، عموديا، فيما يتجه إليه، إلى ربط الصلة بأنماط خطابية علمية أخرى، وعلى الأخص خطابات لسانية قديمة متوافرة ضمن التراث القومي وكذلك خطابات علمية أخرى سابقة، قومية أو غير قومية.

والنظرية اللسانية، كسائر النظريات، هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحَظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة مُتّسِقة يَحْكُمُها مبدأ عام هو مبدأ التفسير. ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تُسْتَنْتَجُ منها النتائج التفسيرية للنظرية. وكل المفاهيم اللسانية للنظرية تُعَرَّف انطلاقا من المفاهيم الأساسية التي تعتبر أولية (primitive). وهناك عدة إمكانات لاختيار مجموعة الأوليات التي يُبْنَى عليها النسق الاستنتاجي أو الأكسيومية التي تشتق منها القضايا المُبَرْهَنَة (theorems).

وإذا كانت جل النظريات اللسانية قد تتفق في آليات البعد الظواهري والبعد التحليلي ـ فيما يبدو ـ فإنها تختلف أساسا في المسلمات النظرية.[1] وقد يذهب البعض إلى أن هناك أسئلة تشغل بال جل اللسانيين على اختلاف تياراتهم ومشاربهم، وأن هذه الأسئلة قد تكون موجّهة للبحث في المجال، دون أن تكون مُقَيَّدة (نسبيا) بالمسلمات النظرية لاتجاه معين.[2] من بين هذه الأسئلة :

1) ما الذي يميز اللّغات الطبيعية عن غيرها من اللّغات ؟
2) ما هي السّمات التي تلتقي فيها اللغات، وما السّمات التي تختلف فيها ؟
3) إلى أي مدى تغيرت اللّغات، وإلى أي مدى ظلت قارة ؟
4) ما السّمات اللّغوية الواردة في رصد اكتساب الطفل للغة ؟

ويمكن أن نفرز، كذلك، عددا من الخصائص والعلائق اللغوية الدالة مثل النحوية (grammaticality) واللّبْس والترادف والاستلزام والتحليلية (analyticity)

---

1) هذا نوع من التبسيط للتقريب فقط. وهو غير صحيح إذا دققنا مثلا في الوسائل الإجرائية والأجهزة الصورية التي توظفها كل نظرية على حدة.

2) انظر Soames (1984). إلا أن الملاحظ أن هذه الأسئلة ليست «محايدة» نظريا، كما يدعي، بل إن جلها طرح في إطار الإشكالات التوليدية.

والتناقض ...الخ، التي تعرِّف اللغات وتساعد على معاينتها، والتفريق بينها.(3) وللإجابة على هذه الأسئلة، يتعين الانتقال إلى القرارات المنهجية والمبادئ والقيود على بناء وصف كاف لِلُغَاتٍ يجيب عن الأسئلة المطروحة. وسرعان ما ينفرد كل تيار لساني بقرارات ومبادئ لا يقاسمه غيره إياها، كلا أو جزءا. وضمن هذه المبادئ والقرارات عند التوليديين ما يلي :

أ) صوغ أنحاء (grammars) تولِّد البنى اللغوية وتخصص سماتها اللغوية الدالة

ب) اعتبار هذه الأنحاء نظرياتٍ علمية لها تنبؤات قابلة للرَّوْز

ج) بناء هذه الأنحاء توجهه قيود منهجية تماثل تلك التي نجدها في النظريات العلمية العادية مثل تغطية المادة اللغوية وصحتها، وتمام التنبؤ، والبساطة، والعمومية.

والواقع أن جل هذه الأسئلة والأجوبة هي مَحَلٌّ خلاف لدى اللسانيين، سواء فيما يتعلق بورودها للتوصل إلى معرفة لسانية واقعية، أو فيما يخص مركزيتها أو هامشيتها ضمن الإشكاليات اللسانية. إلا أن النماذج اللسانية التي أثبتت كفايتها وفاعليتها في المجال قد سجلت، بما لا يدع مجالا للشك، الأثر الفعلي والعميق للثورة التوليدية، سواء في صياغة الإشكالات، أو في الإجابة عنها.(4) ومساهمة في توضيح قيمة الطروحات التوليدية وانعكاساتها الإبستمولوجية والمنهجية، نستطرد، بعض الشيء، للحديث عن طبيعة النشاط العلمي وبعض السمات التي أفرزها تاريخ العلوم.

يلاحظ Holton (1974) أن كل علم له واجهتان. واجهة عمومية (public)، أو العلم ـ المؤسسة، التي تعطي صورة عن العلم وكأنه جسم من التصورات الواضحة والمُرَمَّزة ترميزا دقيقا، تصوراتٍ رقيقة مرت عبر مراحل من التدقيق والصقل، وتمثل جزءا من مادة يمكن تلقينها. وهذه المادة لم تعد فيها آثار ذلك الصراع

3) ن. م.

4) لم يعد أحد من اللسانيين المرموقين، فيما نعلم، يجهل أو يتجاهل المواقف التوليدية، حتى ولو كان الأمر يتعلق بانتقادها، أو تبني مبادئ مضادة للمبادئ التي ترتكز إليها.

الذاتي. وواجهة شخصية (privatc)، أو العلم ـ ثناء ـ الإنتاج، تُجْلي الحركات غير المبررة منهجيا، والوثبات إلى النتائج محض الحدس، والفرح لبروز نوع من النظام في المواد المتراكمة، والغضب أو اليأس حين يتضح أن الفكرة المفضلة لا تقوم، وأنه يجب تناسي الجهد الدؤوب الذي لم يثمر خلال الشهور والسنوات.[5] فالفرق بين هاتين الواجهتين هو الفرق بين الذاتي والموضوعي في البحث عن الحقيقة.[6] يقول أينشتين في هذا الاتجاه :

«العلم [كمدونة للمعرفة] موجودة ومنتهية هو أكثر [شيء] موضوعية، وأقل [شيء] ذاتية تعرفه الكائنات البشرية. [إلا] أن العلم كشيء في طريق الميلاد، كهدف، لا يقل ذاتية أو تكيفا من الناحية النفسية عن أي مجهود إنساني آخر».[7]

جل مؤرخي العلوم لم يهتموا بفترة ميلاد الأفكار العلمية الذاتية، لأن في اعتقادهم أن علل تبني العلماء لهذه الأفكار يخرج عن دائرة العلم. وفلاسفة العلوم الذين اهتموا بهذه الجوانب وضعوها ضمن المسائل «الميتاعلمية» (metascientific)، وقد ركزوا اهتمامهم على سياق البرهنة، لا على سياق الاكتشاف. وتحليل المساهمات العلمية المنشورة يؤكد هذا الإحساس. فهي تقص مراحل التقدم خطوة خطوة في سلاسل منطقية، والتفاعلات بين التجربة والنظرية والمفاهيم الداخلية. إلا أن هذا لا يصدق على العمل الأكثر عمقا والأكثر تضمنا لبذور التطور. فهو يضم عناصر لامنطقية ولاعقلية تواكب الطبيعة المنطقية للتصورات العامة. وهناك حالات كثيرة تقدم الدليل على دور التصورات الأولى «اللاعلمية»، والمبررات العاطفية، والتنوعات المزاجية، والقفزات الحدسية، وحسن الحظ أو سوئه، والاحتفاظ غير المفهوم ببعض الأفكار رغم كونها تصطدم بالحجة التجريبية، وإهمال نظريات تحل بسرعة الألغاز التجريبية... الخ. فجل هذه العناصر لا

5) انظر Halle (1975).
6) أستلهم في هذا العرض كثيرا مما جاء في هلطن (ن. م) ولاكاطوس (1978)، وكذلك Thom (1983).
7) انظر هولطن (ن. م.).

تتماشى والطراز العادي للعالِم، أو أعراف النشاط العلمي كما تبرز في العلم ـ المؤسسة.

وكل فلسفات العلوم تجد دلالة في نمطين من الأقوال أو القضايا العلمية : قضايا تتعلق بالملاحظة والتجربة، وقضايا تتعلق بالمنطق أو الرياضيات. والملاحظة لا تعني، طبعا، الملاحظة الحسية فقط، بل يتوصل إليها، في كثير من الأحيان، عن طريق التكنولوجيا (كمختبرات الإصغائيات مثلا)، أو عن طريق النظرية (كالقول بوجود صوتيات معينة بخصائص معينة في لغة معينة). وهي، في كثير من الأحيان، نهايةُ الخَرْجِ لمجموعة من الأدوات والأجهزة (المجردة منها والآلية). فهذه القضايا يمكن أن تُؤَوَّلَ على أنها قضايا المرحلة النهائية، وهذا ما يجعلها ذات دلالة في المجالات العلمية. وقضايا المنطق والرياضيات قضايا تحليلية. ودلالتها تأتي من كونها متسقة داخل نسق المسلمات المتبناة.

هب أننا نمثل لهذين البعدين للخطاب العلمي العادي بواسطة خطين (أو محورين) مُتَعَامِدَيْن : خط أفقي، أو خط السينات، وخط عمودي، أو خط الصادات. ويمكن استعمال هذا السطح (أو المُسَطَّح plane) السيني ـ الصادي لتحليل المفاهيم والقضايا العلمية (من افتراض وقانون... الخ). فالمفاهيم كالنقط في السطح لها إحْدَاثِياتٌ سينية وصادية، والقضايا تشبه الخطوط في نفس السطح، إذ لها مكونات مسقّطة على الخطين السيني والصادي.[8]

ويبدو أن من الأحسن استعمال عبارة تحليلي ـ استكشافي لتخصيص البعد الصادي، لأن الأنساق الرياضية والمنطقية مبدئيا كثيرة، بما فيها الأنساق المتناقضة فيما بينها، ونختار منها تلك التي تلبي أغراضنا.

ولا توجد في البعد السيني هذه الدرجة من الحرية في اتخاذ قرارات «اعتباطية» مبنية على ظواهر استكشافية. فنحن مقيدون بتناول ظواهر العالم الطبيعي كما تظهر لنا، لا تَنَاوُلِ كثير من العوالم الظواهرية المتناقضة واختيار ما

---

8) هولطن (ن. م.). هذا التقريب الهندسي مرده إلى أن كثيرا من العلماء يعتبرون أن المفاهيم العلمية الحقة هي التي يمكن صياغتها باستعمال هندسة الفضاء / الزمن.

نريد أن يكون جديرا منها بانتباهنا. إلا أنه يمكن تصور عوالم مبنية بصفة مُغَايِرة، تتضمن مجموعة ظواهر متناقضة، وتكون فيها وسائلنا المنطقية والرياضية محدودة (في القياس الأرسطي والحساب البسيط مثلاً). حينئذ نضطر إلى أن نختار من بين ما يمكن ملاحظته (observable) ما يمكن تمثيله بواسطة الوسائل الصورية والرمزية المتوفرة. وفي هذه الحالة، يصبح البعد السيني استكشافيا ـ تجريبيا.

وندرك أننا في هذا الوضع، بالفعل، حين نعي بأن عددا من الظواهر الدالة اليوم لم تكن معروفة بالأمس، أو حين نفكر في التغير الدائم للتعبير الواحد، دَلاَلَةً على ظواهر مختلفة. ونعي بهذا أيضا حين ننظر إلى الظواهر التي لا يسمح العلم في صيغة من صيغه برصدها. وبعبارة، فنحن محاطون بظواهر يمكن استعمالها أو إهمالها في أية مرحلة من مراحل العلم.

من جهة أخرى، قد يبدو أن اختيار الأنساق التحليلية واسع مبدئيا. إلا أنه محدود عمليا. فالسر في أن العلم، حتى القرن التاسع عشر، كان متأكدا من أحادية العالَم المُعْطَى هو أن الأنساق التحليلية المتوفرة كانت بسيطة، وظلت بدون تغيرات كيفية أو بدائل. وبعد اكتشاف الرياضيات غير الأقليدية، اتضحت اعتباطية عناصر البعد الصادي التي تصاغ فيها أقوالنا العلمية، وقد صار العالِم واعيا باعتباطية قرارات اختيار البعد السيني. وهذا الوعي هو جوهر الموقف اللاأدري (agnosticism) في خصوص مسألة «واقع» العالم الذي يصفه السطح السيني ـ الصادي. فهذان الخطان حَدَّدَا أكثر فأكثر، منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر، مضمونَ العلم المسموح به. يقول Hume في هذا الصدد :[9]

«إذا أخذنا في أيدينا أي مجلد للإلهيات أو الميتافيزيقا، مثلا، وتساءلنا : هل فيه تفكير مجرد عن الكم والعدد ؟ لا. هل فيه تفكير تجريبي يتعلق بالمادة الواقعية أو المقاييس ؟ لا. لِنُلْقِ به في النار. فليس فيه إلا السفسطة والوهم».

---

9) انظر المرجع في هولطن (ن. م.)

فقولة هيوم تحدد مجال العلم في المسطح السيني ـ الصادي. لنسم هذا المسطح التحليل الإجرائي. فالتحليل الإجرائي هو دراسة ورود المفاهيم والقضايا في البعدين السيني والصادي. وكل المفاهيم والقضايا يمكن أن تخضع ـ مبدئيا ـ للتحليل الإجرائي. ويمكن إعادة صياغة طروحات العلوم المتجذرة في التجريبية (empirism) أو الوضعية (positivism) باعتبار أن المفاهيم والقضايا غير الدالة يساوي بعداها السيني والصادي صفرا، أو يقتربان من الصفر. فإحدى مزايا هذه التشكيلة الهندسية أن عددا من الأسئلة لا تكون لها دلالة، كواقعية المعرفة مثلا. ولذلك لا يمكن أن يسمح النقاش العلمي إلا بالأسئلة التي يمكن روز أجوبتها وإبطالها، أي الأجوبة التي لها مُكَوِّن يمكن إسقاطه على البعد التجريبي، والتي توظف حسابا منطقيا معمولا به. يمكن أن يُفحَص فيه الإسقاط التحليلي للقضية، بهدف تحديد اتساقها أو عدمه. وكان هذا من بين أسباب تقدم العلم ابتداء من القرن السابع عشر.(10)

والنجاح المسجل لهذا التحليل لا يمكن أن يحجب كونه لا يتناول مكونا ضروريا ونشيطا في العمل العلمي، على المستوى الذاتي والمؤسسي، وهو التصورات الأولية التي لا يمكن الاستغناء عنها في التفكير العلمي، ولكنها ليست قابلة للإثبات أو الإبطال. ويتصل بهذا أن التحليل الإجرائي لا يساعدنا على فهم الكيفية التي يصل بها العقل العلمي الفردي إلى المنتوجات التي تغذي فيما بعد السطح الإجرائي، ولا على فهم كيف ينمو العلم ويتغير.

فليس القيد الوحيد على اختيار الافتراضات العلمية، كما يلاحظ Copernicus، اتفاقها مع الملاحظة، بل «يجب أن تكون منسجمة مع بعض التصورات القبلية المدعوة «بمسلمات الفيزياء». و«مقدمات العلوم هي اقتضاءات

---

10) يلاحظ طوم في اتجاه معاكس (ن. م.، ص. 58) أن الاهتمام بالمعطيات والتنظير لها يضطرنا إلى البحث عن أطر «قبلية»، وإلا صرنا إلى معرفة غير منظمة.

ليست تجريبية ولا ضرورية منطقيا»، كما يؤكد ذلك Russell.[11] وقد بين Popper أنه يستحيل إقامة علم باعتماد العناصر المُبَرَّرَة، والمثبتة تجريبيا فقط.[12]

ولإتمام هذا التحليل الإجرائي، يقترح هولطن إضافة مادة أخرى يمكن أن تسمى بالتحليل المحوري للعلم. فإضافة إلى الخطين المذكورين، يمكن تعريف خط ثالث، خط يائي، وهو خط الاقتضاءات الأساسية والمفاهيم والحدود والقرارات والأحكام المنهجية، أو بعبارة، المحاور (themes) أو المِحْوَرِيَّات (themata).[13] وهذا الفضاء الثلاثي يمكن أن نسميه بالفضاء القضوي (propositional space)، وهو فضاء يكتمل فيه التحليل، تاريخيا، وفلسفيا، ونفسيا، للأقوال والعمليات العلمية.

ونسوق ثلاثة استعمالات للمحوريات :

1) المفهوم المحوري : المفاهيم المحورية الصرفة قليلة في العلم الذي أثبت نفسه، وهي أكثر ورودا في العلم الجديد الذي مازال يحتاج إلى اتضاح وسائله الإجرائية. والمقصود هو المكون المحوري للمفهوم. فحين نذكر مفاهيم كالقوة (force) أو السكون (inertia)، أو المحلية (locality)...الخ، فهذه المفاهيم لها أبعاد سينية وصادية مهمة، إلى جانب مكونها المحوري. إذن حينما نتحدث عن المفهوم المحوري نعني المكون المحوري للمفهوم.

2) الموقف المحوري : أو المحور المنهجي، وهو محور مُوَجِّه في مزاولة العمل العلمي. مثلا، يفضل التعبير عن قوانين الفزياء كلما أمكن ذلك باستعمال الثابتات (constancies) والحدود القصوى (الحد الأدنى minima والحد الأقصى maxima) والاستحالة ...الخ.

3) القضية المحورية : أو الافتراض المحوري، وهو قول أو افتراض يغلب عليه المحتوى المحوري، أو هو المكون المحوري في افتراض أو قضية. والقضية

---

11) هولطن (ن. م.).

12) پوپر (1959).

13) نقترح التفريق بين محور ومحورية قياسا على إشكال وإشكالية، عند من يفرق بينهما، باعتبار أن المفهوم الأول يدل على قضية مفردة والمفهوم الثاني على شبكة قضايا.

المحورية قد تتضمن مفهوما محوريا أو أكثر، وقد تتضمن محورية منهجية. وهكذا فإن مبدأ ثبوت سرعة الضوء في النظرية النسبية (constancy of the velocity of light) قضية محوّرية، وهي كذلك تعبر عن محورية منهجية هي الثبوت.

وقد تطرح مسألة أصول هذه المحاور، وليس من الضروري ربط هذه المحاور بالانماط المثالية (archetypes)، أو الخيال، أو الأساطير، أو المعرفة القَبْلية، أو الواقعي والمطلق، أو الحدوس... الخ.[14] فمن المحتمل أن تكون أحسن مقاربة للمحاور دراسة طبيعة الإدراك، وخاصة النمو النفسي عند الأطفال الصغار. والاتجاه الآخر الذي يبدو مثمرا هو دراسة تستلهم النظرية الحركية للشخصية. إلا أنه في انتظار نتائج يمكن اعتمادها، يظهر أن ما يمكن القيام به في المرحلة الراهنة يشبه عمل الفلكلوري أو الأنثروپولوجي في معاينة المحاور العامة التي تشغل بال العلماء، فُرَادَى وجماعاتٍ، ومعاينة دورها في نمو العلم. فهذا العمل يجب أن يتوق ـ أولا ـ إلى وضع نمطية. وهناك ثنائية الأساليب الكلاسيكية والأساليب الرومانسية في العلم عند البعض، وهي ثنائية أعيدت تسميتها بالنسقي والحدسي. وهناك من يفرق بين الأساليب الأرسطية والأساليب الكَليلية.[15]

والمحاور ضمنية أكثر مما هي صريحة. وقد تصعد أو تنزل، وقد تحتجب لمدة، ولكنها قد تعود. وقد اتسع مجال النظرية والتجربة والوسائل الاختبارية كثيرا عبر القرون، بينما عدد العناصر المحورية الهامة لم يتغير كثيرا. وهناك ثنائيات محورية منذ القدم، كالثبوت والتحول، وفعالية الرياضيات في مقابل

14) طبعا ليست كل المحاور مفيدة في تقدم العلم، بل إن هناك محاور تساهم في تعطيل نموه. فهناك مثلا محور أحادية أصل اللغات الذي ساهم في إبطاء البحث اللساني، وتتجه النزعات التجريبية الساذجة نفس الاتجاه. ولا تستفيد العلوم بنفس الكيفية من نفس المحور. يلاحظ هولطن، مثلا، أن محور الشمولية كان مفيدا في الفزياء، وعائقا في البيولوجيا. ونفس الشيء يمكن ملاحظته، مثلا، بالنسبة لمبدأ السلكية في اللسانيات التوليدية. وأخيرا، فإنه لا ضرورة في أن يرتبط العالِم بمحور طوال حياته العلمية، بل إن تغيير المحاور غالبا ما يساهم في التقدم في طرح الإشكاليات، أو إحداث ثورات علمية. ونسوق مثالا على هذا التحولَ الذي حصل عند تشومسكي في تحديد الهدف من التحليل اللساني، حيث انتقل من العناية باللغة إلى العناية بالنحو (أو القواعد).

15) ينسب هولطن هذا التصنيف الأخير إلى كورت لوين، بينما ينسبه واينبرج (1976) إلى هوسرل.

فعالية النماذج المادية أو الآلية، والتجربة في مقابل الصورنة الرمزية، والتعقيد والبساطة، والتقليص (reductionnism) والشمولية (holism)، والمنفصل والمتصل، والبنية السُّلَّمِية في مقابل الوحدة، واستعمال الآليات في مقابل الغائية (teleology) أو التشبيه (anthropomorphism).

وهكذا يبدو أن عددا من الثنائيات أو الثلاثيات المحورية لا يفوق الخمسين كان كافيا لتتبع عدد من الاكتشافات العلمية. فكأن الطبيعة ووسائلها الخيالية تتسم بشيء من البخل في المستوى الأساسي، مقرونا بمرونة وتوظيفٍ فاعلٍ في الميدان العملي. ولا يدخل العلمَ محورٌ جديد إلا في حالات محدودة.

أخيرا نلاحظ أن القرارات المحورية جمالية أساسا، وكذلك كيفية وأسطورية. وهذا يزودنا بوسيلة للربط بين الثقافة والعلم[16].

وأحد المحاور العامة والمنتشرة في العلم الحديث هو إمكان علمنة الطبيعة بصفة غير منقطعة ولا محدودة. ويلاحظ Heisenberg في هذا الصدد أن «العلم الدقيق يسير بعيدا في اعتقاد أنه يمكن في كل مجال جديد للتجربة أن نفهم الطبيعة».[17] وفي مقابل هذا نجد اللاأدرية التي تقر أن معرفة الطبيعة شيء مشكوك فيه. «فليس لنا الحق ـ كما يقول Max Plank ـ أن نفترض وجود أي قانون فزيائي».[18]

ومقرونا بمحور إمكان التوصل إلى معرفة الطبيعة، هناك محور منهجي قديم هو وحدة وأحادية المعرفة العلمية. ويمكن أن نقول ـ بالمقابل ـ إن النمو التاريخي للعلم لم يثبِتْ أن الطبيعة يمكن فهمها بطريقة واحدة. يقول پوپر في هذا الصدد:[19]

16) ويقترن الجمال عند العلماء بالرياضيات. وهذا ما جعل الفيزيائي ديراك يقول : «إن نظرية لها جمال رياضي أقرب إلى أن تكون صحيحة من واحدة قبيحة تلائم بتفصيل بعض التجارب». (هولطن، ن. م.). ويلاحظ طوم (ن. م.) أن في النجاح العلمي شيئا من السحر. إلا أنه سحر مضبوط.

17) هيزنبركَ (1958).

18) هولطن (ن. م.)

19) پوپر (ن. م.)

«أظن أننا يجب أن نتعود على فكرة أن العلم ليس «جسما من المعرفة»، ولكنه نسق افتراضات، أي نسق من التخمينات والتوقعات التي لا يمكن تبريرها مبدئيا، ومع ذلك نعمل بها طالما أنها تتماشى مع الروائز. و [هذه الافتراضات] لايمكن أبدا أن نقول عنها إنها «صادقة» أو «يقينية إلى حد» أو حتى «محتملة»».

والذي يبرز هذه الافتراضات أنها توجه خيالنا وتساعدنا على التعامل مع تجربتنا. فما يقوم به العالم، إذن، هو وضع افتراضات. وهذا محور منهجي جديد أساسي في الثورة العلمية للسنوات العشر الأولى من القرن العشرين. فحتى أينشتين، كانت مسلمة النسبية نفسها مبنية في فزياء تستند إلى مبدإ المطلق التحتي (غير المتوصل إليه). وما فعله أينشتين هو رفع مبدأ النسبية من مظنونة استكشافية إلى قضية أساسية، بحيث لم يعد هناك شيء مطلق.

واعتبار أن المطلقات ليس لها دلالة في العلم لم يكن مقبولا عند جل علماء العصر، إذ كان لهم توجه محوري مضاد. ووقف كثير منهم في وجه محاولة تغيير محور الكون الواقعي، والذي ولد في مرة واحدة، بكون ذي أنطلوجيا لاأدرية. فلأول مرة يجد الإنسان نفسه أمام نفسه، ولم يعد يجد أي شريك له. ولم يعد موضوع العلم هو الطبيعة في حد ذاتها، بل الطبيعة المعروضة على تساؤلات الإنسان، ومن هنا وجد الإنسان نفسه أمام نفسه.

والخلاصة أنه منذ البداية إلى يومنا هذا، فإن العلم قد تشكل وصار ذا دلالة ليس فقط باكتشافاته الخاصة والدقيقة، ولكن أيضا بمحتواه المحوري. والمحاور الطاغية إلى حدود القرن التاسع عشر كان يُعبَّر عنها خصوصا بواسطة كون ساكن متجانس المركز (homocentric)، منظم سُلَّمِيّاً، ومرتب ترتيبا متسقا. وهو كون مُتَنَاهٍ فَضَاءً وزمنا. وهذا التنسيق المحكم من عند الله. ويمكن التوصل ـ ولو بصعوبة ـ إلى معرفة هذا التنسيق المحكم، في حدود ما تسمح به طبيعة الأشياء الدنيوية.

وهذا التمثل خَلَفَهُ تمثل آخر، ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر. فصار الكون غير محدد، ليس فيه «راحة»، وهو مجموعة أزواج من الأحداث والأجزاء غير

المتناهية المفصولة، أجزاء ذات سيادة فردية، وفي تطور دائم. فالخطوط الواضحة للْمَنْدَالَة خَلَفَتْها ميوعة وعدم تحديد.[20] واتجه عدد من العلماء إلى تمثيل مندالة ثالثة هي عبارة عن متاهة لها مركز فارغ، حيث الباحث لا يلقى إلا ظله وسبورته وأثر طباشيره عليها، حُلُولَه لألْغَازِه. وهذا التهديد الفلسفي يقترن بتهديد مادي تمثله آلة التكنولوجيا العمياء، المنتشرة بدون هدف، وإلى ما لا نهاية. فالذين يظنون أن ثقافتنا وأشخاصنا سجناء هذه المندالة لا يجدون عزاء في «جمال» التقدم العلمي، والهَرْمُونِيَا التي تَخْلُقُها قِوَى الاِتّسَاق، أو وعود العلم بأن يضيء السبيل إلى مجتمع أفضل.

والتيارات اللسانية تجلي هذه المندالات الثلاث، بما فيها مندالة التشكيك واللاأدرية. وهي تجلي كذلك مختلف أبعاد الفضاء القضوي التي تحدثنا عنها، وسيجد القارئ ما يكفي من الأمثلة في كل أقسام هذا البحث. ويجد تحليلا عاما في الفصل الأول. وهدفنا هنا أن نمثل للمندالة الثانية، أو المندالة النسبية، بتخصيص ما دعاه تشومسكي في عدة مناسبات بالأسلوب الكَليلي (Galilean style) في البحث اللغوي.[21]

يلاحظ تشومسكي أن الوقت قد حان ليتبنى اللسانيون وعلماء النفس على السواء أسلوبا كَليليا في البحث في اللغة، بصفة خاصة، والذهن، بصفة أعم. وهذا الأسلوب يمثل تحولا في اهتمام العالم من العناية بتغطية المواد والمعطيات إلى العناية بغور وعمق التفسير، وإفراز مفهوم دال للغة يصبح موضوع بحث عقلاني يُنَمَّى على أساس تجريدي. فالنجاح الكبير الذي لاقته العلوم الطبيعية الحديثة يرجع إلى متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تَنْفُذ إلى عمق بعض الظواهر على الأقل، عازفة عن تناول كل الظواهر. وهذا يمثل أبرز نتيجة ولدتها الثورة الفكرية في القرن السابع عشر. وقد يظن أن هذا الأسلوب الذي نما في العلوم

20) رمز الكون عند الهندوس والبوذيين، وبخاصة : دائرة تطوّق مربعا وعلى كل من جانبيها رسم إله.
21) انظر، على الخصوص، تشومسكي (1979 أ) و (1980).

الطبيعية لا يمكن نقله إلى علم اللغة بصفته غير لائق لدراسة الكائنات البشرية أو المجتمع. إلا أن أية مقاربة جدية لدراسة معرفة اللغة وأصول هذه المعرفة وبلوغ مستوى كاف في العمق التفسيري يحتم علينا اتخاذ هذا الأسلوب. وقد نصل يوما إلى ثورة كَليلية في دراسة اللغة وعلم النفس إن نحن بادرنا باتخاذ السبيل المرسوم. فما هي الآليات الدقيقة والأجهزة التصورية، المنطقية منها والابستمولوجية والأنطلوجية، التي يستعملها اللسانيون المتبنون لهذا الأسلوب ؟

يعتمد تشومسكي في تخصيصه لهذا الأسلوب ثلاث آليات أساسا :[22]

1) التجريد : فالبحث ذو الأسلوب الكَليلي يقتضي بناء نماذج مجردة.

2) الطبيعة الرياضية : هذه النماذج المجردة ذات طبيعة رياضية.

3) المرونة الإبستمولوجية : هذه النماذج الرياضية المجردة أكثر واقعية، إلى حد، من الإحساسات العادية للعلماء.

يقول Weinberg (1976) في هذا الصدد : «نعمل كلنا في إطار ما أسماه Husserl بالأسلوب الكَليلي، أي إننا نبني نماذج رياضية مجردة للكون يَنْسُبُ إليها الفزيائيون على الأقل مرتبة من الواقعية تفوق تلك التي ينسبونها إلى العالَم العادي للإحساس».

فهذه الآليات الثلاث تتجلى في صيغ متنوعة عند اللسانيين.

التجريد

النماذج التي يبنيها التوليديون تأخذ صيغة نظريات عامة للغة ونظريات خاصة بكل لغة على حدة. وهذه النظريات تعتبر جميعها مجردة بالنظر إلى عدة أبعاد. أحد هذه الأبعاد يعني فيها التجريد أن التحليل جزئي أو له مجال محدود لا يغطي كل المواد اللغوية. فالنظريات اللسانية تلجأ إلى أَمْثَلَة (idealize) الواقع اللغوي، ولابد لبلوغ الأهداف التفسيرية من اللجوء إلى الأمثلات «الضاربة في

22) هذه الأجهزة مستوحاة من وينبرك (1976).

العمـق» (far-reaching idealization) أو الجـوهريـة (substantial) أو الراديكـاليـة (radical). وضمن هذه الأمثلات أمثَلة المتكلم ـ المستمع المثـالي، وأمثلـة اكتسـاب اللغة في الحين، وأمثلة المجموعة اللسانية المتجانسة تمام التجانس، وأمثلـة النحو ـ النواة... الخ. وهذه الأمثلات تَفْقِـد دورهـا كلمـا حصل التقـدم في البحث. إلا أن دورها التاريخي هو إبعاد البرامترات الهامشية.[23]

ومن معاني التجريد التي تصدق، كذلك على الأنحـاء التوليـديـة أن المبـادئ التفسيرية لا ترتبط، بصفة مباشرة، بـالمواد المحللـة. وهـذا يعني أن هـذه المبـادئ ليست فقط «تعميمـات تجريبيـة حول البنى الملاحظـة»، بل يجب أن تُوَحِّـد عـدة تعميمـات «وتـدخلهـا في نسق لـه بنيـة استنبـاطيـة من درجـة معينـة».[24] ويسوق تشومسكي مبدأ التحتية (subjacency) مثالا على هذه المبادئ التفسيريـة الموحـدة، إذ يمكن استنتاج عدد من القيود الجَزِيرِيَّة من هذا المبدا. والطبيعة الموحِّـدة لهـذا المبـدأ تمر عبر مفهوم «المقـولـة الرابطـة» (binding category).[25] ومثـال آخر لهـذه المبادئ هو مبدأ السلكية.[26]

الطبيعة الرياضية

النمـاذج الفزيائية رياضية بالمعنى المتـداول، أي إنهـا تُصَوِّرُ الواقع الفزيـائي بمفاهيم رياضيـة. ويلاحـظ تشومسكي (1980) أن «نحو اللغـة، بصفتـه نسق قواعـد يُوَلِّدُ توليـدا ضعيفـا (weakly generates) جمل اللغـة ويولـد توليـدا قويـا (strongly generates) بنـاها، ينتسـب إلى تلك «الـدرجـة العليـا للواقع» التي ينسبهـا الفزيـائي لنماذجـه الريـاضيـة للكون». إلا أننـا لا نـدري بـأي معنى تعتبر النمـاذج النحويـة المجردة نمـاذج ريـاضيـة. و«اللسـانيـات الريـاضيـة تبـدأ حين يبـدأ المرء بـدراسـة

23) تشومسكي (1979 أ) وبوطا (1982).
24) تشومسكي، المصدر السـابق.
25) انظر الفصلين السـادس والسـابع.
26) انظر الفصل الثالث.

الخصائص المجردة للصورنة، مهملا التحققات الفعلية. فالموضوع لا يوجد بصفة جدية إلا إذا أمكنت البرهنة على قضايا مُبَرْهَنَة غير تافهة...» (ن.م.). وعلى هذا، فإن دراسة الخصائص الصورية ـ الرياضية للنظريات اللسانية المجردة لا يُحَوِّلُ هذه النظريات إلى نماذج رياضية. فإذا كان النموذج الرياضي يمثل الواقع بواسطة مفاهيم رياضية، فإن الأنحاء التوليدية ليست رياضية بهذا المعنى.[27]

المرونة الإبستمولوجية

ماذا يعني أن ينسب التوليدي للنماذج المجردة مرتبة من الواقعية أعلى من تلك التي ينسبها إلى العالم العادي للإحساس ؟ المسألة تتعلق، في نهاية المطاف، بالصراع بين الكفاية التجريبية والكفاية التفسيرية للنموذج. فالنظريات التي بلغت درجة من العمق التفسيري في مجال محدود يجب ألا تُنَحَّى بمجرد تقديم الحجة على أنها تتعارض مع التجربة كما تظهر في الإحساس العادي، ويجب أن يتوفر الاستعداد عند الباحثين لاحتمال أن تظل بعض الظواهر بدون تفسير، والتسامح في وجود بعض الحجج المضادة. خصوصا وأن اللسانيين، في كثير من الأحيان، لا يعرفون أي نوع من الحجج وارد بالنسبة للنظرية.

وإذا تركنا جانبا الأبعاد المتعددة للأسلوب الكَليلي،[28] فإننا نجد أن هناك بالفعل تشابها بين منهج البحث عند كَليليو ومنهج البحث عند التوليديين. ونسوق مثالا على هذا الطرقَ والآلياتِ التي يستعملها كل من كَليليو وتشومسكي للاحتفاظ بنظرية «مُهَدَّدَة».

النظرية المهددة بالنسبة لكَليليو هي فكرة كوپرنيكوس أن الأرض تدور حول نفسها.[29] والنظرية المهدَّدة بالنسبة لتشومسكي هي نظرية الربط العاملي

27) ربما كان الطابع الرياضي أهم سمة، إن لم يكن السمة الوحيدة، للأسلوب الكَليكَي في تصور وينبركَ (1976). ويذهب طوم (ن. م.) إلى أن علمية المفاهيم رهينة «بتريبضها» (mathématisation). وانظر كذلك بوطا (ن. م.).

28) انظر انتقادات بوطا (ن. م.) في هذا الصدد، إذ يعتبر أن استعمال العبارة في هذا السياق فيه كثير من التجوز.

29) نستوحي بعض ملامح المقارنة من بوطا (ن. م.).

(Government Binding Theory) كمـــا تظهر في تشـــومسكي (1979 أ). وكـــان تشـومسكي (1978) قـد اقترح نظريـــة للربـــط عرفت بنظريـــة «عن الربـــط» (On Binding Theory). إلا أن هذه النظرية تطرح عدة مشاكل تصورية اقْتُرِحَت نظرية الربط العاملي لتجاوزها. وتتقـاسم النظريتـان عـددا من المفـاهيم والأنسـاق الفرعية للمبادئ. منها مبادئ الفصل والمحليـة، ومفـاهيم الحـالـة الإعرابيـة المجردة والعامليـة، وقيود متنوعـة على ربـط العوائـد، ونظريـة للمراقبـة... الخ.[30] وهنـاك فروق بين النظريتين وضمنها قيود الربط. فنظرية «عن الربـط» تتضمن قيـد جزيرة المرفوع (Nominative Island Condition) وقيد الانغلاق (Opacity Condition)، كمـا في (1) و(2) على التوالي :[31]

1) العائد المرفوع ضمن ج لا يمكن أن يكون حرا في جَ التي تتضمن ج.
2) إذا كانت أ ضمن ميدان فاعل ب، فإن أ لا يمكن أن تكون حرة في ب.

فهذه القيود الربطية عوضت في نظرية الربـط العـاملي بنظريـة ربـط ترتكز على ثلاثة مبادئ هي :[32]

3) إذا كان م.س معجميا أو متغيرا مربوطا، فإنه حر
4) إذا كان م.س ضميريا، فإنه حر في مقولته العاملية
5) إذا كان م.س عائدا، فإنه مربوط في مقولته العاملية

وقد استدل تشومسكي (1979 أ) على أن نظرية الربـط العـاملي تتيح تحليلا موحدا للظواهر، وهي أكثر أناقة وأكثر استنادا إلى المبادئ العميقة. إلا أن المبـادئ الربطية (3) إلى (5) أقل كفاية تجريبية، في بعض الأحيان، من القيدين (1) و(2). وهذا ما يمثل الوجه المهدِّد لنظرية الربط العاملي.

---

30) انظر الفصل الأول في صدد هذه المبادئ والأنسـاق.
31) تشـومسكي (1978)، وانظر الملحق الثاني للفصل الـسابع.
32) انظر الملحق الثاني للفصل الـسابع.

والحجة المهدّدة للنظرية الكوپرنيكية التي تهمنا مضمنة في ما عرف بدليل البرج (The Tower Argument). ويقدم كَليليو هذه الحجة كما يلي :[33]

«الأجسام الثقيلة... التي تسقط من أعلى تهوي في خط عمودي مباشر نحو سطح الأرض. فهذا يعتبر حجة حاسمة على كون الأرض لا تتحرك. فلو كانت تدور حول نفسها، فإن الحجر الذي يرمى به من رأس البرج، مندفعا بدوامة الأرض سيسافر مئات الياردات... قبل أن يسقط على الأرض بعيدا عن أساس البرج».

أما الحجة المهددة بالنسبة لنظرية الربط العاملي، فهي أنها تتنبأ ـ عن خطإ ـ بأن بعض الجمل الانجليزية الجيدة يجب أن تعتبر لاحنة. ومن هذه الجمل :[34]

6) They heard stories about each other

7) They think it is pity that pictures of each other would be on sale

فالحجة التي تبدو مهددة تأخذ صيغة أحكام على المقبولية عند متكلمي الانجليزية.

واستراتيجية كل من كَليليو وتشومسكي هي العمل على إبعاد هذا التهديد. فرد فعل كَليليو الأول كان هو التسليم بصدق المحتوى الحسي للملاحظة التي تهدد نظرية كوپرنيكوس. إلا أنه دعا إلى استعمال قوة العقل لإثبات واقع ما يتراءى للحواس أو بيان فساده. بعبارة أخرى، هناك الملاحظة الحسية المظهرية وهناك تأويلنا الذهني لهذه الملاحظة. وما حدث في رأي كَليليو هنا هو أن الإحساس صادق والتأويل خاطئ. وما يريد أن يفعله هو أن يغير التأويلات غير المنسجمة مع نظرية كوپرنيكوس بالتأويلات المنسجمة معها. فمن التأويلات المتداولة الخاطئة تأويل يمكن صياغته كالتالي :

8) الحركة الظاهرة مطابقة للحركة الحقيقية (ما عدا في بعض الحالات الوهمية).

---

33) انظر بوطا (ن. م.).

34) تشومسكي (1979 أ).

فهذا تصور ساذج للحركة، إذ يجعل الحركة مؤثرة في كل الحالات.
وقد عوض كَليليو هذا الطرح بتأويل آخر:

9) الحركة بين الأشياء التي تشترك فيها ليست «مؤثرة»، أي إنها تظل غير مدركة، غير محسوسة، وبدون أثر يذكر.

فحسنا لا يلحظ إلا الحركة النسبية، وهو لا يدرك الحركة التي تشترك فيها الأشياء. وبتغيير التأويل المتداول بتأويل آخر يميز الحسي عن العقلي، يكون كَليليو قد ادخل لغة ملاحظة جديدة. والنتيجة هي أن التهديد أُفْرِغَ جزئيا من محتواه، إذ إن ظهور حجر يسقط من أعلى البرج إلى الأسفل في قاعدته بكيفية عمودية ومباشرة لم يعد يمثل حجة ضد فكرة دوران الأرض حول نفسها.[35]

ورد فعل تشومسكي الأول على الحجة المهدّدة يماثل رد فعل كَليليو. فهو لا يشكك في قيمة الحدوس حول الجمل مثل (6) و(7). بل ما يريد أن يفعله هو أن يحلل، بصفة عقلانية، خصائص ما يظهر وكأنه حجة مضادة للنظرية. فهذه تصير حجة مضادة إذا أولت هذه الأحكام التأويل التالي:

10) مقبولية أو عدم مقبولية التراكيب انعكاس ضروري لنحوية البنى إذا كانت هذه البنى غير موسومة.

فتشومسكي يدخل هنا مفهوما جديدا هو مفهوم الوسم (markedness). فليست كل البنى الموجودة في اللغات في مستوى واحد من الطبيعية (naturalness)، بل هناك بنى أكثر طبيعية من بنى أخرى. واستدلال تشومسكي يقوم على بيان أن مثل هذه البنى لا تكاد توجد إلا في الانجليزية. فهي إذن بنى لها سمة خاصة. وهي لا تهدد نظرية الربط العاملي بقدر ما تدعو إلى بناء نظرية للوسم.

وبعد أن أفرغ كَليليو التهديد من محتواه وهزأ الحس المشترك والحكمة المقبولة والمتداولة، يعود إلى نوع من التصالح مع من ثار عليهم لأهداف دعائية

---

35) هناك تأويل آخر يتعلق بسرعة الصخرة الساقطة لابد من تغييره ليكتمل إفراغ التهديد حسب Feyerabend. انظر فيرآبند (1979) وكذلك بوطا (ن. م.).

وسيكولوجية.[36] وما يقوم به كَليليو هو تبيان أن الحس المشترك للحركة المضمن في (8)، والذي يذهب إلى أن الحركة الظاهرة هي الحركة الحقيقية وأن كل حركة ظاهرة حركة مؤثرة ما عدا في الحالات الوهمية، يتيح أيضا إمكان وجود حركة مشتركة غير فعلية. ففي حالات مثل الاحداث على باخرة، فإن الحركة الظاهرة ليست طبعا مطابقة للحركة الفعلية. فحركة الملاحة قد لا تكون مؤثرة بالنسبة لمن يسافر على ظهر الباخرة (وانظر أيضا الحركة المظهرية لقطار لا يتحرك حينما يمر بجانبه قطار آخر. فهذه حركة غير فعلية ولكنها مؤثرة). ويعمل كَليليو على نقل هذه الحجة إلى الأرض التي تدور دوما وإلى الحجر الساقط من البرج «الذي لا يمكن أن تحس بحركته لأنك تشترك مع الحجر في كونكما تملكان من الأرض تلك الحركة التي لابد منها لمتابعة البرج. فأنت لا تحتاج إلى تحريك عينيك. فإذا أضفت إلى الحجر حركة نازلة خاصة به ولا تقاسمها إياه، والتي تختلط مع الحركة الدائرية، فإن الجزء الدائري للحركة المشتركة بين الحجر والعين يظل غير قابل للإدراك. فالحركة المستقيمة وحدها محسوسة، لأن متابعتها تقتضي تحريك عينيك».

ويلجأ تشومسكي إلى «التصالح» بإيهام قرائه أنهم كانوا دائما يفترضون وجود اعتبارات الموسومية في تأويل أحكام المقبولية.

وهناك نتائج كثيرة تتولد عن هذا الأسلوب الجديد وتبرير التأويلات الجديدة. من ذلك إنقاذ النظرية الجيدة الجديرة بالاهتمام، وخلق تجربة علمية جديدة، وتصور علوم جديدة،[37] وتغيير المقاييس العلمية، بما في ذلك مقاييس الجودة العلمية والتقدم العلمي، وتثمين مقاربة أكثر مرونة في علاقة النظرية بالتجربة. يقول Feyerabend في هذا الصدد :[38]

---

36) بوطا (ن. م.).

37) فتخمينات كَليليو أصبحت، حسب فيرآبند (ن. م.)، في حاجة إلى نظريتين جديدتين : نظرية للأشياء الصلبة ونظرية للدينامية الهوائية. أما تخمينات تشومسكي فتحتاج إلى نظرية للموسومية في التركيب.

38) ن. م.

«لكي نتقدم يجب أن نبتعد شيئا ما عن الحجة، ونقلص من درجة الكفاية التجريبية (أو المحتوى التجريبي) لنظرياتنا. نترك ما توصلنا إليه، ونبدأ من جديد».

فغالبا ما نلجأ إلى تغيير التجربة عوض النظرية. وهذا يبدو مخالفا للمواضعات والأعراف العلمية. إلا أنه تحول فقط في تصور التجربة، وتصور العلاقة بين التجربة والنظرية.

فما يبدو إذن جوهريا في الأسلوب الكَليلي هو هذه النزعة إلى الدفع بالحجة التجريبية إلى تجريد بعيد، وإعادة تعريف موضوع البحث بصفة مستمرة، وكذلك المقاييس والمناهج العلمية.[39] وهذا ما يؤكد مرحلية النتائج العلمية كلازمة ونتيجة لدينامية العلم والنشاط العلمي. فالركام المعرفي الذي يتولد عن النشاط العلمي يجب ألا يكبح تقدم العلم، بل هو باعث على إعادة تحديد الإشكاليات وموجه للتقدم في هذا التحديد.

ومنهجُ كثيرٍ من التوليديين يمكن أن يعتبر «منهجا محوريا»، بتعبير هولطن، محركه المركزي هو مفهوم التجريد. وهذا يصدق على اللسانيات النظرية بالفعل. فجانبها الإجرائي ليس مقصودا في حد ذاته، وليس هو الهدف النهائي والوحيد للنشاط اللساني، بل إن الفضاء الاستدلالي اللساني لا يكتمل إلا بقيام لسانيات المحاور إلى جانب لسانيات الظواهر. فالمفاضلة بين الأوصاف البنيوية للغات الطبيعية المبنية داخل نماذج لسانية متباينة في مستويات وقوالب (كثيرة أو قليلة) لا تقوم على أساس كفايتها الملاحظية فقط، بل تقوم كذلك على أساس الأبعاد المحورية للكفاية، وضمنها الملاحظة. ونستسمح القارئ أن نكرر هنا ما نادينا به منذ سنوات:[40]

«يبدو لنا أن اللسانيات مشدودة - ويجب أن تكون مشدودة - إلى الذهاب والإياب بين النظري والتجريبي، حيث لا يكون النظري نظريا إلا إذا كانت له

39) إضافة إلى «الترييض» الذي تحدثنا عنه أعلاه.
40) الفاسي الفهري (1981 ب).

طموحات (أي توقعات) تجريبية، وحيث التجريبي لا يكون كذلك إلا إذا اختير كأساس (أو كان ذا دلالة) لإثبات القضايا النّظرية».

أما اللسانيات التطبيقية، فتتطلب أبعادا إجرائية عملية، دون شك. على أن هذا يجب ألا ينسينا أن «التطبيق» ليس إلا الوجه الآخر للنظرية اللسانية العامة، ونظريات أخرى مساعدة إذا اقتضى الأمر.[41] فوضع كتاب لقواعد اللغة أو تأليف معجم أو كتاب مدرسي في مواد معينة، أو رسم وسائل التدخل لتغيير وضع لغوي، أو السعي وراء الحلول لأمراض كلامية... الخ، تلك كلها مشاكل تأخذ من جهة بأسس التنظير للمشكل في جانبه اللغوي، وأسس التنظير للمشكل في جوانبه الأخرى من نفسية وتعليمية واجتماعية وفنية.

والتطبيق لاشك مراتب. فوضع نحو للغة العربية من النمط الذي نورده في هذا البحث يمكن أن يعتبر تطبيقا من المرتبة الأولى. فهو تمثيل (instantiation) لنظرية لسانية عامة ويدخل معها في العلاقة الموصوفة أعلاه. وقد يعتبره البعض تنظيرا لِلُغَةٍ خاصة هي العربية. وهذا التطبيق من المرتبة الأولى يمكن أن يتلوه تطبيق من المرتبة الثانية. ففي تصميم كتاب مدرسي لقواعد اللغة العربية يمكن أن يؤخذ هذا البحث كمادة أولى (أو «نظرية») تستثمر في حصر أهداف الكتاب.

وبالمثل، فإن معالجة مشكل التعريب في جانب إعداد المصطلح أو تعريب الإعلام أو الإدارة، وكذلك معالجة المشاكل التعليمية...الخ، قد تكون لها أبعاد تطبيقية من مراتب مختلفة. ولعل هذا هو ما يشكك بحق في الوضع الإبستمولوجي للسانيات التطبيقية (Applied Linguistics)، وعدم إمكان قيام ذاتها استكشافيا وتأويليا وإجرائيا.

نهدف من خلال هذا العمل إلى وصف اللغة العربية الحالية وصفا كافيا يمكن من بناء نظرية للغة العربية أو «نحو» يمثل الملكة الباطنية لمتكلم هذه

---

41) نضع هذه الكلمة بين هلالين لما تثيره من سوء الفهم والخلط عند كثير ممن يتحدثون عن التطبيق. فكثيرا ما يظن، عن خطأ، أن التطبيق يعني الممارسة العملية والابتعاد عن التنظير. وهذا خلاف ما يقصد عادة بالعلوم التطبيقية. ثم إن هذا الخطأ يتضح أكثر حينما يتعلق الأمر بعلم تجريبي كعلم اللسان.

اللغة ومستعملها. ويتبنّى هذا العمل عدّة افتراضات إبستمولوجية ومنهجية وتمثيلية نسوق بعضا منها في ما يلي :

أ) يجب أن يكون النحو ذا واقع نفسي. ومن هنا ضرورة ربط العلاقة في خريطة ابستمولوجية بين اللسانيات وعلم النفس، وضرورة اتصال النتائج التي يمكن أن نحصل عليها في كل من العلمين، إذ يجب أن نصل، في نهاية المطاف، إلى وضع نحو موحد يصف المعرفة اللغوية الباطنية لمتكلم اللغة.[42]

ب) مشكل تخصيص النحو (characterization) يجب ألا ينفصل عن مشكل تحقيقه (realization) في النماذج الفعلية للفهم أو الإدراك أو الإنتاج أو التحليل. فالنحو يجب أن يكون ذا كفاية معرفية (cognitive adequacy)، بحيث يمكن إدخاله في الآلة كمخزون قاعدي نستطيع بواسطته معالجة المعلومات حين يتعلق الأمر بالترجمة الآلية أو تحليل النصوص... الخ. ومن هنا ضرورة اتصال اللسانيات النظرية باللسانيات الإعلامية.

ج) هناك علاقة وثيقة بين النحو بمعناه الضيق (أي نسق القواعد التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية) وبين المعجم. ومضمون هذه العلاقة أن النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم. فالقواعد التركيبية والصوتية... الخ يمكن اعتبارها، إلى حد، قواعد حشو (redundancy rules) «تكرر» جزءا مما يوجد في المعجم، وهو الجزء المنتج الذي يمثل المعلومات التي لا يحتاج الطفل إلى تعلمها كل مرة.[43]

د) افتراض الواقعية يجعل بعض التعميمات اللغوية طبيعية في نموذج صوري تمثيلي، وبعضها غير طبيعي. وهذا يعني، فيما يعنيه، أن النماذج الصورية لوصف اللغات الطبيعية ليست متكافئة. فالخصائص الرياضية والصورية للنماذج تجعل بعضها ذا واقعية وكفاية تجريبية تفوق البعض الآخر. هذا علاوة على كفاية قوتها التوليدية (generative power). لذلك، فإن ترجمة بعض التعميمات من نموذج

---

42) انظر نقاشنا للواقعية في الفصل الأول.

43) انظر الفصل الثامن.

لساني عام إلى نموذج آخر ممكنة، باعتبار أنها قد تشترك في بعض المكونات أو القوالب (modules) الفرعية، إلا أنها ليست دائما طبيعية (natural). فالترجمة تكون ممكنة إذا وفقط إذا كانت النماذج الفرعية متكافئة، والمبادئ المنهجية والتمثيلية متماثلة.

فهذه المبادئ وغيرها تخصص برنامج البحث الذي سبق أن اسميناه بلسانيات الظواهر، واستدللنا على أسسه ومردوديته وفاعليته في عدد من أبحاثنا. وهذا البرنامج جزء من برنامج أعم ومستعجل للسانيات العربية سبق أن دافعنا عنه في عدة مناسبات، ونُذَكِّرُ هنا ببعض معالمه :(44)

أ) بناء أنحاء لوصف اللغة العربية الحالية واللغة العربية القديمة وكذلك اللهجات العربية، في إطار لسانيات مقارنة، لأن هناك ترابطا بين هذه الأطراف الثلاثة. فهذا الجانب وصفي.

ب) دراسة العربية في إطار لسانيات تطورية أو تاريخية تضبط العربية في مراحلها المختلفة، والمبادئ التي تتحكم في هذا التطور.

ج) دراسة اللغة العربية واللهجات دراسة نفسية لسانية، وكذلك دراسة آلية، بهدف بناء نماذج لاستعمالها وإدراكها... الخ.

د) بناء نظرية تؤرخ للفكر اللغوي العربي، بعيدا عن الإسقاطات الظرفية، بتبني منهجية المحاور التي أسلفنا الحديث عنها، والنفاذ إلى الأفكار الدالة في الفكر العربي اللغوي،والمبادئ الموجِّهة للبحث في اللغة عند العربي.

و) تطبيق نتائج هذه الأبحاث الأساسية في حل المشاكل «العملية» للغة العربية، وضمنها التدريس باللغة العربية وتدريس اللغة العربية، وبعث ثقافة عربية في المستوى اللائق.

والبحث الذي بين يدي القارئ الكريم تذكير ببعض المبادئ التي نادينا بها منذ سنوات، وببعض المعلومات التي سقناها للاستدلال على اتجاهنا في فهم

---

44) انظر محاضراتنا في الدورة العالمية للسانيات (صيف 1982، الرباط) وكذلك الاستجواب الذي نشرته جريدة **البلاغ** في نفس الفترة ومجلة **المهد**، عدد 3ـ4 (1984).

اللسانيات وتصور البحث في اللغة العربية، مؤكدين دور الأبعاد النظرية والمنهجية والصورية، ومحاولين ضبط الفضاء الاستدلالي الذي يتحرك ضمنه أو يمكن أن يتحرك ضمنه اللساني. طبعا، هناك متغيرات عبر السنوات، ولكن هناك أيضا ثوابت. وكثير مما يرد في هذا الكتاب يندرج ضمن الثوابت التي استقرت في ذهننا منذ 1975. والذي لحظناه ونلحظه كل يوم هو هذه الفجوة بين جماعة من اللسانيين العرب الواعين بمجال هذا العلم ومناهجه وطرق الاستدلال فيه، جماعة مشتتة في أراضي العُرْب أو بلاد العجم، وبين الخطاب اللساني الهزيل السائد في المنشورات العربية، والذي تنعكس آثاره على تصور اللغة في خطاب المثقف العربي بصفة عامة، وتصور علاقة اللغة بالفكر، والعلاقة بين الثقافات، والعلاقة بين النظرية والتجربة... الخ، وعلى تصور الحلول للقضايا «التطبيقية» من تعريب وتعليم... الخ. وما هذه إلا محاولة متواضعة للمساهمة في إيقاف اتساع الهوة بين العمل الأكاديمي المتأني والشعارات الثقافية المرتجلة والهشة التي يرفعها من لا يتوفر عنده النَفس الضروري للمثابرة وتحقيق الأهداف المرسومة.

نبدأ في القسم الأول من هذا العمل بمقدمات ضَمَّنَّاها جزءا يعرّف ببعض ملامح الخطاب اللساني عامة، والخطاب اللساني العربي، على وجه الخصوص، إذ نلحظ عدم اتجاه الخطاب العربي اتجاه الخطاب العلمي. وفي جزء ثان من هذا القسم، نتناول مميزات الموقف المعجمي في اللسانيات التوليدية.

في القسم الثاني، نقدم تحليلا لبعض القواعد المُرَكَّبِيَّة (phrase structure rules) التي تعالج البنية الداخلية للمركب الاسمي. ونتعرض، هامشا، لبعض القواعد التحويلية التي تغير الرتبة الأصلية المفترضة، والتي يمكن ترجمتها في نموذج غير تحويلي بواسطة قواعد تأويلية من النوع المحلل في القسم الموالي.

في القسم الثالث، الذي يأخذ الجزء الأكبر من هذا البحث، نظرا إلى أهميته، من جهة، ولأن الحديث عن هذا المستوى «جديد» في النحو التوليدي، نتناول البنية الوظيفية لكثير من التراكيب العربية، وتأويل هذه التحاليل على مستوى نظري عام.

في القسم الرابع والأخير، نعالج قضيتين من قضايا المعجم، بمعناه الواسع : وضع المصطلح الأحادي وما يضبطه من مبادئ، ووضع المصطلح المتعدد. وهذا القسم يختلف عن القسمين السابقين لأنه قد يعتبر «تطبيقا» من المرتبة الثانية، بخلاف القسمين المذكورين.

ونردف هذه الأقسام بمعجم للمصطلحات التوليدية المستعملة، ثلاثي اللغة.

وهذا العمل لم يخرج إلى الوجود إلا بفضل مساعدة وصداقة عدد من الأساتذة والزملاء. ونريد هنا أن نتقدم إليهم بالشكر الجزيل في أشخاص الأساتذة إدريس السغروشني و Bernard Pottier و Joan Bresnan و Noam Chomsky و Ken Hale و Ron Kaplan. ونشكر كذلك الأساتذة المشاركين في مجموعة البحث اللساني التي نتشرف بتنسيق أعمالها على ما يبذلونه من جهد لتوفير الجو الضروري لبعث البحث العلمي، وضمن هؤلاء الأساتذة بوشعيب الإدريسي ومحمد الذهبي ومحمد غاليم وأحمد المتوكل ومحمد الشكيري ومحمد السيدي وعبد الرحيم جماري. ونشكر أيضا الأستاذين محمد غاليم ومحمد بلبول وكذلك طلبة تكوين اللسانيات (فوج ج) على مساعدتهم في إعداد المخطوط.

الرباط، في 25 أبريل 1985

2 ـ مقدمات وأوليات

«أظن أننـا يجب أن نتعـود على فكرة أن العلم ليس «جسمـا من المعرفـة»، ولكنـه نسـق افتراضـات، أي نسـق من التخمينات والتوقعات لا يمكن تبريرها مبـدئيـا، ومع ذلـك نعمل بها طالما أنها تتماشى مع الروائز. و [هذه الافتراضـات] لا يمكن أبـدا أن نقول عنهـا إنهـا «صـادقـة» أو «يقينيـة إلى حد»، أو حتى محتملة».

پوپر (1959)

«إن الذين يضعون شبابنا المثقف أمام ضرورة الاختيار بين شكلين من أشكال الاستلاب الفكري والحضاري، بين التقوقع في تراث يفهمونه فهما خاطئا، ومن ثمة النكوص إلى الوراء لاجترار ماض ممجد مموه إلى أقصى حد، وبين الارتماء في أحضان الثقافة الغربية الليبرالية بدعوى «التقدم» و «المعاصرة»، ومن ثمة التنكر لتراثنا الذي نجره وراءنا دوما شئنا أم أبينا، والذي يزخر بعناصر كثيرة خصبة تقدمية، إنما يصدرون في ذلك كله عن استلاب فكري لم يستطيعوا التحرر منه، وعن هيمنة هذا الجانب أو ذاك على وعيهم ورؤاهم الفكرية».

«إن هذا المشكل الزائف يفقد [...] أسباب وجوده تماما عندما ننظر إلى المسألة من مستوى العمل [...] وممارسة النضال [...]. إن المسألة [...] ليست مسألة التنكر للتراث والارتماء في أحضان الثقافة الأجنبية، ولا مسألة التقوقع في معطيات الماضي القريب أو البعيد والبقاء في حدودها واستدرار الأحلام والخيالات التي توحي بها، بل إن المسألة [...] هي خوض نضال متواصل مرير وشاق...».

«واجهةٌ نناضل فيها ضد جميع التأويلات المضللة المغرضة التي استهدف، ويستهدف لها تراثنا، ضد جميع المحاولات التي ترمي إلى استعمال تقاليدنا لتكريس القمع والاستغلال والاستلاب والتفرقة والانحلال وأيضا ضد جميع أنماط السلوك والعادات والأعراف البالية المتحجرة التي تروم تكبيل انطلاقتنا وزرع الفرقة بين صفوف شعبنا، وذلك باستيعاب نقدي للتراث في إطار واقعه التاريخي والاجتماعي».

«ويتجه نضالنا [...]، وبدون عُقد ولا شعور بالنقص، إلى امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا والغرف من معين الفكر التقدمي، لجعل المعرفة والعلم في خدمة جماهير شعبنا في نضالها من أجل التحرير والتجديد».

عمر بنجلون (1975)

الفصل الأول

ملاحظات حول الكتابة اللسانية

مبدئيا، ليس هناك ما يمنع من تصور اللغة موضوعا رياضيا، أو اجتماعيا، أو نفسيا، وبالتالي تصور اللسانيات جزءا من الرياضيات أو علم الاجتماع أو علم النفس. وزعم الوظيفيين أن اللغة «قبل كل شيء» أداة للتواصل لا يستند إلى مبرر، سوى أنه يردد ما يسلم به نوع من الحس المشترك (common sense). إلا أن العلم غالبا ما يخطئ الأفكار المتداولة لصالح ما لا ينتظر من الأفكار. بل إن استعمال الامثلات (idealizations) قد لعب دورا حاسما في تقدم العلوم.[1] واعتبار اللغة أداة للتواصل لا يوحي به إلا الحس المشترك السطحي. وإن من يتأمل اللغة ليجد أنها لا تساهم في التواصل أكثر من مساهمتها في عدم التواصل، وأن التفاهم بواسطة

---

1) الأمثلة على نوعين : قوية وضعيفة. الأمثلة القوية فرضية تحيل على تجربة (أو ظاهرة تجريبية) لا يمكن أن تتحقق مبدئيا ولا في الواقع. والأمثلة الضعيفة تحيل على تجربة لا يمكن أن تتحقق في الواقع، ولكنها ممكنة التحقيق منطقيا. ويبدو أن أحد أسباب تقدم الميكانيكا بين كَليليو و نيوتن هو الاعتماد على الأمثلات. فلصياغة عدد من قوانين الحركة وقانون الجاذبية الكلي، وضع نيوتن جانبا كل القوى التي ليست جاذبة.
وتختلف الأمثلات عن القوانين بكونها، حين صياغتها، تكون باطلة. ولهذا النوع من الفرضيات ينتسب الفصل بين القدرة (competence) والإنجاز (performance). فالقول بأنه يمكن فصل نسق المعرفة الباطني عن كل العوامل التي تتحكم في إرسال وتأويل الجمل خاطئ في الواقع. ولهذا النوع أيضا ينتمي افتراض وجود مجموعة لسانية متجانسة (انظر تحته).

اللغة حالة خاصة لعدم التفاهم بها. ومعلوم أن التواصل قد يحصل بأشياء أخرى كثيرة غير اللغة كالإشارات والرقص والرسم والموسيقى... الخ.

ومما يجعل هذا الاختلاف في تصور اللغة مشروعا أن اللغة (language) غير متجانسة (hétérogène)، كما يقول سوسير، أو هي ظاهرة عارضة (epiphenomenon)، بتعبير تشومسكي. والمعرفة اللغوية تدخل فيها أشياء كثيرة مما نتخيله وما لا نتخيله.

إذن، قد نعتبر أن الدراسة اللسانية جزء من الرياضيات، وهذا هو موقف مونطكَيو (Montague) بالفعل. ويعبر عن ذلك طوماسن (Thomason) في تقديمه لمقالات هذا الأخير إذ يقول :

«كثير من اللسانيين لا يدركون لأول وهلة مدى اختلاف تحليل منطكَيو جوهريا عن التصورات اللسانية الحالية [...]. ففي رأي منطكَيو أن التركيب والدلالة والذريعيات (pragmatics) في اللغات الطبيعية جزء من الرياضيات، لا من علم النفس».(2)

وقد نعتبر أن الدراسة اللغوية جزء من علم النفس. وهذا التصور مرده إلى أن اللغويين يعتقدون أن الهدف الأول للنظرية اللسانية هو تمثيل ما يعرفه المتكلم المستمع عن لغته، وتحديد الطريقة التي يكتسب بها هذه اللغة. وقد نقول بتصورات أخرى، توفيقية إن شئنا. ومبتغانا في هذه الصفحات أن نقدم لأهداف اللسانيات النفسية.

المقاربة النفسية للظاهرة اللغوية

على الرغم من تباين اللغات وتعقدها، فإن أي طفل عاد يستطيع أن يتعلم أية لغة يحتك بها في محيطه اللساني. وهذا ما يوحي بأن كل المخلوقات البشرية تشترك في بنية معرفية محددة نسميها بالملكة اللغوية. وهذه الملكة ما

2) انظر مونطكَيو (1974).

هي إلا نسق كلي للتمثل الذهني للغة. وهدف النظرية اللسانية أن تكشف عن هذا النسق أو النحو الكلي (Universal Grammar)، وتحدد مميزاته، وتحدد كذلك مضمون الأنحاء الخاصة (particular grammars)، وطرق بنائها.

الملكة اللغوية والتجربة

لنعتبر، بعد تشومسكي، أن البنية المعرفية اللغوية تمر عند الإنسان بحالات (states) متعددة : حالة أولى فطرية (هي المرحلة الأولى للدماغ)، فحالات وسيطة (توجد عند الطفل مثلا)، فحالة قارة نسبيا توجد عند الإنسان البالغ، ولا تأخذ التغيرات بعدها نفس البعد الذي تأخذه في الانتقال من الحالة الأولى إلى الحالة القارة.

هدف اللغوي، بالأساس، أن يحدد خصائص هذه الحالة الأولى، وكذلك مميزات الحالة القارة. ووصف ما يوجد في الحالة الأولى يقتضي بناء نحو كلي، لأنها حالة مشتركة بين المخلوقات البشرية. أما وصف الحالة القارة، فيعني بناء نحو خاص بلغة من اللغات. وهدف اللغوي، كذلك، معرفة الطريقة التي يتم بها بناء النحو الخاص الذي تتجسد فيه المعرفة اللغوية التي يمثلها نحو الحالة القارة. وهذا البناء يحصل في ظروف تجريبية معينة باعتماد مبادئ النحو الكلي.

إلا أن التّجربة التي يريد تشومسكي أن يعتبرها تجربة مُؤمْثَلَة (idealized)، ومن هنا يلجأ إلى أمثَلة المجموعة اللسانية المتجانسة تمام التجانس، لأن الظروف الحقيقية تتضارب فيها اللهجات، وتختلف الظروف الإقليمية والأسلوبية والنفسية... الخ.

والنحو عبارة عن نسق من الأوليات (primitives) والمسلمات (postulates) والمبادئ العامة (principles). وهو مُبَنْيَنٌ بشكل دقيق يعتمد قواعد استدلالية (rules of inference) تجعل منه بنية استنباطية (deductive structure) مُقَيَّدَة. وهو غني بما يكفي من هذه العناصر مجتمعة لتمثيل ما يوجد من اختلافات بين اللغات وتغيرات داخلها. ويحوي ـ علاوة على هذا ـ برامترات (parameters) قابلة للتغير من لغة إلى أخرى، تثبت باستعمال تجربة محدودة.

ومساهمة التجربة في بناء النحو الخاص هو تثبيت هذه البرامترات، وإن كان احتكاك المتعلم بالتجربة قصيراً (نسبيا)، وهناك عدة أشياء يعرفها دون أن تكون أية دلائل استقرائية (inductive evidence) على وجودها في التجربة. ومساهمة النحو الكلي في بناء النحو الخاص هامة، إذ المتعلم مزود بهذه المبادئ والمسلمات (أو ما يسمى أحيانا بجهاز اكتساب اللغة) التي تمكنه، حين يخرج إلى المحيط، من وضع الافتراضات الواردة (لا افتراضات أخرى) التي تجعله يُثَبِّت البرامترات في أقرب وقت.

والنحو الذي ينشأ بتثبيت البرامترات عن طريق التفاعل بين التجربة والبنية الفطرية يمثل نحوا نواة (core grammar)، باستعمال أمثلة أخرى، أي إنه لا يكون نحوا لأية تجربة أو لأية معرفة لغوية في المرحلة القارة، بل هو نحو لا يرسم اللغة بطريقة مباشرة، وإنما يفعل ذلك بالاشتراك مع انساق تصورية أخرى. «فالنحو النواة، يقول تشومسكي، هو ما تنميه الملكة اللغوية كمكون للحالة القارة في ظروف تجريبية تبتعد عن ظروف الحياة العادية، وبالخصوص ظروف تجانس التجربة اللسانية».[3]

الوصف والتفسير

هناك ما يدل على أن المعرفة في هذه المرحلة القارة يمكن تمثيلها بواسطة نسق من القواعد يرسم خصائص العبارات اللغوية. وهذا النسق نحو توليدي يقدم تمثيلات مختلفة لهذه العبارات، وعلى الأخص تمثيلا صوتيا وتمثيلا دلاليا / منطقيا. وتحديد طبيعة هذه الأنظمة التمثيلية وعناصرها وقواعدها يبقى مسألة أمبريكية تجريبية (empirical).

والنحو الذي يبنيه اللغوي لتمثيل هذه الحالة يكون كافيا من الناحية الوصفية إذا مَثَّلَ بصفة لائقة نظام القواعد الممثلة ذهنيا. واستعمال لفظ «نحو» هنا

3) انظر تشومسكي (1979).

ملتبس (عن قصد) : فهو يدل على النسق الممثل ذهنيا، أي الحالة المعرفية التي يصل إليها فرد معين، وهو يدل كذلك على النظرية المبنية لمحاولة رصد خصائص هذا النحو الباطني.[4]

والنحو الكافي وصفيا يمكن أن يعتبر كذلك نظرية تفسيرية، في منظور تشومسكي، لأن المعطيات توجد فيه مُخَصَّصَة بطريقة معينة، والطفل يصل إلى معرفة هذه الطريقة في وقت وجيز جدا، بحكم معرفته الفطرية، ولكون النحو الكلي يلعب دورا هاما في تحديد المرحلة القارة، وليست التجربة. وهو كذلك نحو واقعي، وليس هناك ما يجعلنا نشك في واقعه النفسي، إذ النحو الكافي وصفيا، والذي بني على أساس استدلال لغوي محض، يعتبر كذلك تفسيريا في تصور تشومسكي، لأنه يقدم تفسيرا لمشكل الإسقاط (projection problem). وهو واقعي كذلك (بهذا المعنى)، لأن لا ضرورة تدعو إلى الأخذ بما يصل إليه غير اللغوي من نتائج بصدد طبيعة العمليات الكلامية.[5]

من المعرفة اللغوية إلى المعرفة النحوية

يلاحظ تشومسكي أن ما طبع البحث اللغوي في السنوات الأخيرة هو تحول من العناية باللغة إلى العناية بالنحو وهو تحول من تجميع العينات وتنظيمها، أو دراسة لغة خاصة، أو الخصائص العامة لكثير من اللغات، أو كل اللغات، إلى دراسة الأنساق التي توجد فعلا في الدماغ، وتساهم في تفسير الظواهر الملاحظة.

فمن المعلوم أن اللغة لا متناهية (infinite)، إذ يمكن اعتبارها مجموعة لا متناهية من المزاوجات بين الأصوات والمعاني، وليس هناك حدود لمعرفتنا لهذه المزاوجات. إلا أن معرفتنا هذه يمكن تمثيلها عن طريق نسق متناه (finite system) من القواعد، يحدد خصائص هذا العدد اللامحدود من الجمل التي نبنيها.

---

4) ن. م، وكذلك بريزنن وكابلن (1982).

5) تشومسكي (1979).

وكل فرد يعرف لغته قد بنى بالفعل هذا النسق بعد اتصال محدود بالعينات اللغوية. ومعلوم أن هذا الاتصال التجريبي لا يكفي لتحديد النسق. ويظهر أننا نعرف كثيرا من الأشياء عن علاقة الصوت بالمعنى، ولكن ليس في التجربة، في كثير من الأحيان، ما يدلنا على هذه العلاقة، وهذه المعرفة يتقاسمها، إلى حد، أفراد المجموعة اللسانية المتجانسة.

اعتمادا على هذا، ننقل عنايتنا من دراسة اللغة إلى دراسة النحو الممثل في الدماغ. وهي فكرة ترجع في جوهرها إلى ديكارت الذي يؤكد أن تأويلنا للعالم مبني جزئيا على أنساق تمثيلية تأتي من بنية الذهن نفسه، ولا تعكس بصفة مباشرة البتة شكل الأشياء في العالم الخارجي.(6)

فالنحو واقعي بهذا المعنى، لأنه موجود في دماغ المتكلم. واللغة ليست كذلك، بل تبدو وكأنها ظاهرة عارضة (epiphenomenon) يمكن تصورها كما نريد، نظرا لتعدد العوامل والظواهر التي يمكن أن تدخل في تخصيصها. واللغوي لا يدرس المادة الصوتية الفعلية أو الدلالية، ولا يبني مفاهيمه انطلاقا منها، بل إنه يدرس القواعد الممثلة ذهنيا، والتمثيلات التي تولدها هذه القواعد. فالتمثيل الصوتي مثلا هو نمط من التمثيل الذهني بخصائصه وعلائقه بالأنواع الأُخرى من التمثيل. والتمثيل التركيبي أو الدلالي / المنطقي كذلك.(7)

الواقعية النفسية وإشكال التمثيل

رأينا أن تشومسكي يعطي مدلولا خاصا لمفهوم الواقعية النفسية. فالنحو عنده ذو واقع نفسي إذا كان يقدم التفسير اللائق للظواهر الملاحظة. والتفسير اللائق يعني الوصف اللائق. فنسبة الواقعية إلى قاعدة نحوية هي بمثابة نسبتها إلى نظرية فزيائية حينما نقول عنها إنها واقعية. فالواقعية العلمية التي نحتاج إليها في

---

6) تشومسكي (1980 ب).
7) ن. م.

الفزياء هي عينها التي نحتاج إليها في النحو، ويكفي لمعرفة واقعية فرضية نحوية أن نتساءل هل هي أحسن تفسير للظواهر الملاحظة.

وعلى هذا تكون النظرية التي يبنيها اللغوي ذات واقع نفسي بالضرورة. يقول تشومسكي في هذا الصدد :

«إذا طلب منا أن نبين أن البناءات المفترضة في النظرية لها «واقع نفسي»، لا يلزمنا إلا أن نكرر الدليل والتفاسير المقترحة لهذه البناءات النظرية».[8]

ومقاربة تشومسكي للظاهرة اللغوية تعني استعمال أنساق رمزية صورية بهدف وصف خصائص اللغات المتنوعة، ومحاولة تجريد بنية صورية مشتركة بين هذه الأنساق. هذه المقاربة الصورية ـ الوصفية لا تعطي إلا فكرة محدودة عن الكيفية التي توجد المعرفة اللغوية مُمَثَّلَةً بها في الذهن. والسبب هو أن ليس هناك قيود معرفية على هذه الأنساق الرمزية، إذ يمكن تمثيل نفس المعرفة بأنساق رمزية متكافئة، ولكنها تؤدي وظائف معرفية مختلفة. من هنا الحاجة إلى وضع قيود معرفية (cognitive constraints) على التمثيل.[9] وأحد هذه القيود ما تدعوه بريزنن افتراض القدرة، وهو افتراض ضمني في تشومسكي (1965) إذ يقول :

«[أي] نموذج معقول للاستعمال اللغوي [يجب أن] يشمل كمكون أساسي النحو التوليدي الذي يصور معرفة المتكلم ـ المستمع للغة...»

فافتراض القدرة يعني أن المعرفة اللغوية المخزونة التي يكتسبها متعلم اللغة هي عينها التي يستعملها بصفة غير واعية في فهم وإنتاج اللغة، وأن هذه المعرفة التي تمكن من التكلم وفهم اللغة هي المعرفة التي تصلح في الحكم على المتواليات، بأن بعضها ينتمي إلى لغته، وبعضها لا ينتمي إليها.

وافتراض القدرة افتراض مُوَحِّد بين اللسانيات النظرية واللسانيات النفسية (psycholinguistics)، بصفة هذه الأخيرة تتوق إلى تحليل تفسيري للعمليات الذهنية

8) تشومسكي (1980 أ).

9) بريزنن (1981) وبريزنن وكابلن (1982).

التي وراء السلوك الكلامي (verbal behaviour). ولا يمكن أن تُمَثَّلَ المعرفة اللغوية في غياب نظرية للعمليات الضرورية لبناء تمثلات هاته المعرفة، وحفظها، وتأويلها. ومن هنا وجب أن تكون علاقة شفافية (transparency) بين النماذج / الأنحاء الصورية المبرهن على كفايتها لغويا، وبين النماذج النفسية للاستعمال اللغوي.

وقد أخذت اللسانيات النفسية التجريبية (experimental psycholinguistics) بالفعل تُجَمّعُ الأدلة التي تبين أن صورة تمثيل المعرفة اللغوية كما توجد في الأنحاء التوليدية التحويلية لا تستعمل بأية كيفية من الكيفيات في إدراك الجمل، أو إنتاجها، أو اكتساب اللغة.[10] واستنتج بعض اللغويين وعلماء النفس من هذا أنه لا يمكن الاحتفاظ بافتراض القدرة.[11] إلا أن ما استنتجه غيرهم من هذه التجارب هو أن صورة تمثيل المعرفة اللغوية لا يمكن أن تكون تلك التي توجد في الأنحاء التحويلية.[12]

والواقعية النفسية لا يمكن أن تنسب إلا إلى الأنحاء الخاصة التي تمثل المخزون المعرفي المستعمل في نماذج الإنجاز التي تتبنى افتراض القدرة. فمن المعلوم أن كل نظريات التمثل الذهني (representational theories) تُقِرُّ أن معرفة المتكلم لِلُغة ممثلة ذهنيا في شكل بنى من نوع خاص. ولكن هذه البنى المعرفية الباطنية لا يمكن تمثيلها بصفة لائقة في النماذج التحويلية، كما أثبتت ذلك عدة دراسات لسانية ونفسية ورياضية.[13] أيضا، لا يمكن تصويرها في أية نظرية تعتمد فقط أحكام المتكلم ـ المستمع على لغته وحدسه إزاء جملها. كذلك لا يمكن أن نكتفي بوضع نسق قواعد يصور اطرادات صورية في العينات اللغوية وننسب إليه الواقعية، في غياب نتائج التجارب المراقبة المُجْرَاة على إنجاز

10) انظر المراجع في بريزنن (1978) وكذلك الفاسي الفهري (1981 ج و 1982 أ).
11) تنسب بريزنن هذا الموقف إلى فودور، بيفير وكاريط (1974).
12) انظر بريزنن وكابلن (1982) والمراجع الواردة هناك.
13) انظر الفاسي الفهري (1981 ج) والمراجع الواردة هناك.

العمليات الكلامية، ونتائج دراسات ارتقاء اللغة عند الطفل... الخ. فليس هناك ما يجعل عينات اللغوي ونتائج درسه لها ذات امتياز بالمقارنة إلى عينات أخرى يدرسها عالم آخر، يهتم ببعد آخر للعمليات الكلامية. فإشكال الواقعية، يقول بريزنن وكابلن Kaplan و Bresnan (1982)، ليس إشكالا فلسفيا انطولوجيا (ontological)، كما يعتقد تشومسكي (أي معرفة هل البناءات النظرية تقابلها عمليات وذوات ذهنية فعلية)، ولكن الإشكال إشكال علمي، وهو أن هذه البناءات النظرية بإمكانها أن توحد نتائج البحث اللساني والنفس - لساني ومعالجة المعلومات (information processing) في الإعلاميات (computer science)، لتقدم صورة نموذج الإنجاز اللغوي الذي يأخذ بافتراض القدرة.[14]

القولبة والتمثيل

تُخَصِّصُ النظرية اللسانية العامة، إذنْ، مجموعة محدودة من الأَنحاء النووية الممكنة. وهي عبارة عن عدد من الأنساق الفرعية التي تتفاعل فيما بينها، والتي يمكن النظر فيها من عدة جوانب. فمن جانب، يمكن أن ننظر في المكونات الفرعية لنسق قواعد النحو. ومن جملة هذه المكونات الفرعية :

1) المعجم (lexicon)
2) التركيب (syntax)
   أ - المكون المركبي (phrase structure component)
   ب - المكون الوظيفي (functional component)
   ج - (؟) المكون التحويلي (transformational component)
3) المكون الصَّوَاتِي (phonological component)
4) المكون الدلالي / المنطقي (logical form)

14) رفض افتراض القدرة يقود إلى اعتماد افتراض نظري آخر هو أن كل نمط من أنماط السلوك الكلامية يستعمل فيه جسم معرفي مختلف، وهذا موقف ضعيف من الناحية المنهجية، كما بينت ذلك بريزنن. انظر بريزنن (1981) وبريزنن وكابلن (1982).

ومن جانب آخر، يمكن النظر في الأنساق الفرعية للمبادئ والقيود التي تكون جوهر النظرية. ومن جملة هذه الأنساق :

1) نظرية العامل (government theory)
2) نظرية الحالات الإعرابية (case theory)
3) نظرية العُجَر الفاصلة (bounding theory)
4) نظرية الربط الاحالي (binding theory)
5) نظرية المراقبة (control theory)

فوصف ظاهرة لغوية يقتضي أحيانا اللجوء إلى أنساق مختلفة من القواعد، تضبطها مبادئ مختلفة وبسيطة، فيما يبدو، ولكن الواصف يحتاج إليها مجتمعة. هذا الاتجاه في تصور العلاقة بين مكونات النظرية والطريقة التي تعمل بها دعي بالقولبة (modularity).[15]

وضروري أن يقوم اللساني ببناء نظرية صورية للتمثيل النحوي، تحدد فيها المفاهيم الصورية وأنماط القواعد الصورية الممكنة، إلى جانب النظرية التي تحدد جوهر المبادىء اللسانية والأوصاف النحوية التي نحتاج إليها لتحليل اللغات الطبيعية. وهذه النظرية التمثيلية ذات أهمية قصوى، لأنها تقدم الإطار الضروري والكافي للتعبير عن التعميمات القائمة في اللغات. ولذلك فإن عدم كفاية النظرية التمثيلية الصورية يؤدي في نفس الان إلى عدم كفاية ما يرد في جوهر النظرية.[16]

تلك بعض الإشكالات والمبادئ المنهجية والنظرية التي نعتقد أنها واردة بالنسبة للكتابة اللسانية، وأنها تظل واردة كلا أو جزءاً، وإن تعددت نظريات التمثيل، أو اختلفت تصورات الظاهرة اللغوية. وهي تموضع الدراسة اللغوية من

15) انظر تشومسكي (1981).

16) لا أشاطر هنا موقف عدد من اللسانيين الذين يعتقدون أن الصياغة الصورية أو نظريات التمثيل ليست ذات محتوى تجريبي، وبالتالي لا تحتاج إلى بالغ اكتراث، وإن كنت أعتقد أن نقل عدة تعميمات (generalizations) أو مبادئ من نموذج إلى آخر شيء ممكن، وحاصل بالفعل.

بين دراسات الأنساق المعرفية الأخرى، وتوضح العلاقة بين النحو الكلي وأنحاء اللغات الخاصة، فضلا عن أنها تحدد الوسائل الصورية التي تمكن من تمثيل البنى النحوية وتفاعلها بطريقة بسيطة وأنيقة وطبيعية.[17]

وكان المفروض أن تساير اللسانيات الوصفية العربية (أو ما أسميناه بلسانيات الظواهر) الطرق العلمية المتبعة في اللسانيات النظرية أو في اللسانيات الخاصة بأية لغة طبيعية، وأن تتجه، في برنامج مستعجل، إلى بناء نحو جديد للغة العربية الفصيحة الحالية، وبناء أنحاء اللهجات العامية. ومعلوم أننا نقصد هنا بالنحو تلك الآلة التمثيلية التي تحدثنا عنها بمكوناتها المختلفة، من تركيبية وصرفية ـ صوتية ودلالية ومعجمية، ولا نقصد بذلك ما يقصده القدماء، أو بعض المحدثين / القدماء.

بيد أن قليلا من الباحثين من سار في هذا الدرب، لوجود عدد من المغالطات مازالت تجني على البحث اللساني في العالم العربي عامة، وعدد من العقبات لا يخص بعضها الميدان اللغوي وحده. ونريد هنا أن نذكر ببعض هذه المغالطات، وبعض العقبات التي تعترض البحث في بلادنا العربية، وتحول دون ظهور بحوث جدية جديدة في هذا الميدان.[18]

اللغة الموصوفة وأزمة المنهج

إذا استقرينا تاريخ اللسانيات العربية القصير،[19] نجد أنها واجهت بالفعل إشكال التجديد. ولكن جل اللسانيين العرب لم يأتوا بالجديد المطلوب، إلا من درس منهم في الغرب، واشتغل على اللّهجات. فأُولى العقبات في وجه التجديد في

17) فاللغويون يهتمون أولا بدراسة البنية المحددة وراثيا (genetically) لما يمكن اعتباره عضوا ذهنيا (mental organ) مشتركا بين الأجناس البشرية. ولهذا يمكن اعتبار اللسانيات جزءا من البيولوجيا البشرية، وعلما من علوم الطبيعة (natural sciences). ومع تقدم العلم نصل إلى معرفة أشياء كثيرة عن التمثيل الفزيائي للنحو (انظر تشومسكي (1976)).

18) لمزيد من المعلومات عن هذه المغالطات والعقبات انظر الفاسي الفهري (1981، أ و ب و ج).

19) نعتبر أن اللسانيات، بمعناها العلمي الدقيق، لم تدخل العالم العربي بصفة جدية إلا بعد الأربعينات، حيث تم إيفاد عدد من المصريين للتكوين في هذا العلم بالمدارس الأوروبية والأمريكية.

الدرس اللساني العربي كانت، من جهة، الاشتغال على اللغة العربية الفصيحة، ومن جهة أخرى، عدم الاهتمام الكافي بالبحث في اللهجات.

وأظن أن البحث في اللغة العربية الفصيحة يطرح إشكالا عميقا هو إشكال المادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم بوصفها اللغوي. ومع كامل الاستغراب، لا نجد أحدا يطرح هذا المشكل في عمقه، بل لا نجد أحدا يصرح بوجود مثل هذا المشكل. حتى «للوصفيون» الذين انتقدوا النحاة القدامى أشد ما يكون الانتقاد وعابوا عليهم إفسادهم للنحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه، وانتصارهم للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللغة، ولم تسمع عن العرب، وإنما أوردوها لتزكية أصولهم، حتى هؤلاء اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء من معطيات، ولم يحاولوا وصف لغة أخرى بالاعتماد على جرد مواد جديدة انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة (كالروايات والمحاضرات والأشعار... الخ).

ومشكل المعطيات جر عليهم مشكل المنهج. فاستعمالهم لمعطيات القدماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القدماء، نظرا لما هناك من العلاقة بين الأصول التي وضعوها وبين المواد التي وصفتها هذه الأصول، مع أنه لا ضرورة منهجية ولا منطقية تفرض الرجوع إلى فكر الماضي وتصنيفاته ومفاهيمه لمعالجة مادة معينة. وقد أدى هذا ببعضهم إلى تبني مواقف غريبة، تخلط بين وصف اللغة العربية وقراءة التراث النحوي العربي،[20] كما أدى ببعض آخر إلى أن يُعَرِّفَ منهجه سلبيا فقط، بموضعته بالنسبة لما قاله القدماء، وألا يقترح تصورا جديدا للظاهرة اللغوية، أو نحوا بديلا لنسق قواعد القدماء. وهذا ما حدث للوصفيين. ونستغرب حين نجد جل اللسانيين العرب لا يعون أن الطرق الاستكشافية الحديثة

---

20) يقول ذ. المتوكل في ملخص لرسالته عن «نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم» نشر بمجلة آفاق (غشت 1981) :

«...لا مندوحة من أن تؤخذ اقتراحات «القدماء» بعين الاعتبار حين الشروع في أي عمل يستهدف وصف اللغة العربية المعاصرة» (ص. 76). فوصف العربية، في رأيه، ولو كانت معاصرة، يستدعي ضرورة الرجوع إلى القدماء. إلا أنه لا يبين ما سر اعتقاده ذلك.

لا تمكننا فقط من معرفة معطيات اللغة العربية الحالية، بل أيضا من معرفة معطيات اللغة العربية القديمة، ومعرفة هل المعطيات التي أتى بها النحاة معطيات فعلية أم لا.[21]

وواضح أن اللغة العربية، قديمة أو حالية، توجد مستقلة عن النحو الذي يمكن أن يبنيه اللساني لوصفها. وواضح كذلك أننا لا ننتظر من أي لساني، قديم أو حديث، أن يصف العربية بما لا يدع مجالا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية. فمهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة أو لغيرها، فإن هناك حاجة إلى إعادة بناء أنحاء أخرى، أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتتنبأ بها، علاوة على أنها لا تُحمَّل بنفس الجهاز المفاهيمي أو النظري. ومعلوم، علاوة على هذا وذاك، أن العربية كسائر اللغات، تطورت وتغيرت عبر القرون، وهناك ما يدل على أن اللغة التي وصفها سيبويه ليست هي اللغة الموجودة حاليا باعتبار كثير من خصائصها التركيبية والصرفية والصوتية. فاللغة العربية دعيت بلغة الضاد لأن الضاد كانت تنطق فيها منحرفة بين الضاد واللام، قريبة من [ضل]، ولم تعد كذلك. والجيم القديمة كانت تنطق كحرفين مجتمعين كذلك، قريبا من [كَي]، ولكن الجيم الحديثة إما [ج] أو [دج] أو [دز] أو [كَ]، حسب المناطق. وكذلك في التركيب، نجد قواعد الإضافة والعدد والتعريف والصفة والتوكيد... الخ تتغير.[22] وهذا شيء منتظر ومعروف لأن كل لغة من اللغات تتطور وتختلف عبر الزمن.

وقد ساد في أوساط كثير من اللغويين العرب اعتقاد ضمني مُفاده أن مشكل المعطيات بالنسبة للعربية (القديمة والحديثة على حد سواء) قد حُلَّ في النحو التقليدي، وأنه يكفي جرد أمهات كتب النحو واللغة القديمة، للاهتداء إلى الضالة

---

21) انظر الانتقادات التي وجهها المؤلف إلى الوصفيين وإلى من اهتموا بقراءة التراث في الفاسي الفهري (1981 أ، ب و ج، وكذلك 1982 أ). وعن أهمية الطرق الاستكشافية الحديثة، انظر أيضا الفاسي الفهري (1981 أ و 1982 أ).

22) انظر الفاسي الفهري (1982 أ).

المنشودة. لكن لا شيء يبرر موقفا كهذا. فالمعطيات التي نجدها عند القدماء معطيات ناقصة، لعدة أسباب. أولا، لأننا لا ننتظر من أي نحو مهما كان حجمه، أن يكون من الشمولية بحيث يزودنا بما يهمنا من المعطيات. فالعربية ـ مثلا ـ تتضمن استفهاما متعددا، واستفهاما ـ صدى، واستفهاما فيه فصل، واستفهاما غير مباشر. ولا يكاد النحو القديم يقول شيئا عن مميزات هذه الأنواع المختلفة. فهو يعالج، بصفة خاصة، الاستفهام المباشر، ويقف عند تفحص المظهر الصرفي دون الاهتمام بدور التنغيم. ولا يمكن لدراسة حديثة للبنيات الاستفهامية أن تقتصر على الظواهر التي عالجها القدماء.

والمعطيات التي نجدها عند القدماء ليست ناقصة أو غير ذات تمثيلية فحسب، بل هي أيضا معطيات زائفة في بعض الأحيان. نجد في الهمع، مثلا، عددا من التراكيب المبنية للمفعول، اعتبرها بعض النحاة تراكيب سليمة. وهذا بعض منها :

أ) كِينَ قائمٌ

ب) كِينَ قِيمَ

ج) اخْتِيرَ الرجالُ زيداً

إن غياب تأويلات ممكنة لمثل هذه التراكيب ليدل بما يكفي على أنها مصطنعة. وإذا كانت هذه المعطيات وغيرها واضحة الزيف،[23] فإن معطيات أخرى يتعذر الفصل فيها بهذه السهولة، وفي غياب منهج نقدي دقيق، لا أمل في التوصل إلى تمييز المعطيات الفعلية عن المعطيات المكذوبة. إننا نجد أنفسنا في كثير من الحالات، أمام معطيات تولدت عن التعميمات أو المفاهيم المقترحة، دون أن يكون هناك ما يدل بصفة حاسمة على ثبوتها أو عدم ثبوتها. والمعطيات من هذا النوع أكثر خطرا من غيرها. فالبصريون، مثلا، يعتبرون أن العدد اسم له نفس خصائص الأسماء الأخرى، وهذا يقتضي، في رأيهم، ألا يقترن العنصر الأول في

23) انظر **همع الهوامع** للسيوطي، ص. 268 ـ 273.

الإضافة العددية بأداة التعريف، كما في (د)، مثلما يتعذر ذلك بالنسبة للعنصر الأول في (هـ) :

(د) * الثلاثةُ الأثوابِ

(هـ) * الدارُ زيدٍ

أما الكوفيون، فيرفضون هذا التعميم، ويؤكدون صحة (د).[24] والعربية الحديثة اتجهت اتجاه الكوفيين.[25]

لقد طرح النحاة على أنفسهم بكيفية ضمنية مشكلة تحديد المعطيات التي كانت في متناولهم. فلم تكن هذه المعطيات ذات تمثيلية بالنسبة لوصفهم، ولا ذات دلالة بالنسبة لتأملاتهم. ولقد اتخذ بعض النحاة، مثل سيبويه، احتياط الإشارة إلى أن ما يقدمونه من أمثلة يتنزل منزلتين مختلفتين : فبعضه من «كلام العرب»، أي أُخذ عن الأعراب وسُمع منهم، بينما البعض الآخر «تمثيل ولا يتكلم به»، أي يؤتى به لأغراض التحليل، دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا.[26] ولم يأخذ النحاة المتأخرون بمثل هذه الاحتياطات في كثير من الأحيان، وقد أدى بهم تصورهم للقياس مثلا، إلى إنكار بعض المعطيات عوض تهميشها.

وبصفة عامة، يمكن أن نقول إننا، على العكس من الفكرة الشائعة التي مفادها أن النحو التقليدي يزودنا بكل ما نحن في حاجة إليه، ينبغي أن نتوقع غياب المعطيات الأكثر دلالة بالنسبة إلى افتراضاتنا، أو تشويهَها أو انكارَ بعض النحاة لها، أو اختلافها باختلاف مراحل تاريخ اللغة... الخ. على أن هذا لا يعني فساد كل المعطيات والتعميمات التي نعثر عليها.

طبيعة اللغة الموصوفة جرَّت، إذن، جل اللغويين العرب إلى طرح إشكال المنهج اللائق لمعالجتها. ومع أن الجواب بسيط فإن جلهم لم يهتد إليه، بل وقع

24) انظر **الإنصاف في مسائل الخلاف** لابن الأنباري، المسألة 43.

25) انظر الفاسي الفهري (1981 ب)، وكذلك الفصل عن المركب الاسمي في هذا البحث.

26) انظر **الكتاب**، ج 1، ص. 37 و43، وفي مواضع أخرى.

في أزمة منهجية أفسدت عليه مشروع التوصل إلى وصف كاف لهذه اللغة. ولكن الأخطر من هذا أن هذه الأزمة المنهجية أدت إلى تصورات خاطئة لكثير من القضايا النظرية كذلك.(27)

تصور خاطئ للغة العربية

ليست العربية، كما يدعي بعض اللغويين العرب، لغة متميزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النظريات «الغربية» التي بنيت لوصف لغات أوروبية، بل العربية لغة كسائر اللغات البشرية. فاللغة العربية بصفتها «لغة» تنتمي إلى مجموعة اللغات الطبيعية وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصوتية والتركيبية والدلالية)، وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات. وبصفتها «عربية» تختص بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كل اللغات، وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها «عربية» لا يعني أنها تنفرد بخصائص لا توجد في أية لغة من اللغات. بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربية إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هند أوربية كانت أو غير هند أوربية.(28)

---

27) ما هي الوصفة لحل المشاكل المثارة ؟ لابد من تحديد استكشافية موجبة، تُبَلْوَرُ في ممارسة البحث، ونهج الاستدلال العلمي، واقتراح نظريات للإجابة عن الأسئلة التي تعتبر، بقرار منهجي، ذات دلالة للتقدم في طرح الإشكاليات ومعالجتها. إن بناء نظرية (أو نحو) للغة ما هو إلا تركيب من الفرضيات والوسائل الوصفية تستنبط منها اقتراحات تجريبية نوعية تهم الظواهر الملاحظة. وتعطي افتراضاتنا النظرية لبعض القضايا والمعطيات دلالة لا تعطيها لبعض آخر. إننا لن نتوصل إلى جواب ذي أهمية عن الأسئلة التي تشغلنا إلا باقتراح جزء غني، بما يكفي، من نحو للغة العربية (قديمة كانت أو حديثة)، واقتراح مبادئ لتطور اللغة من مرحلة إلى أخرى (مع احتمال أخذ العلائق بين اللغة الأدبية واللهجات العربية بعين الاعتبار). وستكون لبناء هذا الجزء من النحو قيمة استكشافية، ليس بالنظر إلى العربية وحسب، وإنما بالنسبة إلى البحث اللساني العام أيضا. إن هذا العمل يفيد في اكتشاف معطيات العربية، من جهة، والنظر فيما إذا كانت النظرية اللسانية المقترحة ذات مضمون تجريبي أقوى من سابقاتها، من جهة ثانية. وما هذا إلا منهج طبيعي لعلم تجريبي (empirical science) يتطلب مساهمة التجربة في بنائه.

28) انظر مقالنا عن التطابق في هذا البحث، وكذلك الفاسي الفهري (1982 أ).

التجريبوية الساذجة

ومما يطبع كذلك الدرس اللساني العربي (والدرس اللساني المتخلف بصفة عامة) تصور خاطئ للعلاقة بين التجربة (empirie) والنظرية (théorie). غالبا ما نسمع أن النظريات اللسانية العامة الحالية نظريات «غربية»، تم بناؤها بالاعتماد على اللغات الهندأوربية، وهي لم توضع لوصف لغات غريبة على الغرب، كاللغات الإفريقية أو الهندية أو العربية... الخ. ولذلك نحتاج إلى مزج النماذج الغربية بنموذج ينطلق من العربية، بغية الوصول إلى نموذج «مرمم» يصف العربية وغيرها من اللغات. مثل هذا الموقف لا يخطئ فقط في تصور العلاقة بين النظرية والتجربة بالاعتماد على ما أسميته بالتجريبوية الساذجة (naïve empiricism)،[29] ولكنه يجهل كذلك (أو يتجاهل) واقع دراسة العربية في الغرب، ودراسة هاته اللغات الغريبة (exotic languages)، وما يخصصه الغرب من اعتمادات لهذا الغرض.

فالنماذج «الغربية» أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية. ولا أحد يستطيع بشيء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعي أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها. والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقا على الخطاب العلمي يقدم دون أي استدلال على صِدْقِهِ أو ثبوته.[30]

ادعاء العلمية والمنهجية

ومن أزمات البحث اللساني العربي ادعاء العلمية، أو المنهجية. وهذه الظاهرة تأخذ أشكالا متعددة، من تصور خاطئ للعلم، إلى تصور خاطئ للافتراضات العلمية، إلى تصور خاطئ لما يعتبر تطبيقا لنظرية ما... الخ.

---

29) انظر انتقادنا لهذا الموقف في مناقشة المائدة المستديرة للسيميائيات (**ندوة البحث اللساني والسيميائي**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ماي 1981).

30) مثل هذا المنطق يعني أن كل لغة لها نظريتها اللسانية ونموذجها الصوري اللائق بوصفها. وهذا لا يقول به، ولا يمكن أن يقول به، أي لغوي.

فتمام حسان مثلا، شأنه شأن الوصفيين، يرفض العلة، ونظرية العامل، والإعراب التقديري، وعددا من الأصول والمفاهيم الموجودة في التراث، ويرفض الخروج من شيء ملاحظ إلى شيء مجرد، بدعوى أن هذه الأشياء، في نظره، ليست من العلم، وأن العلم يجب أن يكتفي بالملاحظة الخارجية، والتساؤل عن الكيف، ولا يتعدى ذلك إلى التساؤل عن علة وجود الظاهرة. يقول : «إن المعروف في كل منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنه يعنى أولا و آخرا بالإجابة عن «كيف» تتم هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن «لماذا» تتم هذه الظاهرة أو تلك، لم يعد هذا منهجا علميا، بل لا مفر من وصفه بالحدس والتخمين، وتفسير الإرادة والبحث عن الحكمة الإلهية في وجود هذه الظواهر».(31)

ولا يدلنا تمام حسان على مرجع في الموضوع نسترشد به، لأن هذا شيء «معروف»، كما يقول. وطبعا نحن لا نعرف هذا، بل نعرف عكسه، ونعرف أن النظرية العلمية يجب أن ترقى إلى مستوى تفسيري، ولا تكتفي بالملاحظة الخارجية في جميع الأحوال، بل تبحث في الكيف وفيما وراء الكيف. فأين هذا العلم «المعروف»، كما يعرفه تمام حسان ؟

ويقول أنيس فريحة في نفس الاتجاه عن الوصفيين :

«أصحاب هذه المدرسة الجديدة [الوصفيون] يحللون اللغة إلى عناصرها تماما كما يحلل الكيماوي مادة ما [...] ويضعون الأحكام بشكل وصف وتقرير لواقع. فإن «قام» أصلها «قام» لا «قوم». قوم هذه من تعليلات اللغوي حتى يستقيم أمر «قام» مع ميزان فعل، الذي اتخذه مسبقا ميزانا لجميع الأفعال الثلاثية».(32) فما أكثر الكيماويين الذين يعملون بهذه الطريقة، ويرفضون كل تجريد، وكل بنية افتراضية ـ استنباطية (hypothetico-deductive structure) للتوصل إلى ما يتوصلون

31) انظر كتابه **اللغة بين المعيارية والوصفية**.

32) انظر كتابه **نظريات في اللغة**.

إليه من نتائج ! فلعله شيء «معروف» كذلك، ولا حاجة، كذلك، إلى تعريف معالم الواقع الذي يقصده فريحة، حتى ولو كان الواقع مفهوما نظريا تتعدد رؤى العلماء إليه !

وفريحة هذا هو الذي يلاحظ «علميا» كذلك أن العربية في وضع ازدواجي (مع اللهجات)، ولها قواعد معقدة، وخطها ليس فيه حركات، وهي لغة لا يمكن أن تكون لغة العلم والفنون، ويستنتج «علمياً» أنه، تلافياً لهذه المشاكل، يجب إبدال العربية الفصحى بلهجة عامية (بدون إعراب)، تكتب بحروف لاتينية ! [33]

تلك بعض الأمثلة التي تدل على أن ادعاء العلمية لا يعني بالضرورة أن الخطاب علمي بالفعل، وبإمكاننا أن نعدد الأمثلة، وما أطول اللائحة !

تصور خاطئ للتراث

ننتظر من البحث اللساني العربي أن يهتم بجوانب ثلاثة أساسا : حاضر اللغة العربية، وتاريخها، وتاريخ البحث فيها، والجانب الثالث هو ما ندعوه أحيانا بالتراث (اللّغوي / النّحوي / البلاغي). وقد سار البحث اللّساني العربي في اتّجاهين :

- ☆ اتجاه أول، أسميناه بلسانيات الظواهر، تجسد في محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربية الحالية، أو للهجات العربية الحالية. إلا أن قليلا جدا من الأبحاث ما اهتم بنحو اللغة العربية القديمة. وهذا الاتجاه برمته غير منتشر على كل حال في العالم العربي، بل جل متزعميه يوجدون في الغرب، أو درسوا هناك.
- ☆ اتجاه ثان اهتم بدراسة التراث النحوي / اللغوي / البلاغي، واقترح قراءات متعددة لهذا التراث. وهذه القراءات على نوعين : قراءات تقف عند شرح المادة

33) انظر كتابه **نحو عربية ميسرة**.

الموجودة في التراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا التراث بغية عَصْرَنَتِه والخروج به إلى الحاضر. القراءات من النوع الأول نفهمها على أنها مساهمة في التعريف بالتراث وإحيائه وتسهيل الاطلاع عليه. والقراءات من النوع الثاني نريدها مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم، علما بأن هذا العمل يكون، ضرورة، ذا أبعاد نظرية محدودة، وأنه لابد من احتياطات منهجية على النتائج التي تصل إليها مثل هذه الأبحاث. نظراً إلى أن القارئ غالباً ما يُسْقِط ما هو محمل به من تصورات، ويجد في التراث ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخية، وما لم يكن في المنظومة المعرفية لعصره. إذن يفسد عليه تصور الفكر القديم والفكر الحديث في نفس الآن.

فالتراث في تصورنا إما معطيات اللغة الموصوفة، وإما مفاهيم وصفية، أو أصول وتأملات. وعلى هذا نضطر إلى التفريق بين النسق الفكري وبين المعطيات. ودراسة المعطيات الموجودة في هذا التراث يمكن أن تستعمل لبناء نحو اللغة العربية القديمة. ودراسة النسق المفاهيمي النحوي / اللغوي يهدف إلى التأريخ للفكر (أو الإبستمولوجيا). إلا أنه، خلافا لما يعتقد، ليس هناك ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث. فبناء نحو اللغة القديمة مثلا لا يحتاج، ضرورة، إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة. وعلى كل حال، لا يمكن أن يكتفى بها، علاوة على أنه يجب استعمال المنهج النقدي لغربلة ما هو معطى فعلي وما هو منتحل.

فالخطأ الأول في تصور التراث هو اعتقاد أن لابد من توظيفه في بناء نحو يصف اللغة العربية. ونصحح ذلك بالقول إن التوظيف غير ضروري. وحين يتم هذا التوظيف لا يمكن أبدا أن يكون توظيفا في نحو اللغة الحالية، لأن هذا يؤدي إلى خلط بين نسقين مختلفين. وهذا خطأ ثان.

أما الخطأ الثالث، فهو اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوي العربي

القديم.[34] وقد بينا في عدة مناسبات أن هذا التصور خاطئ، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أي امتياز في وصف العربية، بل هي غير لائقة في كثير من الأحوال.[35]

تلك، إذن، بعض العقبات التي تحول دون تقدم البحث اللساني في بلادنا العربية، وهي عقبات تتعلق في جوهرها بتصور موضوع البحث، وتصور المناهج اللائقة بمعالجته. على أن هناك عقبات أخرى كثيرة، منها ما يتعلق خاصة بسوسيولوجية البحث في اللسانيات،[36] ووضع اللسانيات في العالم العربي.[37]

---

34) تتبنى أبحاث د. المتوكل بعض المواقف التي انتقدناها (انظر الهامش (20)). وهو يعتقد أن المحاولات التي قام بها اللغويون العرب المعاصرون لقراءة التراث قد «...دحضت ـ بالفعل ـ فكرة عدم جدوى أخذ اقتراحات القدماء في وصف اللغة العربية» وإن «ظلت بعيدة عن الوصول إلى المطلوب لأنها لم تعتمد منهجا واضحا محدد المعالم في تناول هذا التراث» (ن.م.ص. 77 و 78). لا نرى كيف يمكن أن يصل ذ. المتوكل إلى هذا الاستنتاج، لأن الدحض يفترض وجود إطار منهجي واضح وإطار نظري واضح كذلك. اما إذا انعدم هذان الإطاران، فلا يمكن أن نقول إن هناك دحضا، لأن الدحض (falsification) يتصل بنسق استدلالي محدد (انظر مناقشتنا مفهوم falsificationism في مائدة السيميائيات، (المصدر المذكور في الهامش (24)).

35) طبعا مواجهة الفكر اللغوي القديم بالفكر اللساني المعاصر يؤدي إلى نوع من اللاتاريخية والاناكرونيزم (anachronism)، إذ يضطرنا إلى الحكم على فكر نشأ في ظروف معرفية وتكنولوجية معينة بمقاييس عصر وصل فيه العلم والتكنولوجيا إلى نتائج لم يعد ممكناً معها أن نأخذ بتحاليل القدماء برمّتها، بل يمكن فقط أن نستأنس بها، وأن نأخذ بعض الجزئيات فيها، أو بعض الخطوط العامة. وفي هذا الإطار، بينا أن عددا من المفاهيم الوصفية عند القدماء (كمفاهيم المبتدأ والجملة الاسمية والنواسخ...) لايمكن الاحتفاظ بها في نموذج لساني حالي. كذلك بالنسبة للأصول. فنظرية العامل عند العرب، مثلا، ليست هي نظرية العامل التي نحتاج إليها في الدرس الحديث (انظر الفاسي الفهري 1982 أ).

وبينت أبحاثنا كذلك أن ترجمة بعض تحاليل القدماء الحديثة (بإعادة صياغتها) مهمة صعبة، بل أحياناً مستحيلة (انظر الفاسي الفهري (1982 ب)).

وعلى كل، فمهما كانت إمكانات الاتصال بين ما يوجد في الفكر اللغوي القديم وبين اللسانيات الحديثة، فإن ذلك لا يمكن أن يتم إلا في الأطر التي حددناها : التاريخ، الوصف، الترجمة.

36) من الصعب أن نفصل بين ما هو ذاتي في هذه العقبات وما هو اجتماعي. فالمفروض في كل من يريد دخول ميدان البحث العلمي أن يكون مؤهلا لذلك، وأن يكون متطبعا بالأخلاق العلمية التي تطبع سلوك الباحثين الواعين.

ومعلوم أن المنهج العلمي يفترض بدءا أن يطلع الباحث على ما كتب في الموضوع الذي يريد أن يبحث فيه، ويقدم خلاصة نقدية لأفكار غيره، قبل أن يدعي أنه يقدم جديدا للقارئ. إلا أن كثيرا ممن يكتبون في اللغة لا يحترمون هذا الشرط، وتراهم يكتبون في مواضع لا يسمح لهم تكوينهم بالكتابة فيها، ويجترون الكلام في إشكاليات متجاوزة (دون أن يعرفوا أنها متجاوزة أحيانا)، ويأتون بمواد غير كافية لا يصاحبها تصور واضح، أو منهج مؤسس... الخ.

ولا شك أن البحث في اللسانيات، كالبحث في أي قطاع من قطاعات المعرفة، لايمكن أن يرقى إلى المستوى=

= المطلوب إلا إذا تحول من مستوى الجهد الفردي إلى مستوى جماعي. وهذا التحول يقتضي ضرورة توفر الأمانة العلمية التي تجعل العمل ممكنا بين أفراد الجماعة. إلا أن الأمر للأسف غير هذا في البلاد العربية. فمن خصائص الدول المتخلفة أن ينزع بعض أفرادها إلى الكسل، ويحاولوا، بالمقابل، الاستحواذ على مجهودات غيرهم، دون اكتراث بالقيم العلمية والقواعد الأخلاقية. وأزمة الأمانة هذه تأخذ أشكالا متعددة ومتنوعة.
قرأت في مجلة **اللسان العربي**، مثلا، (العدد 16، عام 1978، ج 1، ص 256) في صفحة بعنوان «الأمانة العلمية» أن أحدهم نشر مقالا باسمه في هذه المجلة (عنوان البحث «القياس اللغوي وأهميته في تطوير اللغة»)، وقد تبين بعد ذلك أن المقال المذكور ما هو إلا نص الرسالة التي تقدم بها أحد زملائه في إحدى الكليات المصرية !
ودون أن يبلغ الأمر هذا الحدّ، يجب أن ننتبه إلى ضرورة وضع قواعد للسلوك عند الباحثين، تهدف إلى استئصال الداء، حتى لا ينتشر ويصير نهجا معيارا للمعاملات، وحتى نساعد على السير في الطريق المنشود الذي سيدفع بالبحث إلى الأمام، وحتى نبين لمن يسلك نهجا غير قويم عن سهو، لا قصد، ما نعتقد أنه في صالح البحث في بلادنا. وحسبنا هنا أن نقدم بعض الملاحظات في هذا الصدد، مقتدين في ذلك بما يجري في الدول الراقية.
أعتقد أن الفرد قد يساهم في تقدم البحث بطرق مختلفة، تنحصر جلها في الإتيان بالجديد. والجديد درجات. أرقى هذه الدرجات، في رأيي، أن يتقدم الفرد بنظرية فرعية أو كلية للظواهر المدروسة. إلا أن الفضل أو البراءات (brevets) لا تعود فقط إلى من يقدم نظرية جديدة، بل تكون أيضا لمساهمات من درجات أخرى. فمما يقترب من هذا الهدف أن يقوم الباحث بتطبيق نظرية على لغة من اللغات. والتطبيق على نوعين : تطبيق سطحي لا يتجاوز استعمال بعض المصطلحات الجديدة الموجودة في نظرية من النظريات، وتطبيق هو تنظير في نفس الوقت وتطوير في النظرية. حينذاك ترجع البراءة في التطبيق (والطريقة التي طبق بها النموذج) إلى صاحب التطبيق، لا إلى صاحب النظرية الأصلية. فمثلا نرى بعضهم يحيل على أعمال تشومسكي الجديدة جدا أو بريزنن...، وهو لم يسبق له أن قرأ الأصل. والقارئ الواعي يستطيع أن يفرق بين ما يرد من أفكار عند المطبق وبين ما يرد عند صاحب النظرية، لأن المطبق قد يؤول النموذج أو النظرية تأويلا خاصا. حينذاك يكون من الخطأ أن يحال على الأصل، وكأن الباحث قد قرأ الأصل. فزيادة على مشكل الأمانة، هناك مشكل الخطأ في الإحالة.
ومما يساهم به الباحث الإتيان بمعطيات جديدة، وتنظيمها بشكل من الأشكال. وقد ينتج عن هذا التوصل إلى عدد من التعميمات الضابطة للمعطيات. وهذا يجب أن يعترف لصاحبه بالفضل فيه.
واقتراح مصطلحات واردة ليس بالأمر الهين. ولا يخفى ما للمصطلح الكافي من دور في تقدم العلوم. لذلك وجب أن تكون هناك أيضا براءات للمصطلحات العلمية، كما هو معروف وجاري به العمل عند غيرنا من الباحثين الواعين.
أخيرا أريد أن أشير إلى أن الفضل قد يرجع إلى الباحث في التنبيه على ضرورة الاهتمام بشخصية علمية أو مدرسة معينة.. الخ. فنحن نعرف أن Martinet كان له الفضل في إدخال أعمال Hjelmslev إلى فرنسا، و Ruwet في التنبيه على ضرورة الاهتمام بالنحو التوليدي التحويلي وتبسيطه،.. الخ. وحين عدت إلى المغرب في أواخر سنة 1971، لم أجد أحداً يهتم بالنحو التوليدي، ولا بالنحو الوظيفي غير الفرنسي، ولا التيارات الذريعية... الخ. وكل ما سمعته عن اللسانيات هو كلام عن مرتيني وكريماس. يجب إذاً أن ينبه على هذا.
وأريد أن أختم بملاحظة في نفس الاتجاه. فمن الملاحظ في كل الدول أن تقدما قد يحدث أحيانا في الاذهان وفي المحاضرات أو الدروس التي يلقيها الباحثون، دون أن يواكبه تقدم في المنشورات. فقد يكون الإنسان منشغلا بالتدريس، فلا يسعفه الوقت ولا يقوى على صياغة ما لديه من أفكار. نعرف ذلك عن Culioli، مثلا، في فرنسا، وKen Hale في الولايات المتحدة. ومع ذلك، فلا أحد ينشر شيئاً من أفكارهم دون الإشارة إلى ذلك. فالإسهال في النشر لا يعني ضرورة نشر أفكار الغير، حتى وإن لم يكن أصحابها راضين عن نشرها في تلك الصيغة.

(37) معلوم أننا نحتاج إلى مؤسسات خاصة بالبحوث اللسانية، وهي وحدها الكفيلة بتقديم البحث في هذا الميدان. وإذا كانت بعض البلدان العربية قد أنشأت معاهد لسانية، أو شرعت في إنشائها، فإن المغرب للأسف، ما زال يفتقر إلى مؤسسة من هذا النوع، على الرغم من مطالبتنا بذلك منذ سنوات.

الفصل الثاني

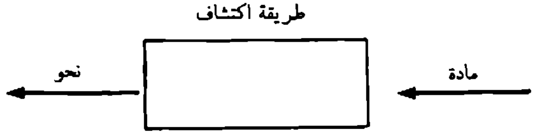
في الموقف المعجمي الوظيفي

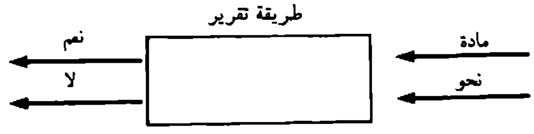
1. طروحات توليدية أُولى

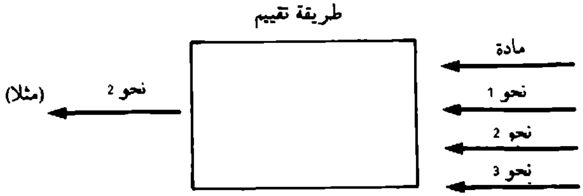
كان لصدور كتاب البنى التركيبية (تشومسكي (1957) أثر الصدمة بالنسبة لما ساد قبله من طروحات، وعلى الأخص طروحات البنيويين. فتشومسكي أنكر أن يكون الوصف النحوي الكافي نشاطا تصنيفيا (taxonomic) يقوم فيه اللغوي بتطبيق مجموعة عمليات وإجراءات على العَيِّنات اللغوية الأُولى. بل يجب أن ينظر إليه على أنه نظرية استنباطية صورية موضوعها فصل الجمل النحوية عن الجمل غير النحوية (أو اللاحنة)، بتخصيص وتوفير أوصاف بنيوية لهذه الجمل. وهذا الموقف يمثل تحولا تاما في النظر إلى مكونات الوصف اللغوي، وهو تحول في تحديد الهدف الأول للنظرية اللسانية في المبادئ الثاوية وراء الوحدات الكلامية، لا معاينة الوحدات الدالة الصغرى من صوتيات وصرفيات... الخ. وهو، إلى هذا، تحول في النظرة إلى العلاقة بين النظرية والمنهج، أو الطرق التي تُمَكِّنُ من بناء الأنحاء. وهي علاقة يمكن أن تكون قوية، أو أقل قوة. فالنظرية تزودنا إما بطريقة اكتشاف (discovery procedure)، أو طريقة تقرير (decision procedure) أو طريقة تقييم (evaluation procedure)، نزولا من العلاقة القوية إلى العلاقة

الضعيفة.[1] والملاحَظ أن البنيويين والتوزيعيين الأمريكان طغى عندهم التركيز على الطريقة، فكان جلهم يتصورون أن عمليات التقطيع والتصنيف يمكن أن تُجْرَى على النصوص والمواد اللغوية، وتؤدي إلى بناء نحو النص (تلك وجهة نظر هاريس Harris (1951) مثلا). لم تكن هناك إلا فرضيات ضعيفة عن شكل الأنحاء. وكان من فضل تشومسكي أن نبه إلى ضرورة الاهتمام بخصائص الأنحاء، وطرح مشكل اختيار النحو الأكفى في إطار أضعف. فَعِوَضَ أن يطالِب بوضع طريقة آلية للاكتشاف (كما فعل البنيويون)، طرح المشكل في إطار التقييم والمفاضلة بين الأنحاء المتكافئة، والتي يتمّ بناؤها بطرق مختلفة. فبرفضه بناء طريقة للاكتشاف

1) طريقة الاكتشاف تعني أن تطبيق الإجراءات المحددة في الطريقة بصفة آلية على مادة أو نصوص لغوية تمكن من بناء نحو اللغة. أما طريقة التقرير، فهي طريقة عملية وآلية كذلك لمعرفة ما إذا كان النحو المقترح للمادة اللغوية أحسن نحو لهذه المادة. فهي تمكن من اتخاذ قرار من النحو المعروض. والفرضية الثالثة أكثر تواضعا. ويتعلق الأمر بطريقة تقييم. فأمام مادة لغوية وعدد من الأنحاء التي تصفها تمكننا النظرية من معرفة النحو الأليق. هذه الأهداف الثلاثة نمثل لها بالرسوم الآتية :







الفعلي للنحو، يؤكد تشومسكي الفرق بين الميتودولوجيا والنظرية. فهو لا ينكر قيمة الإجراءات المساعدة على الاكتشاف. إلا أن هذه الوسائل لا تغني اللغوي عن اللجوء إلى الحدس. وبدهي أن تقدم النظرية هو الذي يتحكم في المنهجية، وليس العكس. معرفتنا للغات الطبيعية، مثلا، تجعلنا أقدر على وصف لغة طبيعية أخرى.[2] إذن موضوع النظرية اللسانية يجب أن يتجه إلى معرفة المتكلمين الفطريين لخصائص لغتهم الصورية، لا إلى مجموعة محدودة مما ينتجونه من السلاسل الفزيائية.

وقد قاد تشومسكي ثورة علمية فعلية نجم عنها بروز أنموذج جديد (new paradigm) للتفكير في اللغة، أفرز مجموعة من الإشكالات يجب أن يعتني بها اللغوي، وضِمْنَها الاهتمام بالجهاز الداخلي الذهني للمتكلمين، عوض الاهتمام بسلوكهم الفعلي. ومع هذا الأنموذج، بزغ زمن التركيب، حين اتجه اللساني ليس فقط إلى ما هو موجود من السلاسل اللغوية السليمة، ولكن أيضا إلى ما يمكن أن يوجد. واتضح حِينَهُ أن إجراءات التقطيع (segmentation) المستعملة في الأصوات وفي الصرف لم تعد ناجعة بما يكفي حتى تمتد إلى التركيب.

وآلة التحليل اللغوي التي تَرِدُ عند تشومسكي (1957) في المكون التركيبي هي عبارة عن مجموعة من القواعد مهمتها توليد كل ـ وفقط كل ـ الجمل النحوية مقرونةً بأوصاف بنيوية تبين كيف تأتلف الأجزاء لِتُكَوِّنَ الجملة. نوعان من القواعد يحددان المكونيين الفرعيين للتركيب :

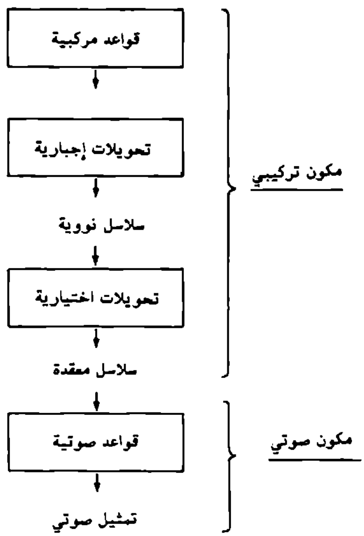
1) قواعد مركبية أو مكونية صورتها ، س أ ص ← س ب ص، حيث أ و ب سلاسل رموز، و س و ص يمثلان السياق. وتقوم القاعدة التحويلية بإعادة النظر في رتب هذه الرموز، أو حذف بعضها، أو بعض آخر، لتكوّن ب. ويحدث هذا

2) نلاحظ أن كثيرا من البنيويين كان لهم تصور بسيط لطبيعة اللغات (اعتباطية الدليل، ازدواجية التمفصل، الاستوائية... الخ). وقد جعلهم هذا يظنون أن تطور الدراسة اللغوية سيأتي أساسا من وضع طرق «موضوعية» للاكتشاف. وهذه الطرق بدورها كانت بسيطة : عمليات تقطيع وتعويض واستبدال...الخ. نجد هذا عند هوكيت وبلومفيلد وييلمسليف.. الخ. ولا فرق عندهم بين صورة النحو والوسيلة التي تقود إلى اكتشافه.

حينما تكون التحويلات بسيطة أو أُحادية (singulary transformations)، أي عندما تنطبق على سَامَةٍ مُرَكَّبِية (phrase marker) واحدة.(2 مكرر) ونفس النمط من القواعد يمكن أن يؤلف بين سلسلتين ليكوّن ثالثةً. وتكون العملية الصورية كالتالي : أ$_1$ / أ$_2$ ⟸ ب. حينها، يتعلق الأمر بالتحويلات العامة (generalized transformations).

وفي تشومسكي (1957)، تنطبق التحويلات على السلاسل النهائية المولَّدة في المكون المركبي، والممتلئة بواسطة قواعد معجمية لا تختلف صوريا عن القواعد المركبية. أما الأعمال الموالية (انظر مثلا تشومسكي وميلر (1963))، فتَعْتَبِر التحويل قاعدة تنطبق على سامة مركبية لتُحَوِّلَهَا إلى سامة مركَبية جديدة.

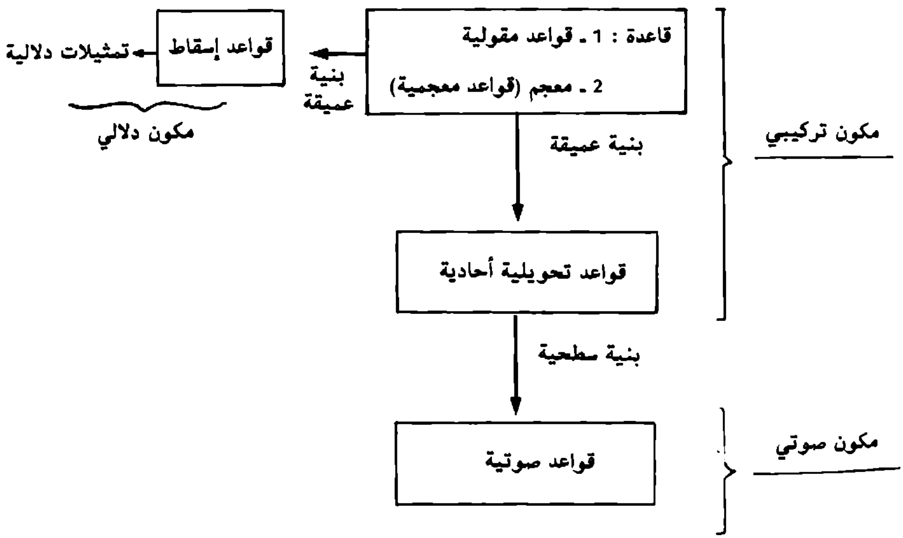
المكون الصرف ـ صوتي، من جهته، عبارة عن قواعد من النمط المَرَكَّبي تحول سلاسل الصرفيات السليمة البناء إلى تمثيلات صوتية. هذا النموذج ممثل في الشكل التالي :



2) مكرر. السامة من الوسم وهو أثر الكي والتعليم. وفي اللسان أن السام والسامة شجر تُعْمَلُ منه أدقال السفن. وقد وجدتُ هذه اللفظة مناسبة لمقابلة المصطلح المذكور.

الواضح في هذا النموذج هو عدم وجود مكون دلالي، وكذلك عدم الاهتمام بما يكفي بالمشكل المعجمي.

وبعد عمل كاتز و فودور Fodor و Katz (1963) عن «بنية النظرية الدلالية»، وكذلك عمل كاتز وپوسطل (1964)، نجد أول محاولة لإدخال الدلالة كجزء نسقي في التحليل. وإلى جانب هذا، نجد اهتماما بإعادة النظر في تنظيم المكونات المختلفة للنحو. النموذج الجديد بَلْوَرَهُ تشومسكي (1965)، وأطلق عليه اسم النموذج المعيار (standard model). ويمكن تمثله من خلال الصورة التالية :



فمع هذا النموذج تتضح الأجوبة عن عدة أسئلة. منها ما يتعلق باعتبار الدلالة مكونا من مكونات النحو، واعتبار الشكل (وضمنه التركيب) مستقلا عن المعنى، والقول بتوليدية التركيب وتأويلية الدلالة، ووجود مستوى تركيبي مستقل هو البنية العميقة، والقول بارتباط الدلالة بالبنية العميقة فقط... الخ. وهي أسئلة وأجوبة فَجَّرَتْ خلافات كثيرة، وقادت إلى إنشاء نظريات جديدة سنعود إليها.

2. أُصول النظرية المعجمية والتأويلية

بدأ المعجم إذن يأخذ مكانته المناسبة في بناء النحو ابتداء من 1965 . إلا أن الصراع من أجل النظرية المعجمية، ومن ثمة التأويلية، لم ينطلق إلا مع ظهور «ملاحظات حول التأسيم» (Remarks on Nominalisations). وهو مقال بدأ توزيعه في معهد المساشوسيتس للتكنولوجيا منذ 1967. وقد قاد تشومسكي بنفسه في هذا المقال، وفي مقالين آخرين كتبا بعد ذلك بسنة ونُشِرَ الكل في تشومسكي (1972)، حركةَ مُنَاهَضَةِ التحويلية الشاملة التي طبعت الأُطروحات المدافع عنها في النظرية المعيار (وفي النموذج التحويلي الأول لسنة (1955) أو (1957))، كما طبعت التحاليل التي تبناها تيار الدلالة التوليدية (Generative Semantics).

ورغم أن ما اقْتُرِحَ من مراجعات للنظرية المعيار، من 1967 إلى 1977، لا يهم الجزئيات، بل يهم قضايا مركزية، فإن تشومسكي ظل يتحدث عن «نظرية معيار موسعة» (Extended Standard Theory)، وهي تسمية لا تعكس التغيرات المهمة التي طرأت منذ 1965. وسنقدم هنا بعض التوضيحات عن التطور الذي ظهر أولا عند تشومسكي نفسه بصدد التقليص من الدور الذي أنيط بالقواعد التحويلية، وهو الأمر الذي مهد لظهور الموقف المعجمي القوي.

1.2. البنية العميقة والتأويل الدلالي

لقد حُدِّدَ مضمون البنية العميقة في مظاهر النظرية التركيبية بكيفية ضافية. وتتميز طبقة البنى المدعوة بالعميقة بالخصائص التالية :

أ) إنها البنى الأولى المولدة في قاعدة النحو (عن طريق القواعد المركبية والقواعد المعجمية).

ب) إنها المجال الوحيد للملء المعجمي (lexical insertion).

ج) إنها البنى التي تؤول دلاليا.

د) إنها البنى التي يمكن أن تحول بواسطة تحويلات إلى بنى سطحية سليمة البناء.

لاحظ تشومسكي في حواره مع متسو رونـا Mitsou Ronat (رونا (1977)) أن هذه الخصائص مستقلة عن بعضها البعض : «إن البنيـة التي تؤول دلاليـا ليست هي التي تُكـوِّنُ، قَبْلِيّـاً، مجـال المـلء المعجمي بـالضرورة، أو التي تحـول إلى بنى سطحيـة».[3] وبـالفعل، فـإن مـا تتضمنـه أ) إلى د) من اقتراحـات تَمَّ التخلي عنـه أو تعديله في النظرية المعيار الموسعة والـدلالـة التوليـديـة معـا. إلا أن هـذه الأخيرة نفت، عـلاوة على ذلـك، أن تكـون البنى الأولى بنى تركيبيـــة مختلفــة عن البنى المُتَضَمَّنَـة في التمثيـل الـدلالي (و / أو المنطقي)، ومن هنـا سر تسميـة هـذا التيـار بالدلالة التوليدية.

من جهة أُخرى، قام كـاتز ويوسطل (1964) (وانظر كـذلـك كـاتز و فودور (1963)) بـإدخـال مكون دلالي في النموذج التحويلي يشمل قـواعـد تـأويليـة ذات طـابع مفهومي (intensional). وتقوم هـذه القواعـد المـدعـوة بقواعد الإسقاط بعمليـات مَلْغَمَة، أي ضم السمات الدلاليـة للمكونـات إلى بعضهـا البعض. وبـالنّسبـة للمستوى مستوى البنية العميقة وحده هو الوارد بالنسبة للتـأويل الـدلالي. ويترتب عن هـذا أن كـل المعلومـات الـدلاليـة الضروريـة يجب أن تتـوفر في هــذا المسـتوى، وأن القـواعـد التحـويليـة لا يُسْمَـحُ لهــا بــإحــداث أي تغيير في المعنى. دعيت هــذه الأُطروحة فرضية كاتز ويوسطل القوية، وقد تبنـاهـا تشومسـكي (1965) إذ يقول : «عندما نُعَرِّف «البنى العميقة» بأنها «البنى التي تولد عن طريق المكون القـاعـدي»، فإننا نفترض، في الواقع، أن تأويل الجملة الدلالي يتوقف فقط [التشـديـد منـا] على وحداتها المعجميـة وعلى الوظـائف والعلاقـات النحويـة الممثلـة في البنى التحتيـة التي تظهر فيها».[4]

وهكـذا يبـدو أن تشومسكي يتبنى مبـدأ كـاتز ويـوسطـل الـذي يقضي بـأن «المساهمة الوحيدة للتحويلات في التأويل الدلالي هي كونها تربط بين السـامـات

3) المرجع السـابق ص. 174.

4) ن. م. ص. 136.

المركبية»،[5] وإن كان تشومسكي يغير من موقفه هذا بعض الشيء لأن : «...رتبة «الأسوار» في البنى السطحية تلعب أحيانا دورا في التأويل الدلالي».[6]

ويتخلى أتباع النظرية المعيار الموسعة عن هذه الفرضية القوية، لأن أعمالهم اتجهت نحو تبيان الدور الحاسم الذي تلعبه البنية السطحية في التأويل. وقد ساهم دجاكندوف Jackendoff بكيفية بارزة في إبطال الفرضية القوية، مستدلا بأن تأويل الأسوار والنفي مرتبط بموقعها السطحي. كما اتجهت كثير من الدراسات نفس الاتجاه، مبينة أن تأويل العائد، مثلا، يعتمد هندسة السطح.[7]

ومن جهة أخرى، أوضحت بريزنن (1971) أنه، خلافا لما شاع بين اللغويين من أن الجوانب الصوتية للغة لا تهم إلا السطح، فإن معالجة ظواهر النبر (في الانجليزية) تفرض اللجوء، في وقت واحد، إلى المعلومات المتضمنة في البنى العميقة والوسيطة والسطحية.

إن هذه الملاحظات تعيد النظر في الاقتراح ج) أعلاه، وفي فرضية كاتز ويوسطل القوية. أما الدلالة التوليدية، فقد احتفظت بهذه الفرضية الأخيرة، ودفعت بها بعيدا إلى حدود نفي وجود بنية عميقة تركيبية تنطبق عليها قواعد تأويلية تقود إلى بناء التمثيل الدلالي.

وتَحَدَّدَ هذا الموقفُ بوضوح لدى پوسطل (1970) الذي بين أن تحليله للجمل المشتملة على الفعل الانجليزي remind «لا يتلاءم والنظرية الكلاسيكية للنحو التحويلي. إنه لا يتلاءم على الخصوص مع افتراضها لمستوى للبنية العميقة متميز عن مستوى التمثيل الدلالي، بل يتضمن بنى تناسب مباشرة الوحدات المعجمية الموجودة في البنية السطحية».[8]

5) ن. م. ص. 232.
6) ن. م. ص. 224.
7) انظر من بين هذه الدراسات : داكَرتي Dougherty (1969) ودجاكندوف (1968،1969،1972) وهيلك Helke (1971). وانظر كذلك لاسنيك Lasnik (1976) ورينهارت Reinhart (1976).
8) بوسطل (1970)، ص. 100

2.2. استقلال التركيب عن الدلالة

إن إعادة النظر في وجود مستوى للبنية التركيبية غير المستوى السطحي من لدن ليكوف Lakoff وروس Ross ويوسطل صاحبها افتراض يجعل من التمثيل الدلالي والتركيب «العميق» مستوى واحدا سمي بالتركيب الدلالي أو السيمانتاكس (semantax).[9] يكتب ليكوف (1971) في هذا الصدد : «موقف الدلالة التوليدية، في جوهره، هو أنه لا يمكن الفصل بين التركيب والدلالة، وأن دور التحويلات، ودور القيود الاشتقاقية (derivational constraints) بصفة عامة، إنما يتمثل في الربط بين التمثيل الدلالي والبنى السطحية».[10]

ويردد سويرن Seuren كلاما في نفس الاتجاه : «إن التركيب الدلالي semantic syntax [...] يقر بأن ليس هناك مكون دلالي ولا بنية تركيبية. إن البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي، والقواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالي إلى بنية سطحية».[11]

أما تشومسكي، فيدافع عن أطروحة استقلال التركيب (the autonomy of syntax)، التي تعمل العناصر التركيبية وفقها في استقلال عن عناصر مكونات النحو الأخرى. هذه المكونات لا تلعب إلا أدوارا «تأويلية».[12]

3.2. المعجم في مقابل التحويلات : قواعد الحشو

من التعميمات اللسانية الأساسية التي يجب على نحو ما أن يمثل لها أن كلمات مثل قَتَل وقَتْل وقَاتِل في العربية، أو decide و decision في الانجليزية، يجب أن تكون متعالقة تركيبيا ودلاليا وصرفيا. وقد لاحظ تشومسكي (1967) أن الأنحاء التحويلية الأولى لم تكن تضم وسائل أخرى غير التحويلات للتمثيل

9) انظر سويرن (1974).

10) ص. 232 من المصدر المذكور.

11) المرجع السابق، ص. 110.

12) انظر تشومسكي (1965).

لمثل هذه العلاقات. فالموقف التحويلي بصدد الأسماء المشتقة، مثلا، كان الموقف الوحيد الممكن. وهكذا كانت decide في نحو Lees ليز (1960) تظهر وحدها في المعجم. أما decision، فتشتق عبر عملية تحويلية، انطلاقا من بنية يتم فيها إدخال decide. ومنذ إدماج المعجم في النحو، لم يعد الموقف التحويلي ضروريا للربط بين الوحدات المعجمية. ذلك أن الموقف المعجمي أتاح التعبير عن الاطرادات المعنية في المعجم. وهكذا يمكن أن نقيم علاقة بين الفعل والاسم المشتق الموافق له، بواسطة قاعدة تربط بين المدخلين في المعجم، ودون اللجوء إلى تحويلات. هذا النوع من القواعد هو مادعي بقواعد الحشو المعجمي.[13]

وقد انكب تشومسكي (1967) على إقامة مقاييس تسمح بحلٍّ مشكل تمايز التركيب والمعجم. فمن الطبيعي ألا تكون العمليات المعجمية إلا اطرادات فرعية، إن لم تكن خصوصيات. ودلالة وحدة معجمية مركبة ليست دائما تأليفية (compositional). والصرف الاشتقاقي (derivational morphology) يجب أن يناط بالمعجم. فهذه معطيات تجريبية توحي بالمعالجة المعجمية. وفي مقابل هذا، تُخَصَّصُ التحويلات لمعالجة العمليات المنتجة (productive) التي لا تعرف استثناءات تذكر.

4.2. صعوبات أُخرى في وجه التحويلات

على الرغم من أن تشومسكي يعتبر مشكل التمايز بين مختلف مكونات النحو مشكلا تجريبيا، إلا أن ذلك لم يمنع أن تتجه الحلول التي اقترحها أو مهد لها هو نفسه، أو المتبنون للنظرية المعيار الموسعة، نحو التقليص من عدد التحويلات ومن أدوارها.[14] وما إدخال القواعد المعجمية السابق ذكرها إلا مثال على ذلك. إلا أن هناك طروحات أو قرارات منهجية أُخرى اتجهت نفس الاتجاه.

---

13) يختار دجاكندوف (1975) مدخلين منفصلين بالنسبة للكلمتين المرتبطتين، لا مدخلا واحدا كما يقترح تشومسكي (1967). ويُعْتَبَرُ المدخلان «تامين». أما قاعدة الحشو، فتسمح بتقييم كمية المعلومات الواردة فيهما.

14) انظر تشومسكي (1972).

ومن بين القرارات المهمة التي مهدت لإضعاف الموقف التحويلي القرار الذي يدعو إلى بناء نظرية مقيَّدة للقواعد التحويلية.[15] وبذلك أدت القيود التي وضعت على التحويلات، سواء على مستوى صورتها (التقسيم الأدنى مثلا) أو على مستوى تطبيقها، إلى التخلي عن عدد منها. يقول هيني Heny (1979) في هذا الصدد : «رغم أن الأمر لم يحظ أبدا بقبول الجميع، فإن [التأويليين] قدموا دلائل جادة للتخلي عن التحليل التحويلي للزحلقة (extraposition) والبناء للمفعول (passive) والعطف وبناء Poss – ing والمصدريات عموماً (complementizers) والضمائر وضمائر النفس والصفات المسندة (attributive adjectives) والمِلْكِيَة وأبنية الفصل (clefts) وشبه الفصل (pseudo-clefts) وبعض المركبات الفعلية غير المتصرفة وأبنية التفضيل وإدخال there والأبنية ذات مفعولين. وما من شك في أن هذه اللائحة غير تامة...».[16]

والدلائل التي يتحدث عنها هيني سلبية أكثر منها إيجابية، إذ يكفي، في أغلب الأحوال، أن يبين أن التحليل التحويلي يقود إلى «زيادة في القوة التوليدية للتحويلات» لكي تصبح المعالجة «القاعدية» أو «التأويلية» مشروعة.

لقد انتهى القرار المنهجي بتقليص طبقة التحويلات الممكنة، بالإضافة إلى قرارات أخرى، إلى إغناء قاعدة النحو وتوسيعها. وقام تشومسكي بوضع نظرية س التي أصبحت نظرية هامة للقواعد المقولية. وعلاوة على ذلك، فقد تيسر التعبير، داخل النموذج الجديد، عن بعض التعميمات عبر المقولات، كما تيسر التحديد الشجري (configurational) لمختلف العلاقات النحوية التي تربط أكثر من مقولة تركيبية.

---

15) لقد أصبح هذا القرار ضرورياً بعدما اتّضح أن نموذج (1965) قدرة توليدية قوية شبيهة بآلة Turing، وهو الأمر الذي لايتلاءم ونظرية لغوية تفسيرية. وأكدت الأبحاث في علم النفس اللغوي ما توصلت إليه الأبحاث الرياضية من تشخيص مثير للقلق، وذلك بإثارة شكوك جدية حول الواقعية النفسية للقواعد التحويلية. انظر بهذا الصدد : فودور وبيفر وكَاريت (1974) وليفلت (1974) وبريزنن (1978) و بيترز وريتشي (1971)، وكَنزبورك وپارتي (1969).

16) المرجع المذكور، ص. 318.

ونشير، في النهاية، إلى أن اللجوء إلى حلول تـأويليـة، على غرار تلـك التي أشرنـا إليهـا سـابقـا، يعكس ثقـة جـديـدة في الـدلالـة لم تكن تتجلى في الأعمـال التحويلية الأولى.

5.2. نظرية الآثار والدلالة السطحية

إن نظريــة الآثــار (trace theory)، وهي امتــداد طبيعي للنظريــة المعيــار الموسعة، تقلل أيضا، وإلى حد كبير، من الحـاجـة إلى التحويلات في النحو. فقـد أصبح المكون التحويلي لدى تشومسكي (1978) مقلصا في قاعـدة واحدة : انقل أ (move α)، حيث أ مقولة كبرى. ويترك نقـل أيـة مقـولـة (م س) أثراً، أي عجرة فارغة تُعَنْوِنُها م س، وتحمل، بالمواضعة، نفس القرينة التي يحملها العنصر المنقول.

في النظرية المعيار الموسعة، كـانت المعلومـات المضمنـة في البنيـة العميقـة والواردة دلاليا هي المعلومات المتعلقة بالعلاقات المحوريـة، أي بـالأدوار المسنـدة إلى كل موضوع من موضوعات المحمول. وتؤخذ هذه المعلومات انطلاقا من البنيـة الشجرية الأولى. لكنْ بما أن الأثر أصبح يسجل هذه المعلومة في البنية السطحيـة، فـإن من الممكن أن تعرف كل العلاقـات المحوريـة انطلاقـا من السطح ومن ثمـة يمكن أن نقول إن البنية السطحية وحدها هي الواردة بالنسبة للتأويل الدلالي.

ويتصور تشومسكي (1979 أ) حلا مثل هذا في إطـار تـأويلي محض، حيث يعوض التحويل «انقل أ» بقاعدة تأويلية لها نفس الوظائف.[17]

6.2. الملء المعجمي في السطح

رأينـا في الفقرات الفرعيـة السـابقـة كيف أعيـد النظر في خـاصيتي البنيـة العميقــة ج) و د)، وكيف تم التخلي عنهمــا. فمــاذا عن الخــاصيــة ب) ؟ يقترح أوطيرو Otero أن يتم المــلء المعجمي في السطــح، وهــو نفس المــوقف الــذي

17) انظر كذلك كوستر (1978).

تبناه تشومسكي ولاسنيك (1977). وتنتج عن ذلك، حسب أوطيرو، ملاحظتان اثنتان: أ) أن التحويلات لا تأخذ الخصائص النّطقية للكلمات بعين الاعتبار، وب) أنها لا تتأثر بالخصائص المميزة للكلمات. وإذا لم يتم الملء المعجمي في السّطح، فإنّه لا يمكن التّنبؤ بمثل هذه الملاحظات.

إلا أن تشومسكي (1980) يعود لينتصر للملء المعجمي العميق، في حالة التعابير المسكوكة (idiomatic expressions) على الأقل، وذلك لأن سلوك هذه التعابير، يسمح، في نظره، بتقديم الدليل على وجود البنية العميقة، وعلى وجود قاعدة تحويلية في نفس الوقت.[18]

وهكذا نرى كيف تم التخلي عن معظم الطروحات الواردة في النظرية المعيار، المضمنة في الفقرة الفرعية 1.1.، وعن الموقف التحويلي الشامل أيضا. كل ذلك لصالح مقاربة يصفها تشومسكي بأنها قالبية (modular)، حيث تتفاعل عدة أنساق من القواعد، تحكمها مبادئ مختلفة (وبسيطة فيما يبدو) بهدف رصد ظواهر معقدة.[19] وتسمح قاعدة تحويلية واحدة، في هذا التصور الجديد للنموذج، بالمرور من البنية العميقة إلى البنية السطحية. ويبقى التساؤل قائما عما إذا كان من الضروري الاحتفاظ بنموذج تحويلي لوصف اللغات الطبيعية.[20]

---

18) انظر انتقادنا لهذا الدليل في الفاسي الفهري (1981 ب)، الفصل الخامس.

19) يمكن أن يقابل هذا التصور للنحو بنحو بوسطل (1972) «المتجانس». فهو يعتبر أن «التوافق التام بين البنية السطحية والتمثيل الدلالي توافق **متجانس**، أي تقوم به سلسلة من القواعد التي تنتمي إلى نمط واحد، هي التحويلات، دون أن تلعب أية عملية من نمط آخر، دورا [يذكر]» (ص.135).

20) لقد كان من شأن إدخال التحويلات في نموذج (1955)، حسب هيني (نفس المرجع) مساعدة القواعد السياقية في معالجة الانتقاء. وكان التبرير الوحيد لوجود تلك القواعد هو قيامها بهذه الوظيفية. إلا أن هذه الحجة قد اختفت حينما أصبح الانتقاء يعالج عند تشومسكي (1965) داخل المعجم. ونحن لا نبادل هيني هذا الرأي. ذلك أن تشومسكي (1955) يقدم في الفصل التاسع تبريرات أخرى، من بينها مشكل تأويل التراكيب التي تسند إليها سامات مركبية متطابقة، لو أن النموذج التوليدي نموذج مركبي صرف، مع أنها ذات دلالات مختلفة. وهذا ما تمثل له الجملتان التاليتان :

(أ) This picture was painted by a real artist

(ب) This picture was painted by a new technique

3. المعجمية القوية، الوظيفية والأنحاء اللاتحويلية

1.3. نماذج معجمية

أقامت بريزنن (1978) تصنيفا للتحويلات قسمتها بموجبه إلى تحويلات تابعة وظيفيا (function-dependent)، وتحويلات تابعة بنيويا (structure dependent). ويمكن أن نذكر من بين الصنف الأول: البناء للمفعول (passive) وقاعدة الممنوح (dative) التي تعمل (ضمن نموذج بريزين) في البنيات الوظيفية.

وتقترح بريزين أن تعالج العلاقة بين المبني للمفعول والمبني للمعلوم بواسطة قاعدة معجمية، وأن تكون للجمل المبنية للمفعول (ولكل البنيات المولدة عن طريق تحويلاتٍ مُحَافِظَة على البنية (structure preserving transformations) بنيات عميقة مطابقة لبنياتها السطحية.(22)

وبالنسبة للقواعد التابعة بنيويا، يمكن أن نذكر قاعدة نقل اسم الاستفهام، لأنه ينتقل إلى موقع لا يأخذ فيه وظيفة نحوية تذكر، بخلاف مفعول الجملة المبنية للمعلوم، الذي يصير فاعلا في الجملة المبنية للمفعول.

وتتساءل بريزنن عما إذا كان ضروريا الاحتفاظُ بقواعد تحويلية تابعة بنيويا، وتجيب بالإيجاب. ويكمن السبب، في نظرها، في أن عددا من الاطرادات يتم التحقق منها محليا، قبل النقل. وتُقَدِّمُ، مثالا على ذلك، معطياتٍ تتعلق بالتطابق والتفريع المقولي. فالفعل الانجليزي يتطابق عددا مع فاعله، إلا أن هذا الأخير يمكن أن يوجد على مسافة بعيدة من الفعل. ويسمح وجود التحويل

2) قاعدة dative تربط بين الجملتين التاليتين، باعتبار أن بنية الجملة الأولى أصل وبنية الجملة الثانية فرع :

(أ) John gave a book to Mary

(ب) John gave Mary a book

22) التحويلات المحافظة على البنية يتم فيها نقل مقولة تركيبية إلى مكان يُوَلَّدُ بدءا في أصل البنية الشجرية، خلافا للتحويلات الجذرية (root transformations) التي يتم فيها إحداث عجر جديدة في السامة المركبية. انظر ايموندز (1976) لمزيد من التفصيل والدقة.

بصياغة قاعدة التطابق هذه ببساطة. والتعارض التالي يبين أن التطابق وارد في كل الأحوال :

(1) أ) Which problem did your professor say she thought was unsolvable ?
ب) Which problem did your professor say she thought * were unsolvable ?

لا يمكن طبعا لهذه التبعيات على مسافة بعيدة أن تعالج في المعجم، وذلك نظرا للمبادئ التي تنظمه، وبصفة خاصة مبدأ المحلية. إلا أن الموقف التحويلي بصدد هذه العمليات ليس الحل الوحيد. بل إن بريزنن تبين لاحقا إمكان حَلّ مُرَكّبي تأويلي، متخلية بذلك عن فكرة التحويلات التابعة بنيويا (انظر بريزنن (1982 ب)).

ولقد طور بريم Brame (1978) و (1979)، من جهته، نظرية معجمية محضة، تستلهم مقاربة بريزنن (1978)، إلا أنها تختلف عنها. فهو يتفق مع بريزنن فيما يخص التبعيات الوظيفية، إذ هي عمليات على التمثيلات الوظيفية المرتبطة بالوحدات المعجمية. إلا أن بريم لا يقر بوجود أي مستوى للتمثيل التركيبي، لأن هذا المستوى يصير حشوا، نظرا للتمثيلات الموجودة في المعجم. فيتم الاكتفاء بقواعد تأليفية تربط بين الكلمات لِتُكَوِّنَ وحدات تركيبية كبرى يتم تأويلها وإخضاعها لقيود سلامة البناء. وقد أوضح بريم، كذلك، أن التبعيات على مسافة بعيدة يمكن أن تعالج بواسطة إجراء تأويلي يسميه ربط العامل (operator binding). ويَعْتَبِرُ هذا الإجراءَ آليةً تملأ المواقع الفارغة للموضوعات المرتبطة بالمحمول بالمكونات المنقولة.

2.3. العودة إلى الأنحاء غير السياقية

حاول كَازدر Gazdar (1979)، بموازاة أعمال المتبنين للموقف المعجمي، أن يبين خطأ الزعم القائل إن القدرة التوليدية القوية للأنحاء المركبية تجعل منها نموذجا غير كاف لوصف اللغات الطبيعية. وقد استدل بصفة خاصة على مشروعية مقاربة قاعدية لظواهر المسافة البعيدة، كالاستفهام والصلة...الخ. واقترح حصر

طبقة الأنحاء الممكنة في طبقة الأنحاء المستقلة عن السياق (context free grammars).

3.3. الوظيفة في مقابل البنية : النحو العلاقي

تلعب الوظائف النحوية دورا في تركيب اللغات الطبيعية، سواء بالنسبة لمُعْجميَّةِ بريزين، أو بالنسبة للنّحو العلاقي (Relation Grammar) الذي اقترحه پوسطل وپيرلمتر Perlmutter. ويتعلق الأمر بعلاقات نحوية مثل فاعل ومفعول... الخ. ويجب أن تظهر هذه العلائق في صياغة عدد من القواعد أو المبادئ الكلية التي تحكم ما يسميه دجونسون Johnson (1977) مسألة وجود القواعد ومسألة انتقائها. وتتعلق مسألة الوجود بمعرفة أنواع القواعد التي يمكن أن نجدها في اللغات الطبيعية. أما مسألة الانتقاء، فتتعلق بمعرفة الشروط التي يمكن ضمنها لِلُغَةٍ ذات خصائص معينة أن تكون لها قاعدة معينة تنتمي إلى مجموعة قواعد ممكنة في لغة واحدة.

إن إحدى الأطروحات المدافع عنها في النموذج المعجمي الوظيفي، وفي النحو العلاقي على السواء، هي أن عددا من التعميمات المتعلقة بالعلاقات بين الوحدات التركيبية (والمعجمية)، في لغة خاصة أو في كل اللغات، لا يمكن التعبير عنها بشكل طبيعي إلا في إطار نسق تكون فيه الوظائف النحوية علاقات أولى، وليست علاقات محددة بواسطة مفاهيم شجرية أو مرتبطة بالبنية المكونية، كمفهومي الإشراف (dominance) أو السبق (precedence).

تفترض الصياغة الكلية لقاعدة المبني للمفعول، مثلا، اللجوء إلى مفاهيم كالفاعل والمفعول. وهذا أمر ممكن في النموذج العلاقي، وليس ممكنا داخل النموذج التحويلي. وفي هذا الإطار، يفهم كلام تشومسكي الذي يشكك في وجود قاعدة للمبني للمفعول، إذ يقول في حواره مع ميتسورونا : «يوجد، فيما أعلم، نمطان من اللغات على الأقل : نمط أول يوجد فيه مبني للمفعول ذو طبيعة

تحويلية، والثاني لا يوجد فيه». ويضيف تشومسكي قائلاً : «يمكن القول، بكيفية أكثر دقة، إن هناك عمليتين أساسيتين (أو أكثر) : إحداهما تحويلية والأخرى معجمية، وذلك لرسم ما نسميه بشكل تقريبي بـ «المبني للمفعول».[23] وهكذا تكون الانجليزية لغة فيها مبني للمفعول حقيقي، لأن هذه القاعدة ترتبط بعدد معين من الخصائص، بينما لا مبني للمفعول في العربية، أو بالأحرى، لا يوجد في العربية إلا مبني للمفعول ذو طبيعة «صرفية».[24] والأمثلة التي يسوقها تشومسكي، في الكتاب المذكور، معتبراً أنّها تطرح مشاكل للنّحو العلاقي، و «تدل» على أن المركب الاسمي التابع للفعل هو الذي ينتقل، في استقلال عن وظيفته، لا تدل على شيء في الواقع. فمن بين الأمثلة «الحاسمة» التي يقدّمها تشومسكي، نجد المثال (2 ب)، الذي يعتبر مشتقاً من بنية مماثلة لبنية (2 أ)، حيث لا تربط John بالفعل believe، حسب تشومسكي، أية علاقة نحوية :

(2) أ) I believe John to be a fool

ب) John was believed to be a fool

لا شيء يمنع طبعا من اعتبار John في (2 أ) مفعولا للفعل believe كما بينت ذلك بريزنن (1978 و 1980) وآخرون. والمركب الاسمي، في العربية، يأخذ في مثل هذه التراكيب إعراب النصب (مثل المفعول). والمشكل الذي يشير إليه تشومسكي بالنسبة للمقاربة العلاقية ليس في الواقع إلا مشكلا زائفا يثيره التحليل الذي يقترحه هو لتراكيب مثل (2 أ). أما بالنسبة للتمييز الذي يقيمه تشومسكي بين مبني للمفعول ذي طبيعة تركيبية وآخر ذي طبيعة صرفية، فإنه تمييز يكشف عجز النموذج التحويلي عن رصد وجود قيود علاقية على المبني للمفعول في كلتا الحالتين، على افتراض تبنينا لهذه النمطية.[25] ولقد بينت بريزنن (1980 ب) أن هناك ما يشكك في هذه النمطية، وأن الدلائل التي تُقَدَّم بصدد وجود مبني

---

23) رونا (1977)، ص 163 ـ 165.

24) انظر تشومسكي (1981).

25) انظر پيرلمتر (1976) وپيرلمتر وپوسطل (1977).

للمفعول ذي طبيعة تركيبية ليست إلا وهمية. وتقترح بريزنن معالجة المبني للمفعول، في كل اللغات، بواسطة قاعدة معجمية تحدث نوعين من التغييرات : تغيير وظيفي وتغيير صرفي. ويمكن للعلاقات النحوية أن تسجل في التركيب بكيفية مختلفة حسب اللغات، كما أن التغييرات الصرفية تختلف من لغة إلى أخرى. والحال أن الجوهري بالنسبة للقاعدة هو التغيير الوظيفي. وتتم صياغة القاعدة المذكورة كالتالي :

(3) تغيير وظيفي : (فا) ⟵ ∅

(مف) ⟵ (فا)

تغيير صرفي :

ويُمَكِّنُ تطبيق هذه القاعدة على العربية من توليد البنيات التالية :

(4) ظُنَّ زيد يلعب

(5) قُتِلَ زيد

أما الجزء الثاني من القاعدة، فاختياري في العربية، إذ ينطبق على (5) (حيث يصير المفعول فاعلا)، لكنه لا ينطبق على (6) (حيث الفعل لازم) :

(6) نِيمَ في المسجد

تمثل الأعمال التي قدمنا لمحة موجزة عنها الأهميةَ التي حظيت بها المقاربات اللاتحويلية لبنية اللغات، رغم استعمالها لصياغات واقتراحات نظرية مختلفة بخصوص عدد من القضايا. ونقدم في الفقرة الموالية لمحة عن النموذج المعجمي الوظيفي.

4 . النظرية المعجمية الوظيفية

إن نظرية التمثيل النحوي التي نتبناها في عملنا هذا (وخاصة في القسم الثالث) تجد أصولها في عدد من الأعمال التي أنجزت في إطار النحو التوليدي

التحويلي، وخاصة بريزنن (1978).[26] وقد تطورت هذه النظرية على يد بريزنن (1979) و (1980)، وكاپلن وبريزنن (1980) وكَريمشو Grimshaw (1980) وأندروز Andrews (1979) ونيدل Neidle (1979) وموهانن Mohanan (1980) والفاسي الفهري (1980) وآخرين. وسيقتصِر العرض الذي أقدمه هنا، بصفة جوهرية، على تحديدات تتعلق بالصياغة، مستخلصة من عمل كاپلن وبريزنن (1980).

إن أحد الإشكالات الأساسية بالنسبة لكل نظرية نحوية هو تخصيص العلاقة التي يمكن إقامتها بين صورة الجملة ومعناها في لغة معينة، أو بعبارة أدق : بين العلاقات الدلالية التي يقيمها المحمول مع موضوعاته، والتي نسميها البنية المحمولية، وبين بنية المكونات (وهي بنية شجرية أحيانا) كما تنتظم في السطح، والتي نسميها البنية المكونية. ويتم هذا التوافق بين البنيتين، في النظرية المعجمية الوظيفية، بواسطة الوظائف النحوية. وتسند الوظائف النحوية إلى المكونات بواسطة القواعد التركيبية، وإلى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية. وتعتبر الوظائف النحوية كليات في النظرية. ولائحة هذه الوظائف محدودة، وهي تتضمن : الفاعل (فا) والمفعول (مف) والمفعول غير المباشر (مف غ. ب.) والمالك (possessor = ما) والفضلة (= فض)، والملحق (adjunct = لح)... الخ. وتأتلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية، التي تشكل بدورها دخلا (input) للمكون الدلالي الذي يترجمها إلى صورة منطقية ملائمة، في حين تؤول البنية المكونية فونولوجيا.

إذا افترضنا نحوا ن و معجما ع، فإن هناك خوارزما لبناء بنية وظيفية وبنية مكونية لكل متوالية ت من كلمات منتمية إلى لغة ل، وللحسم فيما إذا كانت ت نحويةً داخل ن أم لا. ورغم أن التعميمات التي ترصدها الصياغة الصورية، وكذلك التمثيلات التي تسمح بها واضحة حدسيا، فإننا سنقدم إيضاحات عن الصَّوْرَنَة تبدو

---

26) انظر أيضا واسو (1978) وكَريمشو (1979). وفي إطار علم النفس اللغوي واللسانيات الرياضية، انظر وودز (1970) وكاپلن (1972) و (1975)، ومراتزوس (1978) ووانر ومراتزوس (1978).

ضرورية لفهم الفصول التالية، وخاصة الفصلين : الخامس والسادس، دون أن ندخل في التفاصيل الرياضية.

1.4. القواعد المركبية

1.1.4. البنية المكونية

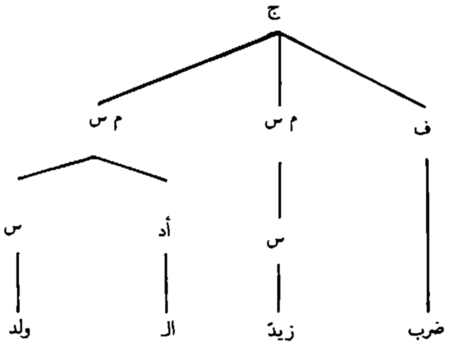
تمثل البنية المكونية البنية الشجرية للجملة، في شكل مقولات تركيبية ومتواليات نهائية بواسطة علاقات السبق أو الإشراف. ويمكن التمثيل لهذه البنية بواسطة شجرة مركبية عادية، أو بواسطة تَقْوِيسٍ مُعَنْوَنٍ (labelled bracketing) سليم البناء، يبين تنظيم مختلف المكونات. ويمكن الحصول على هذه البنية المكونية أيضا في إطار نحو غير سياقي، بواسطة الإجراء العادي لإعادة الكتابة. فبافتراض قاعدتي إعادة الكتابة (7) و (8)، مثلا، يُلْحِقُ النَّحْوُ بالجملة (9) البنيةَ المكونيةَ (10) :

(7) ج ← ف م.س م.س

(8) م س ← (أد) س

(9) ضرب زيد الولدَ

(10)



ولا يوجد في النّحو لتوليد البنيات السّطحية إلا قواعد إعادة الكتابة، ولا توجد آليات أخرى، كالتحويلات، مثلا، لإعادة ترتيب المكونات. وسنرى في الفصل التالي كيف تعالج التغييرات الرتبية ضمن هذا الإطار.

2.1.4. المعلومات الوظيفية

لا تسمح القواعد المركبية ببناء البنية المكونية للجملة فحسب، بل تساهم أيضا في بناء وصفها الوظيفي. وتُسَجَّل المعلومة الوظيفية في القواعد المركبية عن طريق تحشيات وظيفية (functional annotations) تَتَّخِذُ شكل معادلات مرتبطة بالعُجَرِ المُكَوِّنَة، وتحدد وظيفة المكون، آخذة موقعه الخاص بعين الاعتبار. وهكذا فإن إعادة صياغة القاعدة (7) بإدخال التحشيات المذكورة يؤدي إلى وضع القاعدة (11) :

م.س	م.س	ف	←	ج	(11)
(↑ مف) = ↓	(↑ فا) = ↓	↑ - ↓			

إن المعلومات المسجلة في هذه القاعدة عن طريق المعادلات الوظيفية هي أن المركب الاسمي الأول فاعل، في حين أن الثاني مفعول، أما الرمزان : ↓ و ↑ فهما ميتامتغيران للإشراف المباشر (immediate dominance metavariables). يمكن للميتامتغير : ↓ أن يقرأ : «أنا»،[27] وهو يشير إلى العجرة التي تلحق بها المعادلة الوظيفية. أما الميتامتغير : ↑ فيمكن أن يقرأ : «أم»، وهو يشير إلى العجرة الأم التي تعلو الأنا مباشرة. ومعنى هذه المعادلة : أن المعلومة المتعلقة بالأنا تتعلق في نفس الوقت بالأم. وسنرى كيف تستغل هذه المعلومة أثناء بناء الوصف الوظيفي.

ونشير، في الأخير، إلى أن المعادلة البسيطة : ↑ - ↓. والتي لا تتضمن أية وظيفة نحوية، تلعب فقط دور «تمرير» المعلومة إلى العجرة العليا، ومعاينة البنية

27) أو الإيكو ego (انظر كريمشو (1980)).

الوظيفية للعجرة التي تُلْحَقُ بها هذه المعادلة، باعتبارها بنية وظيفية منتمية إلى البنية الوظيفية للعجرة العليا.

4 .2. المعجم

تخصص مداخل الوحدات المعجمية مضامينها الدلالية والتركيبية. ويقدم المدخل المعجمي تخصيصا مقوليا يشير إلى المقولة قبل - النهائية التي يمكن إدخال الوحدة المعجمية تحتها. وهو يتضمن أيضا فئة من القضايا الوظيفية الممثلة **في تحشيات معجمية يجب التمثيل لها أثناء بناء الوصف الوظيفي. ولا** تختلف هذه التحشيات كثيرا عن التحشيات التركيبية إلا من جهة كونها لا تتضمن متغيرا للأنا : ↓ . وعليه، تكون المداخل المعجمية الضرورية لبناء الوصف الوظيفي لـ (9)، كالتالي :[28]

(12)	ضرب	ف	(↑ زم)	=	ماض
			(↑ حم)	=	«ضرب (فا) (مف)»
(13)	زيد	س	(↑ جن)	=	ذكر
			(↑ عد)	=	فرد
			(↑ إع)	=	رفع
			(↑ حم)	=	«زيد»
(14)	ولد	س	(↑ جن)	=	ذكر
			(↑ إع)	=	نصب
			(↑ حم)	=	«ولد»
(15)	الـ	أداة	(↑ مخ)	=	الـ

28) ف : فعل. س : اسم. زم : زمن. حم : حمل. جن : جنس. عد : عدد. إع : إعراب. مخ : مخصص.

ومثلما هو الحال بالنسبة للتحشيات التركيبية في (11)، فإننا نضع بين قوسين اسم الوظيفة أو السمة الوظيفية (فا، مف، حم، اع، عد،...) التي نسميها مسندا (attribute). ويُمَكِّنُ الميتامتغير الأم : ↑ مِنْ مُعَايَنَةِ العجرة التي ترتبط بها الوظيفة (بعد الملء المعجمي). وتنقسم الرموز الواقعة على يسار المعادلة الوظيفية إلى نوعين : رموز بسيطة (مثل : ماض، مذكر...) وصور دلالية تحدد قيمة حم التي تحدد بدورها التأويل الدلالي. أما المعقوفات المُزَوَّاة التي تظهر في هذه الصور الدلالية، فتقابل الأقواس التي تشير إلى انطباق المحمول على موضوعاته في اللغة المنطقية. وهذا يمكن من تفادي الخلط بين هذه المعقوفات وبين الأقواس المستعملة لأغراض تركيبية.

ونحصل على صورة دلالية مركبة، كالتي نجدها في (12)، عن طريق إلحاق الوظائف النحوية الواردة بموضوعات المحمول. وتتركب هذه الصورة من محمول ومن لائحة من الموضوعات المحصورة بين معقوفات مزواة. وتترجم إلى لغة منطقية أثناء التأويل الدلالي.

أما في حالة صورة دلالية بسيطة مثل «ولد» في (14)، فيتعلق الأمر، حسب كابلن وبريزنن، بحمل على الأفراد في مجال الخطاب، غير مُطَبَّقٍ على موضوعات أخرى. إلا أن هذا المحمول يدخل في حيز تسوير أداة التعريف. ونحصل على تأويل التسوير، بتأويل الوظيفة مخ (مخصص).[29]

3.4. البنية الوظيفية

1.3.4. الوصف الوظيفي

يتم وضع الوصف الوظيفي لمتوالية معينة، انطلاقا من النحو والمعجم، مع أخذ المعلومات المضمنة في التحشيات الوظيفية بعين الاعتبار. ويعتبر الوصف

29) بعبارة أخرى يكون التعريف سورا (quantifier) والاسم موضوعا له (أو متغيره المربوط).

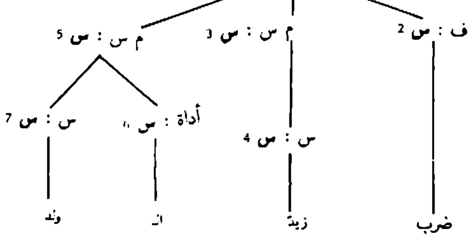
الوظيفي وسيطاً بين البنية المكونية والبنية الوظيفية. ويمكن للمعادلات المتضمنة في الوصف الوظيفي أن «تُحَلّ» عن طريق خوارزم محدد في كاپلن وبريزنن (1982)، يقوم ببناء البنية الوظيفية التي يصفها ذلك الوصف الوظيفي. إلا أن أي وصف وظيفي لا تتولد عنه، بالضرورة، بنية وظيفية. ذلك أن بعض الأوصاف الوظيفية لاحل لها، بسبب قيود سلامة البناء التي سنتحدث عنها لاحقا.

2.3.4. إجراء التمثيل

لقد قلنا إن بناء الوصف الوظيفي المرتبط بالبنية الوظيفية يتم عن طريق تركيب المعلومات المضمنة في التحشيات التركيبية والمعجمية. وتصف هذه التحشيات خصائص بنية وظيفية لَمَّا تُحَدَّدْ بعد. فالوصف الوظيفي يتشكل بعد تطبيق القواعد المركبية الحاملة للتحشيات الوظيفية، والتي تولد العجر غير النّهائية، بعد إدخال الوحدات المعجمية في البنية المكونية قبل ـ النهائية.

وبما أن كل عجرة في البنية المكونية يجب أن يوافقها تخصيص وظيفي لتكون المتوالية قابلة للتأويل، فإن المرحلة الأُولى في إجراء التمثيل تكمن في ربط كل عجرة مقولية بمتغير (في الشجرة) يمثل وظيفتها المجهولة. هكذا تكون للجملة (9) البنية المكونية الحاملة للمتغيرات الضرورية الممثلة في (16) :

(16)



فأثناء مرحلة التمثيل (instantiation)، يُمَثَّلُ للحواشي الوظيفية الناتجة عن القواعد المركبية، وذلك باستبدال متغيرات بالميتامتغيرات. هكذا يستبدل بميتامتغير : ↑ متغيرٌ يوافق العجرة «الأم»، كما يستبدل بميتامتغير الأنا : ↓ المتغير الموافق للعجرة التي يرتبط بها. فبالنظر إلى القاعدة (11)، يمكن قراءة الحاشية المرتبطة بالمركب الاسمي في (16) كما يلي : إنني فاعل العجرة التي تعلوني (أي ج). وباستعمال الوسائل الصورية، نقول إن تطبيق القاعدة (11) على (12) يسمح بإنتاج المعادلات التالية، التي تشكل جزءا من الوصف الوظيفي للجملة :

(17) أ) (فا س1) = س3

ب) (مف س1) = س5

ج) س1 = س2

وتُمَكِّنُ القاعدة (18) من رسم المعادلتين (19) و (20) :

(18) م س ← (أداة / (↑مخ) = ↓) س / ↑ = ↓

(19) س4 = س4

(20) أ) (مخ س4) = س6

ب) س4 = س7

نسمي المعادلات مثل (17 ج) و (20 ب)، حيث لا يظهر أي مسند وظيفي، **تحشيات مُعَايِنَة، وهو نوع من المعادلات يسوي بين العجرة ورأسها. وتحمل** المعادلات (17) و(19) و(20) معلومات وظيفية يحددها التركيب. وتشتق المعلومات الأُخرى من حواشي المداخل المعجمية التي تم ملء البنية التركيبية بها. وتُخَصِّصُ هذه الحواشي، التي لا تتضمن الميتامتغير ↓ الرموزَ النهائيةَ فقط. ويُمَثَّلُ للحواشي المعجمية بنفس الطريقة التي يمثل بها للحواشي التركيبية، إذ يُعَوَّض الميتامتغير الأم : ↑ بالمتغير المرتبط بالعجرة المقولية التي تعلو الوحدة

المعجمية. وهكذا يتم بناء المعادلات التالية، انطلاقا من المداخل المعجمية (12) إلى (15)، ومن الشجرة (16) الحاملة للتحشيات الواردة :

(21) أ) (زم س 2) = ماض

ب) (حم س 2) = «ضرب ⟨⟨فا) (مف⟩⟩»

(22) أ) (عد س 4) = فرد

ب) (جن س 4) = ذكر

ج) (إع س 4) = رفع

د) (حم س 4) = «زيد»

(23) (مخ س 0) = الـ

(24) أ) (جن س 7) = ذكر

ب) (إع س 7) = نصب

ج) (حم س 7) = «ولد»

وتُشَكِّلُ المعادلات التركيبية والمعجمية التي تم التمثيل لها، حتى الآن، الوصف الوظيفي التام للجملة (9).

3.3.4. من الوصف الوظيفي إلى البنية الوظيفية

تمكن البنية الوظيفية، كما رأينا، من تسجيل العلاقات النحوية الواردة والمعلومات الضرورية للتأويل الدلالي. ويُمَثَّلُ لهذه المعلومات في البنية الوظيفية التي يتم بناؤها بواسطة مجموعة من الأزواج المرتبة، العنصر الأول فيها مسند، والثاني قيمة للوظيفة. ويُمْكن لقيم الوظائف هذه أن تكون رموزا بسيطة أو صورا دلالية أو بنيات وظيفية فرعية متضمنة لعدد من الأزواج الوظيفية.

والمعادلات السابقة، إذا كانت «قابلة للحل»، تمكن من بناء البنية الوظيفية للجملة، وذلك بفضل الخوارزم الذي أشرنا إليه. ويعمل هذا الخوارزم بالتدريج، انطلاقا من إطار فارغ تُدْخَل فيه المعلومات الضرورية. ويتم هذا بإجراء عدد من

الاستنتاجات استنادا إلى معادلات الوصف الوظيفي، مما يتيح ملء الإطار المذكور شيئا فشيئا. وهكذا، توضع البنية الوظيفية بين معقوفات، وتُكَوِّنُ السابقة (prefix) متغيرا يشير إلى العجرة التي ترتبط بها البنية الوظيفية. فبالنسبة لـ (16) يكون تمثيل البنية الوظيفية كالتالي :

(25) س$_1$

وتمثل النقط داخل المعقوفين خصائص البنية الوظيفية التي ينبغي تحديدها انطلاقا من الوصف الوظيفي. ولتسهيل القراءة، نقوم أولا باستنتاج الخصائص التي تم إدخالها بواسطة المعادلات التركيبية لنستنتج بعد ذلك خصائص المعادلات المعجمية، وإن كان التركيب في مرحلة التمثيل غير وارد على الإطلاق. وهكذا نحصل بتطبيق المعادلتين (17 أ) و (17 ب) على الصورة التالية :

(26)

س$_1$ [فا س$_3$ [...] ؛ مف س$_5$ [...]]

نلاحظ أن (17ج) معادلة معاينة، إذ توضح أن المتغيرين س$_1$ و س$_2$ يحيلان على نفس الذات التي سَتُجَسَّدُ فيها خصائص س$_1$ وخصائص س$_2$، وهما مترادفان هنا. فالبنية الوظيفية لهذه الذات تَكُونُ سَابِقَتَهَا الجمعَ بين خصائص س$_1$ و س$_2$، كما هو مُوَضَّحٌ في (27):

(27) س$_1$ س$_2$ [...]

وبما أن س$_{1}$ توجد قبل هذا كسابقة في (26)، فإن الخوارزم يؤلف بين (26) و (27) عملية إدماج (merger). وتكون النتيجة هي (28) :

(28)

	فا س$_{3}$	[...]
س$_{1}$ س$_{2}$		
	مف س$_{5}$	[...]

وتسمح المعادلتان (19) و (20)، بنفس الطريقة، باستنتاج البنية الوظيفية التالية :

(29)

فا س$_{3}$ س$_{4}$ [...]
مف س$_{5}$ س$_{7}$ [مخ س$_{6}$ [...]]

فالبنية الوظيفية الناتجة تستجيب للمعادلات التركيبية. وبالإضافة إلى هذا، يمكن، مع أخذ المعادلات المعجمية بعين الاعتبار، أن نملأ البنية الوظيفية بقيم الوظائف وسماتها الداخلية. وتنتج عن ذلك (بعد عمليات الإدماج) البنية الوظيفية التالية :

(30)

زم	ماض
حم	«ضرب ⟨(فا) (مف)⟩»
فا س$_{3}$، س$_{4}$	[إع رفع ؛ حم «زيد»]
مف س$_{5}$ س$_{7}$	[مخ ال ؛ إع نصب ؛ حم]

4.4. قيود سلامة البناء

إذا كان لكل بنية مكونية وصف وظيفي يرتبط بها، فليس لكل وصف وظيفي بنية وظيفية توافقه. فبعض الأوصاف الوظيفية لاحل لها. ونقدم، فيما يلي، بعض القيود التي تتحكم في سلامة بناء البنيات الوظيفية.

1.4.4. قيد الانسجام

وهو قيد يفرض إلحاق قيمة واحدة بالمسند، وإلا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة. ويمكن صياغة هذا القيد كما يلي :

(31) **قيد الانسجام**

لايمكن لمسند معين، في بنية وظيفية معينة، أن يأخذ إلا قيمة واحدة على الأكثر.

ويترتب عن هذا القيد أن تكون قيمة المسند الظاهر في الحاشية الوظيفية للوحدة المعجمية مطابقة لقيمة المسند المُضَمَّنِ في الحاشية التركيبية المرتبطة بالعجرة التي يتم إدخاله تحتها. ولنأخذ كمثال على هذا مسألة الوَسْم الاعرابي (Case marking). نفترض أن هذا الوسم يتم في التركيب ويتم أيضا في المعجم، لكن بكيفيتين مختلفتين. فالأسماء المعربة تأخذ في المعجم إعرابا معينا (الرفع أو النصب أو الجر). أما في التركيب، فإن القيم الإعرابية ترتبط بالمركبات الاسمية بواسطة القاعدة (32) :

(32) ج ←

ف	م.س	م.س
↑ = ↓	(↑ فا) = ↓	(↑ مف) = ↓
	(↑ إع) = رفع	(↑ إع) = نصب

نفترض أن بناء البنية الوظيفية للجملة (9) يقتضي أن يأخذ «زيد» إعراب الرفع في المعجم، كما هو مبين في المدخل (13). وعلى العكس من ذلك، فالقاعدة (11) لا تتضمن تخصيصا للسمة الإعرابية للمركب الاسمي الفاعل. والآن وقد

تم تخصيص هذه السمة في (32)، فإن معادلة تركيبية أُخرى تصبح ضرورية لكي يتم الوصف الوظيفي الملحق بِـ (11) :

(33) (إع س ١) = رفع

وبعد عملية الإدماج، تلحق البنية الوظيفية (30) بالجملة (9).

ولنفترض، الآن، أن «زيد» فاعل الجملة دائما، لكنه، عوض أن يأخذ إعراب الرفع، يأخذ إعراب النصب. وبعبارة أُخرى، نكون بصدد (34)، بدلا من (9) :

(34) * ضرب زيدا الوَلَدَ

من المحتمل أن تكون لهذه المتوالية نفس البنية المكونية المُحَشَّاة التي لـ (9)، أي البنية (16). كما أن وصفها الوظيفي سيطابق أيضا الوصف الملحق بِـ (9)، إلا فيما يخُص مظهرا واحدا، وهو أن المعادلة المعجمية الموافقة لِـ (22 ج) ستكون (35) :

(35) (إع س د) = نصب

ونظرا لوجوب تركيب البنية الوظيفية لِـ س د و س ١ بواسطة (10)، يجب أن تكون لِـ إع نفس القيمة حتى تتم عملية الإدماج. إلا أن ذلك لا يمكن أن يحصل نظرا إلى انسجام (33) و (35)، وهذا يعني أن الوصف الوظيفي لِـ (34) يظل بدون حل، وهو ما يفسر لحن (34).

وقيد الانسجام يعمل أيضا كمصفاة بالنسبة لتراكيب أُخرى، إذ يمكنه أن يرصد التوزيع التكاملي (complementary distribution) لعلامة الفاعل الضميرية التي تظهر على الفعل والمركب الاسمي الذي يشغل أيضا وظيفة الفاعل. لنتأمل المعطيات التالية :

(36) رجع الجنودُ

(37) رجعوا

(38) * رجعوا الجنود

وحتى نرى كيف يرصد قيد الانسجام هذا التعارض، فإننا نحتاج إلى طروحات

أُخرى مساعِدة. سنفترض أولا أن المركبات الاسمية الفاعلة والمفعولة تُوَلَّدُ اختياريا عن طريق القاعدة (32 أ)، التي نعيد كتابتها كالتالي :

(32 أ) ج ← ف (م.س ، (↑ فا) = ↓ ، (↑ إع) = رفع) (م.س ، (↑ مف) = ↓ ، (↑ إع) = نصب)

↑ = ↓

ونفترض، ثانياً، أن الوحدات المعجمية الصالحة لملء الشجرة التركيبية تضم مسبقاً كل اللواصق الضرورية. وبعبارة أُخرى، فالتركيب لا يستقبل وحدةً أصغرَ من «الكلمة». وهكذا يتم دمج الفعل «رجعوا» بصورته هاته، وتعلوه العجرة ف. فعمليات الصرف الاشتقاقي (derivational morphology) أو الصُّرْفي (flexional) تتم كلها داخل المعجم. وتتكفل قواعد الحشو بتقويم مختلف المداخل قصد إقامة الروابط الضرورية بين الكلمات. [30] وبالنظر إلى هاته الفرضيات، نولِّد، دون مشكل، التراكيب الثلاثة السابقة، بما فيها الجملة (37) التي لا تتضمن إلا فعلا. فكيف يتم إذن إقصاء (38)، حيث تتساوق العلامة الضميرية والمركب الاسمي الفاعل ؟ بغض النظر عن التفاصيل غير الواردة، فإن مداخل الوحدات المعجمية في هذا التركيب تكون هي التالية :

(39) رجعوا ف (↑ زم) = ماض

(↑ حم) = «رجعوا (فا)»

(↑ فا) = [(↑ حر) = ضم ، (↑ شخ) = 3 ، (↑ عد) = جمع ، (↑ جن) = ذكر]

---

30) انظر الهامش (1). وانظر بصدد تصور للمعجم ملائم لهذا الرأي ليبر (1980).

(40) الجنود س

(↑ جن)	=	ذكر
(↑ عد)	=	جمع
(↑ إع)	=	رفع
(↑ حم)	=	«جنود»

لا شك أن المدخل المعجمي (39) يُقَوَّمُ كمدخل «معقد» بالنظر إلى مدخل «رَجَعَ» في (36). إلا أننا سنترك هذا المشكل جانبا، في انتظار بلورة نظرة واضحة عن تنظيم المعجم العربي. فهذه المداخل تمكننا، بالإضافة إلى التحشيات الوظيفية الواردة، من بناء وصف وظيفي لِـ (38) هو الآتي :

(41)

حم	«رجع (فا)»	
فا	حم	«ضم»
	حم	«جنود»
	إع	رفع
	عد	جمع

نلاحظ اندماج كل القيم المسندة إلى السمات، باستثناء السمة : حم. فهذه السمة تأخذ قيمتين لا يتم اندماجهما في قيمة واحدة، ومن ثمة لا تجد البنية الوظيفية حلا، بحكم القيد (31).

2.4.4. قيد التمام

لنتأمل جملة مثل (42) :[31]

(42) * ضَرَبَ زَيْدٌ

31) طبعا لا تعتبر هذه الجملة لاحنة إلا في القراءة المتعدية.

يـأتي لحن هـذه الجملـة، حـدسـا، من كـون «ضرب» محمـولا ذا محلين، بينمـا لم يُمْلأْ في (42) إلا محل واحد. ويسمح القيد التالي برصد هذا الحدس :

(43) **قيد التمام**

بالنسبة لكل وظيفة نحوية وظ.ع ترد في صورة دلالية، يجب أن تكون للسّمة حم صورة دلالية تعتبر قيمة لـ وظ.ع.

واعتبارا للمدخل المعجمي (12)، فإن البنيـة المحموليـة للفعل «ضرب»، كمـا تتجلى في (44)، عبـارة عن محمول ثنـائي المحلات يقيم توافقـا بين مـوضـوعـات الفعل وبين الوظائف النحوية الواردة :

(44) حم = «ضرب ((فا) (مف))»

وحتى لو ألحقت بنية مكونية مثل (16) بالمتوالية (42)، وبُنِيَ وَصْفٌ وظيفي تركيبي انطـلاقـا من هـذه البنيـة المكـونيـة، فـإن المعـادلات المعجميـة لن تسمـح للمفعول بـأن يكون لـه محتوى دلالي، أي قيمـة للسّمـة حم. فلا حـل إذن للـوصف الوظيفي، بحكم القيد (43).

3.4.4. القيد الأُحادي على إلحاق الوظائف

هنـاك تْوافـق قـوي، في النظريـة المعجميـة الـوظيفيـة، بين البنيـة الحمليـة للمحمول وبين بنيته الوظيفية. ونحصل على هـذا التوافق داخل المعجم، بجعل كل موضوع مو ع يتوافق مع وظيفـة نحويـة وظ ع، متمكنين بـذلـك من بنـاء الصـورة الدلاليـة للمحمول المعني. ويُمَكِّن القيـد الأُحـادي على إلحـاق الوظـائف النحويـة بـالموضوعـات من تحـديـد الكيفيـة التي يتم بهـا هـذا الالحـاق، بشكل أكثر دقـة. وتصوغ بريزنن (1980 أ) هذا القيد كما يلي :

(45) **القيد الأحادي**

يعتبر وظ – [illegible] إلحاقا ممكنا للوظائف النحويـة بـ ح [illegible] إذا، وفقط إذا، كـان تطبيق [illegible] على [illegible] الذي يحدّده ع ← [illegible] تطبيقا أُحادي الجهة.

بالنسبةلِ «ضرب» مثلا، وهو محمول ثنائي المحلات، فإن الإلحاق يجعل وظيفة الفاعل توافقِ الموضوع الأول، ووظيفة المفعول توافق الموضوع الثاني. إن التطبيق ليس ثنائي الجهة (bijective)، كما يمكن أن يُفهم من مثال «ضرب»، ولكنه أُحادي الجهة، كما يفهم من القيد (45). وذلك لأن كل موضوع توافقه وظيفة نحوية واحدة، ويمكن لكل وظيفة نحوية أن يوافِقها موضوع واحد على الأكثر، إلا أن هذا غير ضروري. فهناك وظائف نحوية لا توافقها موضوعات بالضرورة. وسنقدم أمثلة على ذلك حين ندرس تراكيب المراقبة في فصل لاحق.

ويُمَكّن القيد الأُحادي من إقصاء التراكيب التالية، حيث لا يستجيب إلحاق الوظائف النحوية بالموضوعات للمعايير المحددة في (45) :[32]

(46) * قَتَلَ زيداً

أ) قَتَل (1،2)

ب) قَتَل (مف)

(47) * قُتِلَ زيدٌ راكباً

أ) قُتِل (1)

ب) قُتِلَ ((فا) (مف))

تمثل (46 أ) و(47 أ) للبنيتين الحَمْلِيَّتَيْنِ. أما (46 ب) و(47 ب)، فتمثلان للبنيتين الوظيفيتين. وغياب التوافق بين البنيتين هو مصدر اللحن. وطبعا تكون (46) سليمة إذا افترضنا أن الفاعلَ ضميرُ الغائب (غير الظاهر). وتكون البنية الوظيفية لِـ«قَتَل» في هذه الحالة هي (48)، التي لا تطرح إشكالا :

32) إننا نفترض أن «قُتِلَ» محمول أحادي المحل (monadic)، بينما «قَتَل» ثنائي المحلات (dyadic). إن قاعدة البناء للمجهول وكذلك بعض القواعد المعجمية الأُخرى تقلص من عدد المحلات (أي من عدد الموضوعات الوظيفية) بينما تعمل بعض القواعد على الزيادة فيها، مثل القاعدة التي تربط بين «خَرَج» و«أَخْرَجَ». انظر بريزنن (1980).

(48) قَتَلَ ((فا) (مف))

وبنفس الكيفية، فإن (47) سليمة باعتبار قراءة أُخرى، أي تلك التي يكون فيها «راكبا» حالا ملحقا، عوض أن يكون مفعولا. وفي هذه الحالة أيضا، تختلف البنية الوظيفية. ولن يطرح تأويل المتوالية أي مشكل.

إنّ للقيد الذي نحن بصدده، إذن، نتائج هامة تتجلى في تقليصه لعدد البنيات المكونية والأوصاف الوظيفية التي يمكن أن ترتبط بمتوالية معينة.

إننا لم نذكر هنا إلا بعضا من قيود سلامة البناء التي تمكن من تصفية بعض البنيات الوظيفية. وتوجد عند كاپلن وبريزنن (1982) قيود أُخرى (وانظر كذلك القسم الثالث من هذا البحث).

3 - في البنية المركبية

«إن البحث عن صياغة [صورية] دقيقة في اللسانيات يتجاوز بكثير الاهتمام البسيط بالدقة المنطقية أو الرغبة في اتضاح المناهج القائمة في التحليل اللساني. فبناء نماذج دقيقة للبنية اللغوية يمكن أن يلعب دورا هاما، سلبا وإيجابا، في سيرورة الاكتشاف نفسها. إذ بدفع صياغة دقيقة غير ملائمة إلى نتيجة غير مقبولة، يمكن غالبا تسليط الضوء على المصدر الحقيقي لعدم الكفاية وبالتالي، تعميق تمثلنا للمعطيات اللسانية. ومن الجهة الموجبة، فإن النظرية المصورنة تزودنا، بصفة آلية، بحلول لعدد من المشاكل تختلف عن المشاكل التي وضعت أصلا [لحلها]».

تشومسكي (1957)

الفصل الثالث

إشكال الرتبة والبنية الأساسية للجملة *

معلوم أن من يستعمل اللغة يؤلف بين وحدات لغوية صغرى بهدف بناء مكونات أكبر فمركبات فجمل، إلى غير ذلك. وعملية التأليف هذه تنتظمها رتب تختلف في اللغة الواحدة، وتختلف من لغة إلى لغة أُخرى أحياناً. إلا أن تغيرات الرتبة في اللغة الواحدة، أو في اللغات المختلفة، ليست اعتباطية أو غير محددة، بل هناك ما يدل على وجود قيود على رتب المكونات الكبرى داخل الجمل (من فعل وفاعل ومفعول...)، أو رتب مكونات أصغر داخل المركبات الاسمية أو الحرفية أو الفعلية. ومن أهداف النظرية اللسانية أن تبحث في مجموعة المبادئ التي تقيد الرتب داخل اللغات، لأن كفايتها ليست مرهونة فقط بتخصيص ووصف ما يلاحظ من الظواهر الرتبية، بل أيضاً بحصر ما لا يمكن أن يلاحظ منها.

وإشكال الرتبة إشكال تمثيلي، علاوة على أنّه إشكال نظري، نظراً إلى ما هناك من علاقة في عدد من المدارس اللسانية بين جوهر النظرية ونظرية التمثيل

* هذا العمل تلخيص وتبسيط لما هو موجود في الفاسي الفهري (1975، 1981 ب و 1982 فص.2) وكذلك الفاسي الفهري (1982 ب). والهدف منه تقريب هذه البحوث إلى القارئ العربي، والتذكير ببعض ما ورد فيها من نتائج في إطار نحو توليدي تحويلي، أو إطار نحو معجمي وظيفي. وهذه النتائج يمكن ترجمتها إلى نماذج أُخري، كما فعل البعض بالفعل (انظر على سبيل المثال، لا الحصر، بريچي (1982))، على أن لاننسى بعدها الاستدلالي، ونكتفي بالأُخذ بما ورد فيها من معطيات وتعميمات وصفية. وقد صدرت صيغة أولى لهذا البحث في **تكامل المعرفة**، العدد 9.

النحوي. ففي إطار نموذج من النماذج نجد وسائل تمثيلية واشتقاقية محددة تمكن من وصف الظواهر الرتبية باستعمال مفاهيم لا تأخذ دلالة إلا في إطار النظرية التمثيلية المقترحة.

ففي النماذج التوليدية التحويلية مثلا، نجد قواعد مقولية ترسم السامات المركبية الأُولى للجمل، وتدعى هذه السامات بالبنى العميقة. ونجد قواعد تحويلية تحول هذه السامات إلى سامات جديدة ينتج عنها ما يدعى بالبنى السطحية. ومعلوم أن هذه القواعد تقوم بعمليات صورية محددة ليس لها مدلول دقيق خارج النموذج المقترح، وهي تعالج الرتب بطرق خاصة. فالرتبة الموجودة في البنية العميقة، مثلا، تختلف عن الرتبة الموجودة في البنية الوسيطة أو الرتبة الموجودة في البنية السطحية، علما بأن الرتبة التي يمكن فعلا ملاحظتها هي الرتبة السطحية. ومن هنا يتبين خطأ من يسوي بين مفهوم نظري كمفهوم الرتبة العميقة ومفهوم عفوي غامض كمفهوم الرتبة الأُصلية (basic order)، وهو مفهوم نجده متداولا عند كثير من اللغويين دون تحديد أو تعريف. وغالبا ما يحيل على رتبة طبيعية (natural order) أو غير موسومة (unmarked) دلاليا أو ذريعيا. وبعضهم يتحدث عن الرتبة الطاغية (dominant order)، كما يفعل ذلك Greenberg في أبحاثه عن كليات رتب الكلمات (worder order universals) في عمل تصنيفي (taxonomic) يهدف إلى وضع نمطية لرتب اللغات (word order typology).[1] وقد يحدث أن تكون الرتبة الأُصلية التي يقترحها بعضهم للغة من اللغات هي الرتبة العميقة المقترحة في النماذج التوليدية التحويلية، مما يساهم في تكريس هذا الخلط. وبدهي أن ليس هناك ما يدعو إلى التوحيد بينهما. فكَرينبركَ يعتبر أن

1) لايقدم Greenberg أي تعريف لجل المصطلحات التي يستعملها. فالرتبة الأصلية يمكن أن تعني الرتبة الطاغية إحصائيا (dominant order)، أو غير المشحونة دلاليا أو ذريعيا، أو الرتبة الطبيعية (natural) التي نحتاج إليها لتلافي اللبس (ambiguity)، أو الرتبة التحتية (subjacent order) التي تقابلها رتبة سطحية...الخ. وكذلك الشأن بالنسبة لمفاهيم مثل الفاعل والمفعول. فالفاعل له خصائص متعددة، رتبية وإعرابية وإحالية ومنطقية...الخ. (انظر كَرينبركَ (1963)، پولوم (1977) وكينن (1976)).

الرتبة الأصلية في الانجليزية هي فا ف مف (SVO)، وتشومسكي يعتبر أن هذا أصْلُ الرتبة في الانجليزية بالفعل. إلا أن McCawley اقترح أن تكون الرتبة الأصلية للانجليزية هي ف فا مف (VSO).[2] وقد اعتبر كَرينبركَ أن العربية من نمط ف فا مف، واعتبرتُ هذا أصلَ الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدمته لهذه اللغة.[3] إلا أن تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط.[4] وهناك من يعتقد أن هذه الرتبةَ وسيطةٌ يمكن اشتقاقها من رتبة عميقة من نمط فا ف مف.[5]

1. الرتبة في اللغة العربية

1.1. أصل الرتبة

نفترض أن الرتبة في العربية من نمط ف فا (مف1 مف2)، وهي الرتبة التي ترد في الجمل التالية :

(1) جاء رجل

(2) أكل عمرو تفاحة

(3) أعطى زيد عمرا هدية

2) انظر مككولي (1968).

3) الفاسي الفهري (ن.م).

4) يعتقد تشومسكي (1981) أن القاعدة المقولية (25) صالحة لجميع اللّغات (إذا وضعنا جانباً مسألة الترتيب داخلها) :

(25) ج ← م.س صُرفة م.ف

(صُرفة مقابل inflection، وهو مصطلح من اقتراح الأستاذ السغروشني).وبذلك تكون اللغات من نمط **ف فا مف** غير موجودة، نظرا إلى أن الفعل والمفعول يجب أن ينتظما (في منظور تشومسكي) في مركب واحد هو المركب الفعلي. إلا أن تشومسكي لا يستدل على هذا الموقف. وقد حاولت في أبحاثي أن أثبت أن اللغات من هذا النمط موجودة، وأن العربية لا يوجد فيها مركب فعلي. فافتراضي أن الرتبة في العربية هي ف فا مف ليس شيئا مبتذلا بحيث يمكن أن يؤخذ به دون الإشارة إلى صاحبه، بل هو افتراض له انعكاسات هامة على المستويات المتعددة للنظرية.

5) انظر في ذلك Emonds (1980) الذي يتبنى موقف تشومسكي (1965) في تعريف الفاعل شجريا، وكذلك المفعول، ويقترح عدة قواعد تحويلية للدفاع عن هذا الموقف.

فهذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلا متعديا، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول. وهذا من المؤشرات التي تُشَخِّصُ وجود رتبة من النمط المذكور، إذ لو كان الأمر يتعلق فقط بجمل تحوي فِعْلا لازما لأَمْكَنَ افتراض نوع من قلب الفاعل (subject inversion)، أو نقله، من موضع قبل الفعل إلى موضع بعد الفعل. وهذا ما يحدث، بالفعل، في الدارجة المغربية، حيث نجد التراكيب التالية :

(5) جاو لولاد

(6) لولاد جاو

(7) حمد ضرب دريس

(8) ؟؟ ضرب حمد دريس

فالتركيب (8) في درجة دنيا من المقبولية، إن لم يكن لاحنا تماما، وإن كان التركيب (5) لايطرح أي مشكل. وباعتبار أن المغربية من نمط فا ف مف، فإن الفرق بين (5) و(8) ليس بغريب. أما في العربية الفصيحة، فليس هناك فرق من هذا النوع. وهذا ما يوحي بأن الرتبة في الجمل الثلاث أصلية، وليست مشتقة، لأنه لا نظرية للتحويلات تستطيع افتراض تحويل ينقل الفاعل بين الفعل والمفعول، لأن مثل هذا التحويل لا يكون واقعيا.[6]

ومن المؤشرات على النمطية المذكورة كذلك عدم إمكان اللَّبْس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز، مثل (9) و (10) :

(9) ضرب عيسى موسى

(10) ضرب موسى عيسى

فعيسى فاعل بالضرورة في الجملة الأولى، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة الثانية وعيسى مفعول، مع أن الأمر بخلاف ذلك في الجملة (11)، نظرا لبروز الإعراب :

---

6) سأتحدث عن الرتبة الأصلية هنا لأدل بها على الرتبة التي توجد في السامة المركبية الأولى التي ترسمها القواعد المقولية (قبل الشروع في تطبيق التحويلات).

(11) ضرب عيسى زيد

ومما يوحي بصدق هذه النمطية على العربية كذلك بعض القيود على الإضمار. فالنحاة يذكرون أن مُفَسِّرَ الضمير يجب أن يتقدمه إما لفظا، أو رتبة. فمما يتقدمه لفظا (12)، ومما يتقدمه رُتْبَةً (13) :

(12) ابتلى ابراهيمَ ربُّه

(13) دخل مكتبه زيد

فإن تأخر عن الضمير في الرتبة واللفظ لم يجز :

(14) * ابتلى ربُّه ابراهيمَ

فإذا صح قيد النحاة على الإضمار، وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكرت.[7]

ومن المؤشرات كذلك على أن الجملة العربية يتصدرها الفعل في أصل الرتبة ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل. فالفعل يطابق الفاعل جنسا وعددا إذا تقدم الفاعل عليه. أما إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد :

(15) جاء الأولاد

(16) الأولاد جاؤوا

(17) * جاؤوا الأولاد

فإذا كانت نظرية التطابق كما رسمتها، فإن مثل هذه المعطيات يمكن أن يساهم في بناء الحجة على أن العربية من نمط ف فا مف.[8]

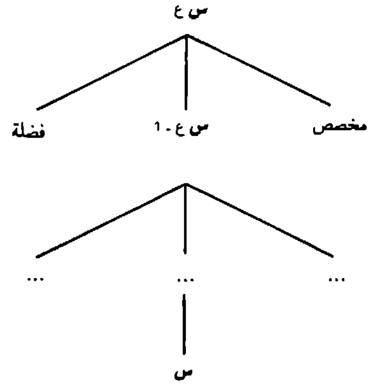
هذا نوع أول من الدلائل يمكن أن يُقَدَّمَ لصالح الافتراض المذكور، وهو لا يعتبر إلا المكونات الواردة داخل الجملة ورُتَبَها. ويمكن استعمال نوع آخر من المؤشرات، يربط الرتبة في الجملة بالرتبة في المركبات الأخرى كالمركبات الاسمية والحرفية والوصفية... الخ. وهذا النوع من الاستدلال صار ممكنا بعد اقتراح تشومسكي نظرية جديدة للقواعد المركبية، وبعد أعمال دجاكندوف وجماعة في

7) انظر الفصل السابع من هذا البحث عن الربط الاحالي والتطابق.

8) ن.م.

إطار ما دعي بنظرية سَ.[9] وهذه النظرية أساسها أن جل المركبات لها بنى داخلية متشابهة مُكَوَّنَة من رَأْسٍ (head)، وَفضَلاَتٍ (complements)، ومُخَصِّصَاتٍ (specifiers)، طبقا للشكل الوارد في (18)، لأن هناك عدة تعميمات تركيبية ودلالية تُوَحِّدُ بين المركبات المختلفة :[10]

(18)



والعربية يرد فيها الاسم رأسا في صدر المركب الاسمي، والحرف رأسا في صدر المركب الحرفي، والصفة رأسا في صدر المركب الوصفي... الخ. فإذا عممنا هذا المبدأ ليشمل الجملة (على اعتبار أن الفعل رأس للجملة) أمكن أن نقول إن الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة، كسائر الرؤوس الأخرى التي توجد في صدر مركباتها.[11] إذن افتراضُ النمطية المذكورة يمَكِّنُنَا من تبسيط القواعد المقولية لِلُّغَةِ العربية وصياغة مبدأ عام ينتظمها، وهذا المبدأ هو :

(19) الرأس في الصدر

وهذا التبسيط له أهمية قصوى بالنظر إلى مشكل الإسقاط، لأن هناك ما يدل على أن الطفل لا يتعلم كثيرا من القواعد المقولية. من جملة ذلك أن

9) انظر تشومسكي (1972) ودجاكندوف (1977) والفاسي الفهري (1980)، وكذلك الفصل الموالي في هذا البحث.

10) لتطبيق هذه النظرية على العربية مع التطوير فيها، انظر الفاسي الفهري (1981 ب و 1982 أ، الفصل السادس).

11) قد نعتبر الفعل رأس ج، وقد نعتبر رأسها هو الصُّرْفة. للاستدلال على كل من الموقفين، انظر الفاسي الفهري (1980) وتشومسكي (1981) وسطول (1981).

النظريات التي تعتمد تفريعا مقوليا محضا (strict subcategorization) من النوع الموجود في تشومسكي (1965) تجد نفسها تُكَرِّرُ في القواعد المقولية ما يوجد في المعجم. ومن المعلوم أن هذا النوع من الحشو (redundancy) يُسْتَحْسَن تلافيه، لأنه يضطرنا إلى افتراض أن الطفل يتعلم نفس المعلومات مرتين، مرة في التركيب، وأخرى في المعجم.

تلك إذن مؤشرات أولى توحي بأن الرتبة في العربية من نمط ف فا مف، وأن ضمن النحو العربي قاعدة مثل (20) :[12]

(20) ج ← ف م.س * م.ح * ...

على أن هذه المؤشرات غير كافية، كما هو معلوم، إذ إن معالجة مشكل الرتبة لا يعني في الواقع سوى وضع نحو شامل للغة يتماشى وهذه الرتبة، نظرا إلى أن ضوابط الرتبة توجد على المستويات المختلفة المكونة للنحو. فهناك عدة مكونات تركيبية أو دلالية أو صوتية تتفاعل مع المكون القاعدي (basic component) لتصفية التغيرات التي تطرأ على الرتبة (من ضمنها المكون التحويلي والمكون الإعرابي والمكون العاملي والمكون المحوري والمكون الذريعي...). وسنعمل في الجزء الموالي على تحليل معطيات التغيرات الرتبية في العربية بشكل يجعل هذا الافتراض في درجة عليا من الورود.

2.1. تغيرات الرتبة ومستويات التحليل

أبواب ثلاثة لابد لكل من يريد أن يبحث في النحو العربي أن يموضع ما يوجد فيها من مواد ومعطيات في إطار النموذج الذي يتبناه للتحليل : باب الابتداء وباب الاشتغال وباب التقديم. وقد كنت أنبه في أولى سنوات تدريسي بالجامعة (ابتداء من 1972) إلى ضرورة الاهتمام بباب الاشتغال إلى جانب البابين

12) علامة * تعني أن هناك عددا من المركبات الاسمية وعددا من المركبات الحرفية.

المذكورين، على الرغم من مواقف المجامع والجامعات العربية (حيث أوصى جلها بإهمال هذا الباب)، واعتقادا مني أن معطيات الاشتغال ضرورية لفهم بنية اللغة العربية، كما أنها ضرورية لمعرفة خصائص كل من الابتداء والتقديم.[13]

من جهة أخرى، يمكن أن نقول إن معرفة العلاقة بين ما أسماه النحاة بالجمل الاسمية وما اسموه بالجمل الفعلية (وما يرتبط بذلك من مفاهيم أخرى كمفهوم الناسخ والفعل الناقص... الخ) ضرورية لوضع قواعد اللغة العربية، بل لوضع أول قاعدة في النحو العربي. وبالفعل، فقد اتجهت في الفصل الثاني من أطروحتي إلى تنظيم المعطيات وتحليلها بشكل يجعل نحو العربية نحوا بسيطا لا يحتاج إلى قواعد بالغة التعقيد، وغير مرغوب فيها من الناحية التصورية أو المنهجية. وسأحاول هنا أن أُذَكِّرَ بجزء من هذا التحليل الذي اقترحته، على أن أعود في مرحلة ثانية إلى الحديث عن الاشتغال.

1.2.1. البنى الاستخبارية

الاستفهام في العربية إما بحروف (الهمزة وهل) أو بأسماء (من، ما، متى...). وتختص الأسماء باستفهام التصور بينما تكون الحروف للتصديق أصلا، وتكون الهمزة للتصور أيضا. وفي منظور النحاة أن هذه الأسماء والحروف لها الصدارة، وإن كان هذا ـ فيما أعتقد ـ غير صحيح في جميع الأحوال. فالأسماء التي أعْتَبِرُها مركبات اسمية أو حرفية أو ظرفية (لأنها تقوم مقامها)، قد تظل في مكان داخل الجملة دون أن تتصدرها، وذلك في نوعين من الاستفهام : الاستفهام ـ الصدى (وهو استفهام يكرر الجملة الخبرية محافظا على الرتبة فيها) والاستفهام المتعدد (وهو استفهام تصوري يَنْصَبُّ على أكثر من مكون). ونجد أمثلة لذلك فيما يلي :

(21) جاء من ؟ (بنبر من)

(22) من ضرب من بماذا ؟

13) انظر الفاسي الفهري (1975) و (1981 ب) و (1982).

(23) فإذا عرفنا من يرجع له الفضل في ماذا أمكن أن نحكم بتبصر

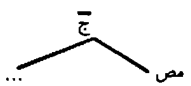
وهذا مما يوحي بأن المركبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية توجد أصلا في داخل البنية الجُمْلِية، ثم تنتقل إلى مكان وَصَفَه بعض النحاة بأنه صَدْرُ الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق.

والواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو مَوْضِعٌ خارج الجملة (خارج ج)، وهو المكان الذي تُوَلَّدُ فيه الحروف المصدرية أو الحروف الناسخة (كأنْ وإنَّ وكذلك حروف الاستفهام : الهمزة وهل). وهذا الموضع هو مص (اختصارا لمصدري، وهو مصطلح نقترحه مقابلا لمصطلح complementizer، علما بأن كلا من المصطلحين يختلف عن الآخر مفهوميا). وهذا الموضع يتم توليده عن طريق القاعدة التالية :

(24) ج̄ ← (مص) ج

وجل الجمل الاستفهامية (باستثناء الصَّدَى) يوجد فيها مص، خلافا للجمل الخبرية التي لا يوجد فيها دائما (انظر المثال (1))، وهي جمل من مرتبة ج̄ (لا ج فقط). ويمثل البنية العامة للاستفهام الرسم التالي :

(25)



فمص هذا يتقدم الفعل، ولكن الموضع (topic) يتقدمه، إذا وجد، ولا يصح العكس :

(26) زيد هل ضربته ؟

(27) زيد من ضربه ؟

(28) * من زيد ضربه ؟

(29) * هل زيد ضربته ؟

(30) ماذا شربت ؟

(31) ابن من رأيت ؟

فموقع أدوات الاستفهام إذا مص، إلى الربض الأيمن لـ جَ، حيث توجد ملحقة (adjoined) بـجَ.[14] فالحروف الموصولات تولد في القاعدة حيث تملأ القواعد المعجمية هذا الموضع بها، وتكتمل البنية التي لا يطرأ عليها تغيير يذكر. أما المركبات (الاسمية أو الحرفية أو الوصفية) فتُوَلَّد أولا في داخل البنية، ثم تنتقل إلى مكان مص (إذا ظل فارغا) في البنية السطحية. وهذا ما يفسر التوزيع التكاملي (complementary distribution) بين حروف الاستفهام وأسماء الاستفهام، إذ يمكن ظهور إما الحرف أو الاسم، ولا يمكن ظهورُهما معا لنفترض أن هذا النقل يتم بواسطة تحويل يمكن صياغته مؤقتا كالتالي :[15]

(32) س ـ مص ـ ص ـ أ [+ م] ـ ع ← 1 ـ 4 ـ 3 ـ أث ـ 5

فهذا التحويل لا ينطبق فقط في البنى الاستفهامية التي خَرَّجَها النحاة على التقديم (كما في المثالين (30) و (31))، ولكنه ينطبق أيضا في البنى التي خرجوها على الابتداء، كما سأبين أسفله. وهو مقيد بقيود يشترك فيها مع التقديم في الجمل الخبرية، وسأتعرض لذلك حين حديثي عن التبئير (انظر تحته).

2.2.1. الابتداء الخبري

الابتداء في الجمل الخبرية عند النحاة لا يقع فقط في «صدر» الجملة أي في الربض أو الضاحية اليمنى، كما في البنية (25)، ولكنه يقع إلى الربض الأيسر :

(33) زيد ضربته

(34) ضربته زيد

(35) زيد أبوه مريض

14) تصبح المركبات الاستفهامية تشومسكي ـ ملحقة (chomsky adjoined)، كما بينت ذلك في الفاسي الفهري (1978 ب).

15) هذه الصياغة تجعل تحويل الاستفهام تحويلا محافظا على البنية (structure preserving transformation) كما الحال عند إيمونز (1976). إلا أن هناك صياغة أبسط قدمها تشومسكي (1977) سأتحدث عنها تحته. أ هنا مقولة كبرى، و[+ م] صفة مشتركة بين أسماء الاستفهام، و أث يعني الأثر الذي تتركه المقولة المتنقلة.

(36) أبوه مريض زيد

(37) رجل في الدار

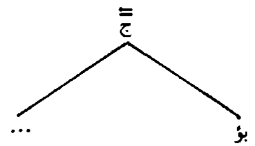
(38) في الدار رجل

والجمل البسيطة مثل (38) يوجد فيها «المبتدأ» داخل ج، بينما الجمل المعقدة مثل (33) يوجد فيها «المبتدأ» خارج الجملة، في موضع أعلى من مكان الموصول، ونعتقد أنه مكان البؤرة (focus)، أو الموضع (topic)، ونَرْمُزُ له بِبُؤ. ويتم رسم هذا الموضع بواسطة القاعدة التالية :

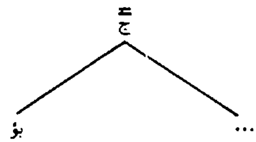
(39) ج̿ ← (بؤ) ج̄

والذي يوحد بين المبتدآت أنها توجد في أرباض ج أو ج̿، كما تبين ذلك البنى التالية :

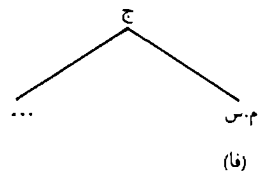
(33 أ)



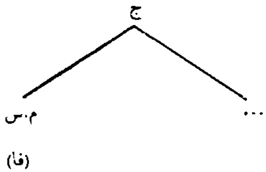
(34 أ)



(37 أ)



(38 أ)



وقد أسلفت أن هذه الخاصية توجد أيضا في الاستفهام، كما تبين ذلك البنية (25) أعلاه. إلا أن هذه الميزة، ميزة الرَّبْضِيَة، لا تميز البنى الابتدائية وحدها في اعتقادي، بل هي ميزة للتقديم والاشتغال أيضا، كما سأبين، وإن كان التقديم والاشتغال لا يحتاجان إلى ارباض غير تلك التي ذكرت. وسأعمل على تقديم جزء من نظرية للرتبة في اللغة العربية تتكفل بتفسير التعميمات الربضية الآتية :[16]

أ) المركب المستفهم عنه يوجد في ربض ج̄ الأيمن

ب) المبتدأ الخبري يوجد :

- في ربض ج̄̿ الأيمن أو في ربضها الأيسر
- في ربض ج الأيمن أو في ربضها الأيسر

ج) المُقَدَّم الخبري يوجد في ربض ج الأيمن.

د) المشغول عنه يوجد في ربض ج̄̿ الأيمن أو في ربضها الأيسر

3.2.1. التبئير

التبئير (focalisation)، كما يسميه البعض، أو الموضعة (topicalisation)، كما يقول بعض آخر، عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى (major category) كالمركبات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية... الخ، من مكان داخلي (أي داخل ج) إلى مكان خارجي (خارج ج)، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة (39)، كما في الجمل التالية :

(40 أ) إياك نعبد

ب) الله أدعو

(41) في الدار وجدته

(42) غدا سنلتقي

---

16) افتراض الربضية يوحد بين تحويلات النقل. فالنقل يكون إما إلى الربض الأيمن أو إلى الربض الأيسر، وميدان النقل هي الإسقاطات ج، ج̄، ج̄̿.

(43) أميتا كان ؟

(44) أما عن زيد فَحَدِّثْ ولا حرج

والمفروض أن هـذه العمليـة التي تجمع بين مكـان داخـل إسقـاط أقصى (maximal projection) هو ج ومكان خارج هذا الإسقـاط، تتم بواسطـة تحويل نقل نصوغه كما يلي :(17)

(45) س - أ - ص ← 2. 1. أث. 3

وصياغة هذا التحويل من المشاكل المطروحة في البحث اللسـاني، لأنـه لا ينطبق بصفة مطلقة، بل هو مقيد بقيود متعددة، يمكن أن نذكر منها :(18)

أ) قيود على المكان المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة

ب) قيود على المكان الهدف

ج) قيود على ميدان التحويل

د) قيود على صورة التحويل

هـ) قيـود على خَرْج التحـويـل، أي البنيـة النـاتجـة عن تطبيـق التحـويـل (output structure).

فبخصوص (أ)، يمكن أن نـذكر عـدة قيود جـزيريـة (island conditions)، أي قيود تجعل من الميدان الذي يحوي المقولة جَزِيرَةً لا يمكن أن تـدخلهـا أو تنطبق فيها القاعدة. ومن جملة هذه القيود بعض القيود التي وضعها روس (1967)، ونـذكر منها : قيـد الجزيرة الميميـة (wh island constraint)، وقيـد المركب الاسمي المعقـد (complex noun phrase constraint)، وقيـد المركب العطفي (coordinate structure constraint)، وقيـد الفرع الأيسر (left branch condition). وهـذه القيود تمنع التبئير

17) هذه الصياغة لا تأخذ بعين الاعتبار القيود على المكان الذي يحط فيه العنصر المتنقل. انظر الهامشين السالفين.

18) هذه القيود وقيود أخرى توجد في الفاسي الفهري (1981 ب و1982 أ).

في التراكيب التالية، على التوالي : [19]

(46) * زيدا مَنْ ضرب (مشتقة من : من ضرب زيدا، بتقديم زيد)

(47) * زيدا أظن الرجل الذي انتقد انتحر (أظن الرجل الذي انتقد زيدا انتحر)

(48) * زيدا انتقدت وعمرا (زيدا وعمرا انتقدت)

(49) * زيدٍ انتقدت أبــا (انتقدت أبا زيد)

ومن جملة هذه القيود القيود التي وضعها النحاة على التقديم، وتحتاج إلى إعادة صياغتها لترجمتها في النماذج الحديثة. من ذلك ما يذكره النحاة من المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وأدوات التحضيض، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول وأدوات العرض :[20]

(50) * زيدا هل رأيت

(51) * زيدا إن لقيت فاكرمه

(52) * زيدا هلا اكرمت

(53) * زيدا لانا احب

(54) * زيدا كم ضربت

(55) * زيدا إني ضربت

19) يمكن صياغة هذه القيود كما يلي :

قيد الجزيرة الميمية :

لا يمكن نقل أي مكون من داخل جزيرة ميمية إلى خارجها

(الجزيرة الميمية جملة في صدرها أداة استفهام أو اسم موصول)

قيد المركب الاسمي المعقد :

لا يمكن نقل أي عنصر يوجد في جملة داخل مركب اسمي إلى خارج هذا المركب الاسمي

قيد المركب العطفي :

لا يمكن **نقل أي** معطوف إلى خارج البنية العطفية

قيد الفرع الأيسر :

لا يمكن نقل م.س يوجد إلى يسار الرأس خارج المركب الاسمي الذي يعلوه

20) انظر محيي الدين عبد الحميد في **شرح ابن عقيل**، ج.2، ص.136.

(56)* زيدا جاء الذي ضربت

(57)* زيدا جاء رجل ضرب

وقد افترض روس أن قيوده الجزيرية كلية وأنها قيود على تطبيق القواعد، وخاصة تحويلات النقل والحذف. إلا أن هذه القيود ليست سوى لائحة طويلة لا يوحد بينها شيء، لوحظت في بعض اللغات كلا أو جزءا، ولكننا لا نرى ما يتنبأ بوجودها، أو يفسرها. فهي قيود بدائية (primitive) يحسن استخلاصها من قيود ومبادئ أعم.[21]

بخصوص (ب)، نذكر أن العنصر المنقول يَحُطُّ في مكان بؤ (وهو المكان الذي يحط فيه الموضع أو البؤرة)، في الربض الأيمن لج، وذلك تمشيا مع نظرية تحويلات النقل التي تفترض أن النقل يكون دائما إلى ارباض الإسقاطات الكبرى (م.س،ج،جَ،جً...)، إلى يمينها أو إلى يسارها، وبذلك نضمن أن أ لن تحط في أي مكان، بل ستحط في المكان الملائم، ألا وهو بؤ. وسنعود إلى الاستدلال على هذا عند الحديث عن التفكيك.[22]

ومن جملة القيود على التحويلات قيود على ميادينها من نوع القيود التي اقترحها تشومسكي (1973) كمبدإ التتابع السلكي (successive cyclicity) ومبدإ التحتية (subjacency). فالتحويلات، كما هو معلوم، تنطبق في أسلاك (cycles)، وتختلف العُجَر السلكية (cyclic nodes) حسب اللغات. فمن العجر السلكية في العربية م.س وجَ وجً، وج أحيانا.[23] ومن القواعد ما ينطبق في سلك داخلي، فيسمى سلكياً (cyclic)، ومنها ما ينطبق في آخر سلك فيدعى بعد سلكي (postyclic). والتتابع السلكي والتحتية مبدآن يقيدان هذا الانتقال عبر الأسلاك، وهما مبدآن يرجعان إلى مبدإ أعم هو مبدأ المحلية (locality principle). فالاستفهام

21) هذا إذا كانت هذه القيود كافية وصفيا بالفعل. إلا أن هناك ما يشكك في ذلك، كما أبين أسفله. انظر تشومسكي (1973) و(1977)، والفاسي الفهري (1978)، وكذلك كاپلن وبريزنن (1982).

22) انظر في هذا الصدد تشومسكي ولاسنيك (1977) وكذلك بالتن Baltin (1978).

23) للاستدلال على هذا، انظر الفاسي الفهري (1978).

مثلا ينطبق في ميدان جُمْلِي واحـد، في جملـة مُـدْمَجَـة (embedded sentence) أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة :

(58) لا أدري من جاء

(59) من جاء ؟

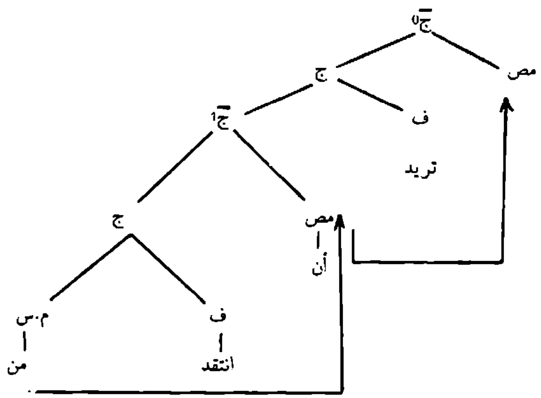
(60) من تريد أن انتقد ؟

(61) من حسبت أن زيدا انتقد ؟

(62) من حسبت أن عمرا يعرف أن زيدا انتقد ؟

فـافتراض التتـابـع السلكي يقر أن «من» في الجمـل (60) و (61) و (62) لا تنتقل في وثبـة واحـدة من المكـان المصـدر (مكـان المفعول) إلى المكـان الهـدف (مكـان الموصول)، وإنمـا تنتقل عبر مص المـوجـود في كـل ج̄ بصفـة سلكيـة، أي بالتدرج من سلك إلى آخر كما يبين ذلك الرسم التالي :

(63)



«فمن» تنتقل من مكان المفعول إلى مكان المصدري في ج̄١ أولا، ثم منه إلى مكان المصدري في ج̄٠ وذلك بالنسبة للجملتين (61) و (62)، حيث تتعدد الأسلاك

24) انظر Grinder (1972).

25) الفاسي الفهري (1980).

الجميلة. ويظل التنقل خاضعا لمبدإ التحتية في البنى المذكورة، وإن كانت الملاحظة السطحية توحي بأنه خارق له.[26]

إلا أن هذا الانتقال المتتابع ليس حرا في اللغات، بل يخضع لقيود أيضا. فمن ذلك أن التدرج لايحدث إلا عبر مص الذي يعتبر بابا للإفلات (escape hatch) في كثير من اللغات. وهناك لغات ليس فيها إفلات ممكن وبالتالي ليس فيها جمل مثل (60) أو (61) أو (62)، وإنما الاستفهام فيها محدود في سلك جملي واحد، كما في (58) و (59). ومن ضمن هذه اللغات الروسية.[27]

القيد الثاني على التتابع السلكي هو انه لايحصل إلا حينما يعمل في المصدري فعل من الأفعال التي تعتبر جُسُورا (bridge verbs)، وهي أفعال نفسية من نوع خاص تُخَوِّلُ للمقولة المنتقلة الإفلات، بينما أفعال أُخرى لا تخول ذلك.[28] من جملة هذه الأفعال الجسور : ظن، حسب، خال، علم، عرف... الخ. قارن بين الجملة (61) والتراكيب التالية :

(64) * من رايت أن زيدا انتقد ؟

(65) * من أخبرتني أن الرجل سب ؟

ومن القيود كذلك على هذا النقل المتدرج أن الموصول يجب أن يكون خبريا لا استفهاميا :

(66) من تظن أن زيدا انتقد ؟

(67) * من تساءلت هل انتقد زيد ؟

ومبدأ التحتية هو مبدأ يحدد عدد الأسلاك التي يمكن أن يعمل فيها التحويل، ويمكن صياغته كما يلي :

---

26) انظر الفاسي الفهري(1978) في صدد شبه خرق لمبدأ التحتية.

27) كوستر (1978).

28) انظر في ذلك Erteschik (1973).

(68) في بنية شجرية :

س ... [... [... ص ...] ... س.
أ ب

حيث أ و ب عجرتان سلكيتان، لا يمكن لأية قاعدة أن تربط بين **س** و **ص**.

مضمون هذا القيد أن العنصر المتنقل لا يمكن أن يخترق أكثر من عجرة سلكية واحدة. ومعلوم أن هذا القيد يمكن أن يستوعب عدداً من قيود روس. فمن ذلك مثلا قيد المركب الاسمي المعقد وقيد الجزيرة الميمية، إذا اعتبرنا أن كلا من ج و جَ عجرتان سلكيتان.(29)

بخصوص (هـ)، يمكن القول إن الصياغة الصورية للتحويلات لم تعد حرة. فمن القيود التي اقترحت على هذه الصياغة استعمال العدد الأدنى من الرموز (minimal factorization)، خلافا للطريقة التي كانت تصاغ بها التحويلات في الأنحاء التحويلية الأولى، وكذلك عدم وضع القيود على التحويل كجزء منه، وهذا ما أدى بتشومسكي إلى صياغة قاعدتين للنقل، واحدة للتبئير، والأخرى للاستفهام، بصفة مبسطة جدا :(30)

(69) انقل م (move wh)

(70) انقل م.س (move NP)

وفي مرحلة ثانية، اقترح تشومسكي توحيد هاتين القاعدتين في قاعدة واحدة :

(71) انقل أ (move α)، أ مقولة كبرى

واقترنت هذه الصياغة الجديدة للقواعد بتنظيم جديد لدور مكونات النحو، إذ أصبح المكونان الدلالي والصوتي يقومان بدور مَصَافٍ (filters) على البنى الناتجة عن تطبيق التحويل. فلا أحد يعتبر أن القيود على التحويلات يجب أن

29) للاستدلال على سلكية ج و جَ في العربية انظر الفاسي الفهري (1978 ب).
30) انظر في هذا الصدد بريزنن (1976) وتشومسكي (1977).

تصاغ رُمَّتَهَا في المكون التحويلي، بل هناك إحساس مشترك بوجود هذه القيود في مكونات أُخرى، ومن ضمنها المكون المنطقي والمكون الذريعي، وهو اتجاه في تنظيم النحو أصبح يعرف بالاتجاه القالبي (modular). خذ لك مثلا التركيب التالي، وهو تركيب يوجد فيه تبئير خارج بنية استفهامية :

(72) * الله من دعا ؟ (بنصب اسم الجلالة. أصل الجملة : من دعا الله ؟)

(73) * زيدا هل ضربت ؟

مبدئيا، ليس هناك ما يمنع أن ينتقل المركب الاسمي المبأر من مكان المفعول إلى موضع بؤ، على افتراض ان النقل يقع في مرحلة واحدة.[33] ومع ذلك، يُمْنَعُ هذا التركيب بقيود على البنية الناتجة، بواسطة قيد على الربط الاحالي، وبالضبط على المراقبة المكونية،[34] قيدٍ محلي يُقِرُّ بأن الربط يمكن أن يتم في إسقاط مؤاخ (adjacent) للعنصر المراقِب ولا يمكن أن يتم في إسقاط أسفل أو تحتي (subjacent). وبالفعل، نجد في هذا التركيب أن المركب الاسمي (الأَثر) لا يوجد في إسقاط مؤاخ لزيد (أو الله). فهناك إسقاطان، ج و جَ، والأَثر يوجد تحت جَ (لا تحت ج)، ونفس الشيء ينطبق على جملة مثل (74) :[35]

(74) * زيدا إني ضربت

وبالعكس من ذلك، نجد جملا مثل (75)، يتم فيها الربط الاحالي في الإسقاط المؤاخي (لأَن العجرة الفارغة لا تعتبر، بموجب مواضعة التشذيب (pruning convention)) :[35]

(75) زيدا ضربت

31) تشومسكي (1979).

32) انظر تشومسكي (1981) والفاسي الفهري (1981).

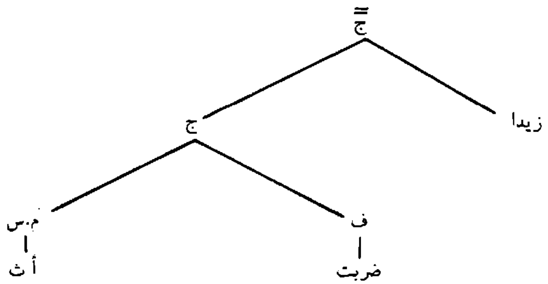
33) اللهم إلا إذا افترضنا أن قاعدة التبئير من نمط **انقل م**، لا **انقل م.س.** فحينذاك يكون مرورها بمص ضروريا.

34) انظر الفاسي الفهري (1981)، والفصل السابع من هذا البحث عن الربط الاحالي.

35) ن.م.

وبنيتها، بعد التشذيب، كما يلي :

(76)



من جهة أُخرى، يمكن أن نمنع بنى مثل (74) بموجب قيد على توارث الإعراب (case inheritance). فمن المعلوم أن زيدا في البنى المبأرة يرث إعراب المفعول، ولا يمكن أن يأخذ إعرابا آخر، بدليل أن البنية التالية لاحنة، لأن زيدا فيها مرفوع :

(77)* زيدٌ ضربت

فمن الممكن أن نتصور أن زيدا في الأمثلة اللاحنة لم ينقل إلى مكان البؤرة، وإنما وجد فيه أصلا (أي وجد هناك في البنية العميقة). وبما أن زيدا يراقب مكان المفعول، يجب أن يرث الخصائص الوظيفية للمفعول ومن ضمنها الإعراب. إلا أن توارث الإعراب مقيد بقيد محلي كذلك، وهذا القيد يجعل التوارث ممكنا من الإسقاط المؤاخي، لا من إسقاط تحتي.[36]

ليس هناك، مبدئيا، ما يجعلنا نفضل المقاربة القالبية على المقاربة التي يسميها پوسطل بالمقاربة المنسجمة (homogeneous)، والتي قدمت بعض خطوطها أعلاه.[37] إلا أن مزايا هذه المقاربة تبرز باعتبار البعدين النظري والتجريبي.

خذ لك مثلا قيدا جزيريا مثل القيد الذي يقر أن ما بعد الناسخ لا يمكن أن يتقدم (= أن يبأر في تحليلنا). هذا القيد يصف لحن جمل مثل (74)، فيما

---

36) في صدد المحلية، انظر الفاسي الفهري (1980) وكوستر (1978).

37) پوسطل (1972).

يبدو، ولكنه في نفس الوقت يخطئ جملا مثل (60) و (61)، وهي جمل غير لاحنة. فإذا كان هناك فرق بين هذه الجمل، كما أعتقد ذلك (وكما يوجد في لغات أُخرى)، فإن القيد يصبح غير لائق وصفيا، ويجب اللجوء إلى قيد آخر (أو قيود أُخرى) لتفسير الفرق بين هذه الجمل. والتفكير في هذا القيد يمكن أن يتم إما في إطار مقاربة تحويلية، فنقول مثلا إن زيدا في (73) أو في (74) ينتقل إلى مكان المصدري، ولا يستطيع الإفلات منه لعدم وجود جسر (bridge) يتقدمه، لأن الإفلات مرهون بوجود جسر يبيحه. ويمكن أن نقترح تخريجا آخر في إطار مقاربة تأويلية غير تحويلية) للتبئير، فنقول إن الربط الاحالي (أو المراقبة المكونية) يتم بنوع من التتابع من مصدري إلى مصدري (كما يحدث في تطبيق التحويل). إلا أن التسرب عبر الموصولات لا يباح إلا في حالة وجود جسر كالأفعال الجسور التي ذكرنا. فشرط الجسْر، كيفما أولناه (تحويليا أو تأويليا)، هو الذي يبيح جملا مثل (60) و (61)، ويُخْرِج جملا مثل (73) و (74).

يمكن إذن أن نجمل بعض خصائص التبئير / الموضعة فيما يلي :

أ) يجمع التبئير بين محلين، واحد داخل الإسقاط، والآخر خارجه.

ب) يقع في الجمل المدمجة والجمل الرئيسية.

ج) يمكن أن تنتقل البؤرة في مسافة بعيدة (إسقاطات متعددة).

د) هذا الانتقال (تأويليا كان أو تحويليا) يخضع لمبدإ التتابع السلكي ومبدإ محلي كمبدإ التحتية.

هـ) تنتقل البؤرة إلى الربض الأيمن لج.

و) لا يترك هذا النقل أثرا ضميريا، وإنما يكون المكان المصدر فارغا.

ز) ترث البؤرة إعراب الأثر.

4.2.1. بعض النتائج : الخفق والتبئير

بالإضافة إلى تغيرات الرتبة التي تحدث قبل الفعل، والتي يصورها تحويل التبئير، هناك تغيرات تحدث بعد الفعل وتغير محليا رتب الفضلات، كما هو ممثل

في الجملة التالية :

(78) ضرب الولدَ زيد

وفي اعتقادي أن مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدة خصائص، وهناك قاعدة من نوع خاص، تضبط هذا النوع من التغيير في الرتبة، هي قاعدة خفق (scrambling) ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات (sister nodes). فخفق الظرف ممكن تبعا لهذين الشرطين، كما يبين ذلك التركيب (79)، بالمقارنة مع (80)، ولكنه لا يمكن أن يَعْبُرَ حدود الإسقاط الواحد إلى غيره، كما يبين ذلك لحن (81) و (83)، بالمقارنة مع (79) و (82) : [38]

(79) جاء البارحة كثير من الرجال
(80) جاء كثير من الرجال البارحة
(81) * جاء كثير البارحة من الرجال
(82) كم تظن أن زيدا تزوج من النساء ؟
(83) * كم تظن من النساء ان زيدا تزوج ؟

ومعلوم أن التبئير ليس له هذه الخصائص التركيبية، إذ هو غير محدود في إسقاط واحد، وهو لايجمع بين عجرتين أختين، بل يجمع بين موقع خارجي وموقع داخلي.

وهذا الاختلاف في التركيب بين التبئير والخفق يلازمه اختلاف في البنية المنطقية لكل من التركيبين، كما هو مبين أسفله بالنسبة لخصائص التسوير(quantification)، مما يبين أن تسوية البلاغيين العرب لبنى التقديم المختلفة غير صالحة.[39]

38) قد تؤول بعض هذه البنى على الزحلقة، لا الخفق. انظر الفاسي الفهري (1978 ب).

39) انظر مثلا موقف الجرجاني في الدلائل، حيث لا يفرق بينهما.

5.2.1. حيز التسوير والتبئير والخفق

بالنظر إلى عدد من البنى التي نعتبر أن فيها نوعا من التسوير كالنفي والحصر والاستفهام، نجد تراكيب الخفق لها خصائص الجمل البسيطة (من مستوى ج أو ج̄)، في حين أن البنى التبئيرية لها خصائص البنى المعقدة (الجمل من مستوى ج̿) كالبنى التفكيكية.

ففي النفي نجد أداة نفي خاصة تربط (أو تقيد) لفظا خاصا بالنفي، أو سورا فارغا. لنفرض أن أداة النفي واللفظ المربوط لهما خصائص منطقية مماثلة للسور (quantifier) والمتغير المربوط (bound variable) على التوالي. من الألفاظ الخاصة (forclusifs) : أحد، شيء،قط...الخ. ومن الأسوار الفارغة ما يوجد في رأس مركب اسمي بجانب فضلة يَسْبِقها حرف الجر «من». فحين نضع هذه الألفاظ الخاصة أو الأسوار الفارغة في الجمل المثبتة (affirmative) يكون الناتج لاحنا :

(84) ما رأيت أحدا

(85) لم أقل شعرا قط

(86) لا أريد شيئا

(87) ما رأيت من رجل

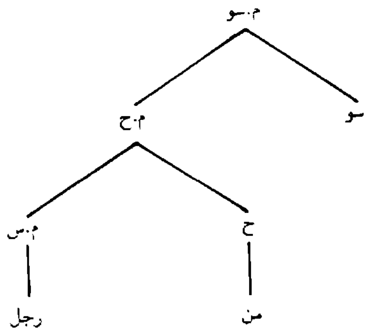
(88) * رأيت أحدا

(89) * رأيت من رجل

فالتركيبان (88) و (89) مرفوضان منطقيا، لأن المتغيرات غير المربوطة (unbound variables) أو المطلقة لا تؤول. والتركيب (88) مثلا له تمثيل منطقي (logical representation) يحول فيه «أحد» (في القراءة الواردة) إلى متغير لا يربطه سور. والتركيب (89) مرفوض لنفس السبب إذا اعتبرنا ان «من رجل» لها البنية التالية : [40]

40) سو = سور. للاستدلال على هذه البنية انظر الفاسي الفهري (1978 ب) و(1981 ب).

(90)



هذه الألفاظ الخاصة والأسوار الفارغة محدودة التوزيع، ولا ترد في البنى التبئيرية أو البنى التفكيكية، لأن العجرة بؤ تقع حاجزا في وجه التسوير. فتسوير النفي إذا وجد فيها لا يمتد إلا إلى البؤرة أو الموضوع، ولا يتعداها إلى مكونات داخل الجملة. وهذا ما يفسر لحن التراكيب المفككة التي توجد فيها أسوار فارغة أو ألفاظ خاصة :

(91) ما أنا ضربت زيدا

(92) * ما أنا قلت شعرا قط

(93) * ما أنا أكلت اليوم شيئا

(94) * ما أنا رأيت من رجل

ونفس المعطيات نجدها في التبئير :

(95) ما زيدا ضربت

(96) * ما زيدا ضرب أحد

(97) * ما زيدا ضربت قط

ونجد معطيات مماثلة في بنى الحصر والاستثناء :

(98) ما ضربت إلا زيدا

(99) * ما أنا ضربت إلا زيدا

فكيف تتموضع بنى الخفق بالنسبة للتسوير، هل هي كالجمل المبأرة، أو كالجمل البسيطة ؟ الجواب هو أنها كالجمل البسيطة، وأن تقديم المفعول بعد الفعل لا يغير ميدان التسوير :

(100) ما ضرب عمرا إلا زيد

(101) ما ضرب زيدا أحد

(102) لم يشب تفكيرَهُ شائبٌ قط

وحيز الاستفام يخضع للضوابط التي قدمناها في النفي والحصر. فالاستفهام محدود في البؤرة في التفكيك والتبئير. أما ما بعد البؤرة فهو مثبت، بينما الاستفهام في الجملة البسيطة يمتد إلى جميع مكوناتها :

(103) أزيدا تضرب ؟

(104) أأنت بنيت الدار ؟

(105) أبنيت الدار ؟

وكلازمة لهذا، نجد أن التراكيب المفككة أو المبأرة لا تقبل لفظا خاصا من الألفاظ السالفة الذكر، بينما تقبل ذلك الجمل البسيطة :

(106) أقلت شعرا قط ؟

(107) هل رأيت أحدا هذا الصباح ؟

(108) * أأنت قلت شعرا قط ؟

(109) * أزيدا رأيت قط ؟

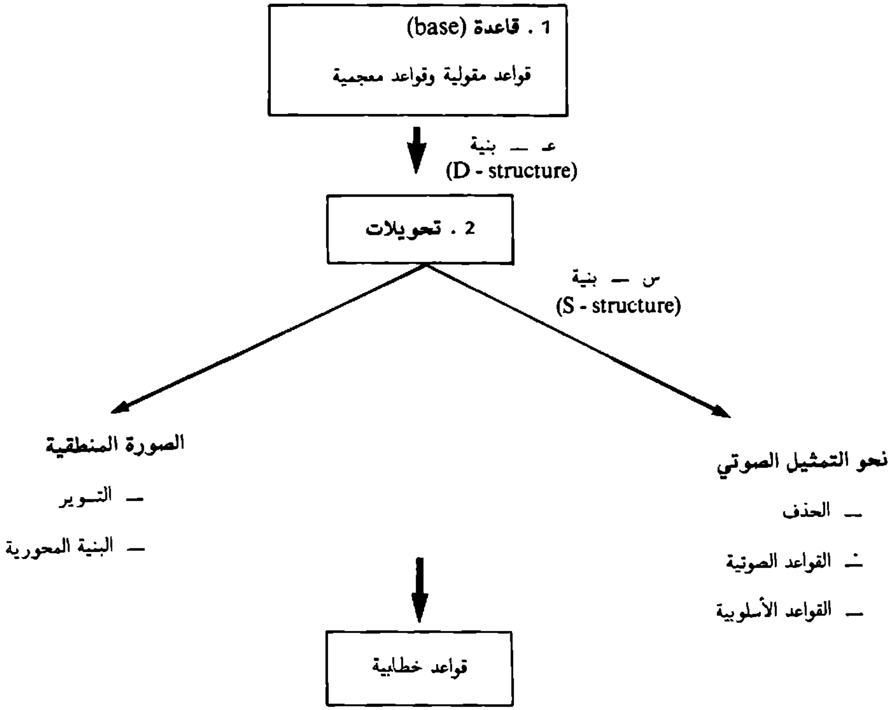
(110) * أزيدا رأى أحد هذا الصباح ؟

ونجد تراكيب الخفق تسلك طريق الجمل البسيطة لا الجمل المبأرة :

(111) هل رأى زيدا البارحة أحد ؟

قاعدة الخفق لا تؤثر، إذن، بشكل يذكر في الصورة المنطقية للجمل ولذلك يمكن اعتبارها قاعدة أسلوبية، لا تحويلية، ويمكن تبني الصورة العامة التالية

للنحو، حيث قواعد الخفق (أو القواعد الأُسلوبية) موجودة في المكون الصوتي، لا في المكون التركيبي :[41]



6.2.1. التفكيك

التفكيك نوعان باعتبار الجهة : تفكيك إلى اليمين، كما في الجملة (112)، وتفكيك إلى اليسار، كما في الجملة (113) :

(112) زيد ضربته

(113) ضربته زيد

---

41) للمزيد من خصائص القواعد الأسلوبية، انظر Rochemont (1978).

وقد كانت البنى التفكيكية، شأنها شأن البنى التبئيرية، تولد في الأنحاء التوليدية الأولى عن طريق تحويل نقل كذلك، ينقل العنصر المفكك (dislocated)، أي «زيد» في الجملة المذكورة، من موقع داخلي إلى موقع خارجي، ويترك مكانه أثرا ضميريا. وقد لاحظ روس (1967) أن التفكيك، خلافا للتبئير، لا يخضع للقيود الجزيرية التي اقترحها. ونذكر في هذا الصدد الأمثلة التالية :

(114) زيد لقيت الرجل الذي انتقد أباه

(115) زيد هل تعرف من انتقده ؟

(116) زيد رأيت عمرا والذي ضربه

وبناء على هذا، اقترح روس (1967) أن تصنف التحويلات إلى صنفين : قواعد باترة (chopping rules) كالتبئير مثلا، حيث لا نجد أثرا بارزا، وقواعد ناسخة (copying rules) كالتفكيك، حيث نجد نسخة أو أثرا ضميريا للمقولة المنتقلة. والنوع الأول يخضع للقيود على التحويلات والنوع الثاني لا يخضع لها.

وقد بينت في بعض أعمالي أن المقاربة التحويلية للتفكيك غير لائقة لعدة أسباب، واننا نحتاج إلى قواعد مقولية من نوع (39) لتوليد هذه البنى بدءا في البنية العميقة. من هذه الأسباب أن المكان المصدر لا يشغله دائما ضمير كما هو الشأن في الجمل التالية :

(117) زيد نعم الأب

(118) السمن منوان بدرهم

(119) أما الوقاحة فشيء منتشر في العباد

(120) أما عن السرقات فالحديث طويل

(121) أما الحياء فذلك ما ينقصهم

(122) أما الانتخابات فمهزلة تضاف إلى أخر

فهذه الجمل لا يمكن أن نلجأ في رسمها إلى قاعدة ناسخة تخلق نسخة ضميرية من البؤرة (أو الموضع) في المكان المصدر، بل لا بد من توليد العنصر المفكّك في

مكان يوجد أصلا خارج ج. وذلك ما تفعله القاعدة (39). فالداعي إلى افتراض مثل هذه القاعدة أصلا هو وجود جمل مثل الجمل السابقة.

وهذه المقاربة القاعدية للتفكيك (basic approach) تجعل القاعدة الأساسية التي نحتاج إليها قاعدة تأويلية، لا تحويلية. وهي قاعدة حَمْلٍ (predication) من النوع الذي دعا إليه تشومسكي (1977). وأغلب الظن أنها قاعدة تنتمي إلى نحو الخطاب (discourse grammar)، لا إلى النحو الجُمْلِي (sentence grammar)، أو إلى المكون الذَّرَعِي (pragmatic component) الذي يجب أن يحدِّد نوع الصلة الضرورية بين الموضع / البؤرة وبين مركب اسمي يوجد داخل الاسقاط المؤاخي. وبهذا يصير «خرق» هذه القاعدة للقيود على التحويلات شيئا طبيعيا، لأنها ليست قاعدة تحويلية، فليس هناك ما يدعو إلى أن تحترم هذه القيود.[42]

غير أن الحجة في قاعدية التراكيب الموجودة في (117) إلى (122) لا تكفي وحدها للحكم بقاعدية جمل مثل (112)، إذ يمكن مبدئيا توليد التراكيب المذكورة قاعديا وتوليد تراكيب مثل (112) تحويليا. وللحكم بقاعدية جمل مثل (112)، نحتاج إلى استدلال طويل ومعقد يرتكز إلى مقياس البساطة (simplicity) في النظرية العامة والنظريات الفرعية المرتبطة بها. من هذه النظريات الفرعية : نظرية للإعراب ونظرية للضمائر ونظرية للتحويلات. فمن الأهداف المنهجية للنحو التوليدي التحويلي الحد من قوة التحويلات حتى يصير لها مدلول تجريبي. وفي إطار هذا الحد، فإن نظرية للتحويلات تتضمن قواعد ناسخة من النوع الذي ذكره روس تكون ضعيفة، لأنها تمكن التحويلات من خلق مواد معجمية (كالضمائر). أيضا، تقييد التحويلات بمبادئ مثل مبدإ التحتية ومبدإ التتابع السلكي يجعل القواعد الناسخة لا تنتمي إلى طبقة التحويلات. أما بخصوص الإعراب، فإن من مؤشرات المقاربة التحويلية أن يطابق إعراب المكان الهدف إعراب المصدر، وهذا غير متوفر في البنى التفكيكية. فالتفكيك يكون

42) الفاسي الفهري (1978) وتشومسكي (1977).

دائما بالارتفاع، سواء كان المكان المصدر مجرورا أو مرفوعـا، وهو يخـالف التبئير في هذا :

(123) زيد ضربت غلامه

(124) زيد مررت به

تلك خصائص وقيود تركيبية صورية على التفكيـك إلى اليمين، وهي تقـابل خصـائص التفكيـك إلى اليســار في لغــات أُخرى (left dislocation). وهنــاك قيـود منطقية تخضع لها البنيـة النـاتجـة (output structure). من ذلـك قيود على إحـاليـة العنصر المفكك. فبعض النحاة اشترط فيه التعريف، ولكن هذا غير صحيح. فالعنصر المفكـك يمكن أن يكون نكرة، فيكون جنسيـا (generic)، أو مُعَيَّنـاً نوعيـا (specific)، أو إشـاريـا (deictic)... الخ. والقيـد الوحيـد هو ألا يكـون المفكـك غير معين (non specific)، ومعلوم أن غير المعين ليس إحاليا البتة :

(125) بقرة تكلمت

(126) رجل جاءني في هذا الصباح

(127) أُستاذ في الجامعة لا يمكن أن يرغب في مثل هذه المسؤولية

(128) رجل دولة أتظنه يقبل على هذا ؟

(129) جاسوس طلعت علينا الأنباء بوفاته

(130) بقرة ما أظن أن بِوُسْعِها أن تتكلم

ففي كل هذه المواضع نجـد العنصر المفكـك غير مُعَرَّف، ومع ذلـك فـالجمل مقبولة في القراءات المذكورة، وفي القراءة التبئيرية كذلك، بنبر العنصر المفكـك. وهذا يبين خطأ من يقول بمعرفية العنصر المفكك، كما بينت ذلك في أعمالي.

وهذا القيد، قيد التعيين، لا يختص به التفكيـك، بل يوجـد أيضـا في الجمل الرابطية :

(131) قرد جالس

(132) جاسوس مقبل

ومما لاشك فيه أن هذه القيود على البنى المفككة والبنى الرابطية ذات طبيعة منطقية، من جهة، وذريعية خطابية، من جهة أخرى. إلا أنه ليس هناك علاقة أحادية بين البنية التركيبية، من جهة، والبنية الذريعية الخطابية، من جهة أخرى. ومن الخطإ أن نعتبر العنصر المفكك محورا (theme) بالمعنى الوظيفي، كما يفعل البعض، لأن العنصر المفكك في الجمل المذكورة تقابله وظائف ذريعية خطابية ثلاث، حسب التأويل المنطقي والظروف المقامية : موضع (topic) أو بؤرة (focus) أو محور (theme).[43]

ونشير أخيرا إلى أن وجود بنى تفكيكية إلى اليسار مثل (113) يضطرنا إلى تعديل القاعدة (39) إلى (133) :

(133) ج̿ ← (بؤ) ج̄ (بؤ)

ويشترك التفكيك إلى اليسار مع التفكيك إلى اليمين في عدة خصائص، ويختلف في خصائص أخرى. فمما يشترك فيه وجود رابط ضميري (أحيانا) يتحكم فيه المُفَسِّر. وهذا ما يجعلنا نفرق بينه وبين البدل مثلا. فالتركيب (134) تفكيكي، والتركيب (135) بدلي :

(134) ضربني أخوه زيد

(135) أعجبني زيد علمه

ومما يختلف فيه مع التفكيك إلى اليمين أن المفكك لا يحتاج إلى أن يكون معينا، كما في الجملة التالية :

---

43) هذا الخطأ واضح في أعمال سيمون ديك مثلا. فبعد أن يعرف المحور تعريفا ذريعيا، وكذلك الذيل، يقول (ديك، 1978، ص.130) :

«I shall assign the pragmatic function theme to left dislocated constituents, and the pragmatic function tail to right dislocated constituents».

فهو يسوي بين المحور theme والعنصر المفكك إلى اليمين، من جهة، وبين الذيل tail والعنصر المفكك إلى اليسار، من جهة أخرى. وهي تسوية تفسد موقفه الذريعي، لأن التعاريف الذريعية في واد والوسائل التمثيلية نجعلها كافية للوصف في واد آخر. بل إن الأمر يصبح مجرد ترجمة مصطلحية (terminological)، لأن الخصائص المعتمدة للتفريق بين هذه الوظائف الذريعية هي خصائص نحوية صورية، وليست خطابية ذريعية.

(136) قصدك ولده محتاج

إذن المفكك إلى اليسار لا يحتاج إلى أن يكون إحاليا (referential)، وهذه الخاصية يتقاسمها مع العنصر المزحلق (extraposed)، كما أبين تحته.(44)

7.2.1. الافتراض الرابطي

إلى جانب الجمل الاسمية التي حللناها في إطار التفكيك، هناك جمل اسمية بسيطة (أو غير مركبة) من النوع التالي :

(137) الهرم مرتفع

(138) أمريض أنت ؟

(139) السكر من القصب

(140) السفر صباحا

(141) في الدار رجل

(142) زيد أستاذ

وهذه الجمل تطرح عدة إشكالات، منها أن القاعدة (20) لا ترسمها فيما يبدو. فكيف يتم إذن توليدها ؟ ومنها إشكال الرتبة داخلها. متى يوجد المركب الاسمي، مثلا، في الربض الأيمن، ومتى يوجد في الربض الأيسر ؟ وهل هناك قيود على الرتب المختلفة ؟

قاعدة مقولية واحدة

من الممكن أن نتصور أن العربية لها قاعدتان مقوليتان مختلفتان، واحدة ترسم الجمل الاسمية والأخرى ترسم الجمل الفعلية، أي أننا نحتاج إلى قاعدة مثل (143)، إلى جانب القاعدة (20) :

(143) ج ← م.س { م.و / م.ح / ... }

---

44) هناك فروق صورية أخرى بين التفكيكين يذكرها روس (1967).

وهاتان القاعدتان يمكن أن تُوَحَّدا في قاعدة معقدة واحدة تحتم على الطفل أن يختار بدءا بين بنيتين (بنية اسمية وبنية فعلية)، كما في (144) :

(144) ج ← { ف / م.س ... }

ليس هناك ما يطعن في مثل هذه القواعد من الناحية الوضفية الصرفة، وهي قاعدة تترجم إحساس النحاة بوجود بنيتين مختلفتين في العربية. إلا أن نظرية القواعد المقبولية التي نحتاج إليها لابد وأن تضع مثل هذه القواعد من بين القواعد غير الطبيعية (unnatural)، وغير المرغوب فيها. ونحن نرفض مثل هذه القاعدة في إطار استراتيجية البحث التي تبنيناها، والتي تجعل من اللغة العربية لغة طبيعية من بين مثيلاتها من اللغات الطبيعية الأخرى.

وبالفعل، فقد لجأنا إلى افتراض آخر ينفي عن اللغة العربية (أو اللغات التي توجد فيها جمل بدون فعل في السطح كاللغة الروسية) أن تكون لغات معقدة، أو غير طبيعية. وهذا الافتراض هو ما أسميناه بالافتراض الرابطي (copulative hypothesis). وهو افتراض يوحد بين الجمل التي اعتبرت اسمية وتلك التي اعتبرت فعلية. وهذا الافتراض يعني أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة (أو رابطية)، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة، كما في الجمل التالية :

(145) كان في الدار رجل

(146) كان الرجال مجتمعين

(147) كان حسين ملكا

(148) كان زيد في الدار

فهذا الفعل الرابطة، مزودا بصفات الجهة (aspcct) والزمن (tense)، يظهر في السطح، وقد لا يظهر حين وجود صفات أخرى. وبنية الجمل الرابطية أساسا ما يلي :

(149) (رابطة) م.س. أ، (أ مقولة كبرى ليست بمركب فعلي).

ومعلـوم أن هـذا الافتراض لـه مـا يبرره، كمـا هـو مفصـل في أعمـالنــا.[45] وعلى هذا تصبح قاعدة الجملة في اللغة العربية كما يلي :[46]

(150) ج ← (ف) م.س أ، أ مقولة كبرى

فــإذا صـح هــذا الافتراض، يكـون المركب الاسمي المـوجــود في (137) أو (139) فاعلاً. وبالفعل، فهناك مـا يـدل على أن هـذا المركب فـاعل، بـاعتبـار خصـائصـه الإعرابية (إذ هو مرفوع) والرتبيـة (في الرتبـة الأولى بعـد الفعل) والإحـاليـة (حيث يراقب فاعل الصفة، أو الفضلة بصفة أعم).

الإحالية والرتبة

الجمـل المـوجـودة في (139) تختلف عن جمـل مثــل (141) من النــاحيــة التركيبية والمنطقية الدلالية. فمن الناحية التركيبية، الجمل الأولى قاعديـة (basic) في حين أن الجمل الثانية يمكن اعتبارها مولدة بقاعدة زحلقة (extraposition) إلى الربض الأيسر للجملة. ويمكن صياغة هذه القاعدة كما يلي :

(151) س ـ م.س ـ ص ← 1 ـ أث ـ 3 ـ 2

والجمل التي فيهـا زحلقـة تختلف عن الجمل الأخرى منطقيـا. فهـذه الجمـل وجودية (existential) أو تقديمية (presentative)، لأن فيها إخبـارا بوجود ذات يـدل عليهـا المركب الاسمي الـذي يوجـد إلى يسـار الظرف. والوجود هنـا يتعلق بوجود عضـو من طبقـة معينـة لا بـوجـود فرد. وهـذه الـدلالـة مرتبطـة بمفهـوم الإحـاليـة (referentiality)، لأن المركب الاسمي المزحلق في الجمل الوجودية لا يكون دائمـا إحاليا، ويمكن أن يكون غير معين (non specific)، كما في إحـدى قراءات (141). ولا يمكن أن يكون المزحلق معرفا، كما يدل على ذلك لحن الجملة التالية :[47]

(152) * في الدار الرجل

---

45) انظر الفاسي الفهري (1981 ب و 1982 أ).

46) يمكن أن نتصور أن الفعل اختياري في (150). ويمكن كذلك أن نتصور أن جميع المكونات في القواعد المقوليـة اختيـارية، وأن المكون الدلالي يلعب دور المصفاة بالنسبة للبنى المرسومة عن طريق القواعد المقولية.

47) يمكن أن يفسر لحن هذه الجملة نحويا أو ذريعيا (انظر الفاسي الفهري 1981 ب).

والجمل من نوع (137) أو (139) جمل حَمْلِيَة (predicative)، لأن فيها حملا على الفاعل. والفاعل إحالي (referential) عامة في هذه البنية. ونجد له خصائص مشابهة للعنصر المفكك باعتبار الإحالية، فهو يكون جنسيا (generic) أو معينا (specific). ويكون كذلك إشاريا حضوريا (deictic)، ومعرَّفا عَهْدِيّاً (anaphoric)... الخ، كما في الأمثلة التالية :

(153) بقرة مقبلة

(154) بقرة بجانبك

(155) جاءني بكتاب. الكتاب ممزق

ولكنه يختلف عن المفكك في كونه يحمل وظيفة داخلية، وظيفة الفاعل، وهي وظيفة تقترن في هذه البنى، كما بينت، بصفة المراقب (controller).

وكما توجد جمل خبرية رابطية، توجد كذلك جمل استفهامية. ويقع فيها نقل المركب الاسمي الاستفهامي إلى مكان الموصول، كما في الجمل التالية :

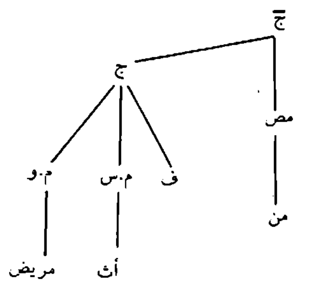
(156) كيف الحال ؟

(157) من أنت ؟

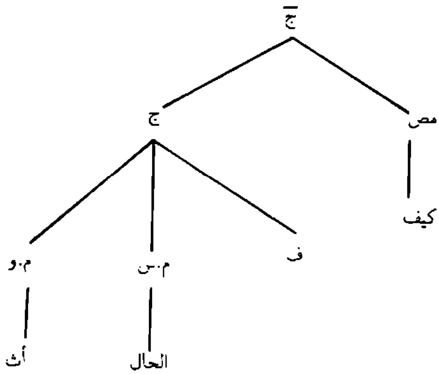
(158) من مريض ؟

فهذه الجمل تختلف عن الجمل الخبرية في كون المركب الاسمي المُصَدَّر لا يوجد في ربض ج، أي لا يحتل مكان الفاعل، وإنما يوجد في ربض جَ، كما تبين ذلك البنى السطحية التالية :

(158 أ)



(156 أ)



الجمل الموصولة والافتراض الرابطي

وتـدخل أيضـا في البنى الرابطيـة الجمل التي تحوي صلـة، مبتـدأ كـانت أو خبرا. فمن النوع الأول (159) و (160)، ومن النوع الثاني (161) و (162) :

(159) زيد الذي دعاني

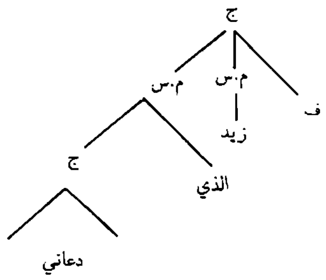
(160) زيد المنطلق

(161) الذي دعاني زيد

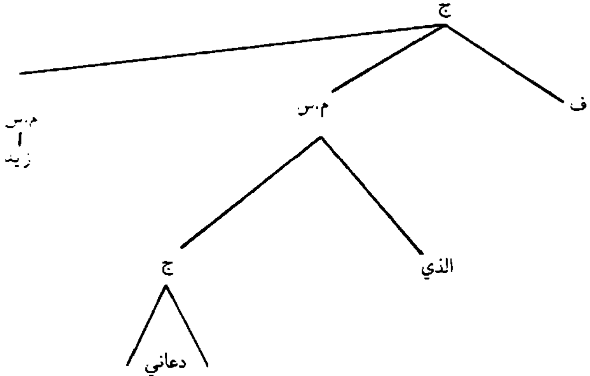
(162) المنطلق زيد

ومعلوم أن النوع الأول مختلف في تأويله عن النوع الثـاني. فزيـد في النوع الأول فاعل، وهو في النوع الثاني فضلة محمولة على الفاعل، والفاعل هو الصلة (بما فيهـا الموصول)، كما يبين ذلك الرسمان التاليان :

(159 أ)



(161 أ)



الاستفهام الضميري

الاستفهام في العربية نوعان : استفهام بدون ضمير، كما في (163)، واستفهام بضمير، مثل (164) و(165) :

(163) بمن مررت ؟

(164) من مررت به ؟

(165) أَيُّهُمْ رأيته ؟

ويحدث أن يتوسط بين العنصر الاستفهامي والجملة اسم موصول، كما في الجملة التالية :

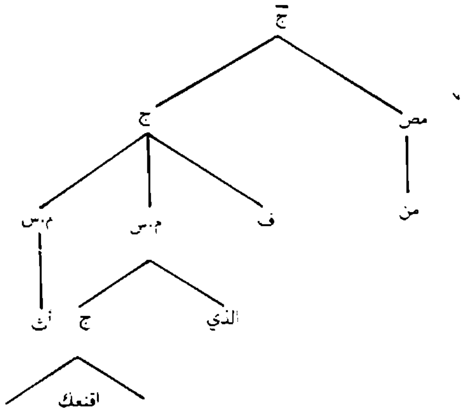
(166) من الذي أقنعك بهذا ؟

وميدان هذا الاستفهام يشابه من وجوه ميدان التفكيك، إذ يخرق، فيما يبدو، القيود الم...رة على القاعدة «انقل أ»، إذا اعتبرنا المسافة التي تفصل مكان الضمير عن مص، وكذلك الخصائص الإعرابية لكل من الموقعين. مثلا «أيهم» في (165) تحتل ...نصب، ومع ذلك فنصبها غير جائز، و«أيهم» تفصلها عن الضمير في (167) ...ة عجر (منها مركب اسمي معقد) :

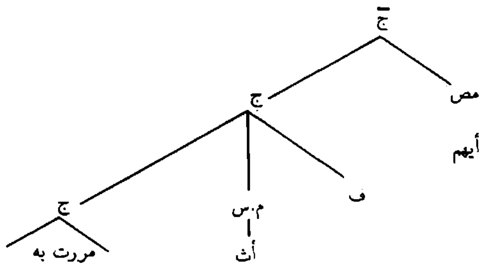
(167) أيهم رأيت الفتاة التي قبلته ؟

ومع ذلك نعتقد أن هذه الجمل لا تختلف جوهريا في بنيتها عن البنى الاستفهامية التي ليس فيها ضير، باعتبار أن فيها نقلا (ولكنه نقل من مكان الفاعل أو الفضلة الحملية، لا نقل من داخل البنى المُدْمَجَة)، وهي بنى رابطية كذلك. ونوضح ذلك في الرسمين التاليين :

(166 أ)



(168)



إذن الافتراض الرابطي يوجد بين عدد من البنى التي اعتبرت اسمية عند النحاة، وهو إلى جانب افتراض التفكيك (إلى اليمين أو اليسار) يمكن من وصف كاف وأنيق لكل الجمل «الاسمية»، وهو يوجد كذلك بين البنى الفعلية والبنى الاسمية.

إلا أن ضرورة التبسيط قد تدعونا إلى افتراض أن التفكيك وحده كاف لوصف هذه المعطيات وأننا لا نحتاج إلى افتراض ثان كالافتراض الرابطي. وقد

بينت أن البنى الرابطية لها خصائص تركيبية ومنطقية تجعلها مخالفة للبنى التفكيكية.[48]

3.1. الطبيعة الجملية للتصنيفات المقترحة

الصورة العامة التي قدمتها لبنى الجمل العربية ترتكز إلى عدد من الافتراضات التمثيلية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ) الافتراض القاعدي : توجد بنى من مستوى ج̿، تولد فيها بدءا البنى التفكيكية.[48] وقاعدة التفكيك تأويلية، لا تحترم القيود الجزيرية، ولا قيد توارث الإعراب.

ب) الافتراض التحويلي : هناك بنى تولد عن طريق قاعدة تحويلية عامة هي : انقل أ. ويمكن أن يتم النقل إلى اليمين أو إلى اليسار، إلى ربض من أرباض ج أو ج̄ أو ج̿. ومن القواعد التحويلية الخاصة التي ترجع إلى هذه القاعدة العامة : تحويل التبئير (في ميدان ج̿) وتحويل الاستفهام (في ج̄) وتحويل الزحلقة (في ميدان ج). وهذه القواعد خاضعة لقيود على تطبيقها وصورتها، كما أن البنى الناتجة خاضعة لقيود أخرى من ضمنها قيد توارث الإعراب.

ج) قواعد الخفق : قواعد في نفس الإسقاط لا تغير البنية المنطقية للجمل.

د) الافتراض الرابطي.

ومن المعلوم أنني افترضت إضافة إلى هذا وجود قيود مقامية وخطابية في المكون الذريعي (الذي يمكن أن يمثل جزءا من نحو الخطاب) تضبط استقامة الجمل ومقبوليتها. وفي كل هذه البنى هناك قيود منطقية كقيد الإحالية وقيد التعيين... الخ، إلا أنني لم ألجأ إليها في تحليلي. والسبب هو أنني اعتقد أن لا وسيلة لربط علاقة مباشرة بين الوظائف النحوية التي أفترضُها وبين ما يمكن أن يسمى بالوظائف الذريعية، تمشيا مع ما يسمى بافتراض الاستقلال الذاتي للتركيب (autonomous syntax).[49]

---

48) انظر الفاسي الفهري (1981 ب) وهذا البحث، فصل الربط الاحالي.

49) طبعا ليس هناك علاقة أُحادية بين البنية التركيبية والبنية الذريعية. خذ لك مثلا جملة مثل (أ) :

(أ) زيد قائم

2. الاشتغال : تفكيك أم تبئير ؟

أسلفت أن النموذج التوليدي التحويلي الذي تبنيته في تحليل الجملة العربية يستعمل وسائل اشتقاقية (derivational) وتمثيلية (representational) محـدَّدة لرسم البنى المفككة والمبأرة. فالتفكيك يولد بدءا في المكون القاعدي وتقوم قاعدة خطابية بالربط بين العنصر المفكك (البؤرة / الموضع) الذي يوجد خارج إسقاط ج وبين عائد (anaphor) داخل ج. والتبئير يمكن أن يولد عن طريق تحويل ينقل البؤرة من ج إلى خارجها. وأهم ما يفصل التبئير عن التفكيك شيئان :

أ) خضوع المسافة بين المكان الهدف والمكان المصدر لقيود ميدانية كقيد التحتية، وعدم خضوع التفكيك لهذه القيود.[50]

ب) وجود تطابق إعرابي بين المكان الهدف والمكان المصدر في التبئير وعدم وجود ذلك في التفكيك.

وقد اعتبرت هاتين الخاصيتين، إيجابا أو سلبا، من مؤشرات المقاربة التحويلية أو المقاربة القاعدية، بالتوالي. فأين يقع الاشتغال من هذا ؟ وما هي خصائصه ؟ وأية مقاربة أليق لتمثيل هذه الخصائص ؟

يبدو أن تخصيص الاشتغال باللجوء إلى الخاصيتين المذكورتين ليس باليسير. فإعراب البؤرة ليس مطابقا في كل الأحوال لإعراب العائد، ولكنه مُقَيَّد مع ذلك. والمسافة الفاصلة بين البؤرة والعائد لا تحترم دائما القيود الميدانية، ومع

= هذه الجملة رابطية باعتبار التركيب، فهي جملة بسيطة تولد مباشرة عن طريق القاعدة المقولية (150). و«زيد» فيها فاعل، و«قائم» فضلة حملية (predicate complement). أما في البنية الذريعية، فيمكن أن يعتبر «زيد» موضعا أو بؤرة أو محورا، حسب الظروف الخطابية المقامية. والخصائص الصورية لبعض الوظائف الذريعية لا يمكن أن تكون تعريفية، كما يعتقد سيمون ديك، وإنما هي خصائص وصفية محضة، لا يمكن أن تصير تفسيرية. ومن هنا يمكن أن نفرق بين اتجاهين في استعمال المكون الذريعي : اتجاه يقول بالاستقلال الذاتي للتركيب، ويكون الذريعي فيه مصفاة على البنى الناتجة، واتجاه يقول بعدم وجود هذا الاستقلال، وحينذاك يجب أن يقدم الدليل على الطبيعة التفسيرية للمفاهيم التي يستعملها.

(50) يمكن ترجمة هذه القيود في نموذج تأويلي محض كالنموذج المعجمي الوظيفي الذي تبنيته في جزء من رسالتي (انظر الفاسي الفهري (1981 ب)، وكذلك قسم البنية الوظيفية في هذا البحث).

ذلك هناك قيود ميدانية على الاشتغال. وهدفي أن ادقق في هاتين الخاصيتين، حتى أصِلَ إلى وصف الاشتغال في إطار النحو التوليدي التحويلي.

1.2. المعطيات

لنلاحظ أولا أن الاشتغال لم يعد أسلوبا مستعملا في العربية الحالية، وأننا سجناء معطيات النحاة القدامى وتعميماتهم. والنحاة القدامى اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة، ولا شيء في تصورهم يوحد بينها اشتقاقيا أو تمثيليا.[51] وقد وصلوا إلى مثل هذه النتيجة اعتمادا على مقاييس عاملية محضة، إذ البؤرة / الموضع في التراكيب الثلاثة لا تأخذ إعرابها بنفس الطريقة. البؤرة في (169) لا يعمل فيها عامل لفظي، وإنما عامل معنوي، وهو الابتداء. والبؤرة في (170) العامل فيها الفعل الذي يليها. أما في (171)، فقد شغل المتصلُ الفعلَ عن العمل في البؤرة. والذي يعمل فيها فعل مضمر وجوبا يطابق الفعل المظهر في لفظه ومعناه، وهو مقدر قبل البؤرة، كأن البؤرة عندهم في مكان المفعول :

(169) زيد ضربته
(170) زيدا ضربت
(171) زيدا ضربته

وإذا وضعنا جانبا خصائصَ الاشتغالِ العاملية، لأنها لا تهمنا في النموذج الذي نتبناه، أمكن أن نلخص أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة فيما يلي :

أ) المشغول عنه (البؤرة) منصوب دائما.[52]

ب) في البنية الاشتغالية فعلان يفسر ثانيهما الأول : فعل مشغول، هو الفعل البارز، وفعل عامل، هو الفعل المضمر وجوبا. ويوافق الفعلُ الثاني الفعلَ الأول لفظا ومعنى، وقد يوافقه أحيانا في المعنى فقط.

---

51) لم يَعْرِف النحاة القدامى مفهوم الاشتقاق، أو مفهوم التمثيل، كما نستعمل ذلك اليوم، ولكنهم تحدثوا عن بنية أصل وبنية فرع. والذي يهمنا هنا أنهم لم يعتبروا وجود علاقة أصل أو فرع بين الاشتغال والابتداء والتقديم، وإنما اعتبروا كل بنية مخالفة للأخرى.

52) الاشتغال قد يكون بالرفع طبعا كما في قولنا : «الأولاد جاؤوا» أو «زيد ضربته»، إلا أنهم خرجوه على الابتداء، وجعلوا له خصائص أخرى غير خصائص الاشتغال بالنصب.

ج) المشغول به إما ضمير عائد إلى المشغول عنه، أو سَبَبِيُّهُ. والملابسة بالسببي عندهم كالملابسة بالتابع. وقد اجروا الأجنبي كذلك مُجرى السببي، إذا أُتْبِعَ بما فيه ضمير المشغول عنه.

د) الأصل في المشغول أن يكون متصلا بالمشغول عنه. فإذا انفصل عنه فإن الفاصل لا يمكن أن يكون مما لا يعمل ما بعده فيما قبله (كأدوات الشرط والاستفهام...)، وهي المواضع التي لا يجوز فيها التقديم عموما (أي مواضع التبئير التي ذكرتها أعلاه).

في ضوء هذه الضوابط يمكن أن نفهم المعطيات التالية :

الخروج من الصفة

(172) أزيدا ضربت رجلا يحبه ؟

(173)* أزيدا جاء رجل يحبه ؟

الخروج من الصلة

(174) زيدا ضربت الذي يكرهه

(175)* زيدا جاء الذي يكرهه

(176) زيدا رأيت الرجل الذي يكرهه

الخروج من المركب العطفي

(178) زيدا ضربت غلام أخيه

(179)* زيدا جاء غلام أخيه

(180) خالدا ضربت عمرا ورجلا يحبه

(181) خالدا ضربت عمرا والذي يحبه

2.2. افتراض نقل الرأس

إذا كانت المعطيات كما أوردتها،[53] فإن الاشتغال يماثل التفكيك من وجوه ويماثل التبئير من وجوه أخرى. فالمسافة بين البؤرة والعائد ليست مقيدة، كما في التفكيك، ولذلك يمكن الخروج من بعض الجزر (انظر الأمثلة أعلاه). أيضا، لا علاقة ضرورية بين إعراب العائد وإعراب البؤرة. إذنْ اعتبار الخصائص التوزيعية للبؤرة والعائد يدعونا إلى التسوية بين البنى الاشتغالية والبنى التفكيكية. وهذا ما جعلني أفترض، في بحوث سابقة، وجود نوعين من التفكيك في العربية : تفكيك بارتفاع (nominative dislocation) وتفكيك بانتصاب (accusative dislocation). ويمكن مقاربة كل منهما قاعديا، دون اللجوء إلى التحويلات، وإن كانت القواعد الإعرابية تختلف في كل من التركيبين. وأساس هذا الافتراض اشتراك كل من التركيبين في عدم احترام القيود الميدانية (كمبدإ التحتية) وعدم احترام قيد توارث الإعراب.[54]

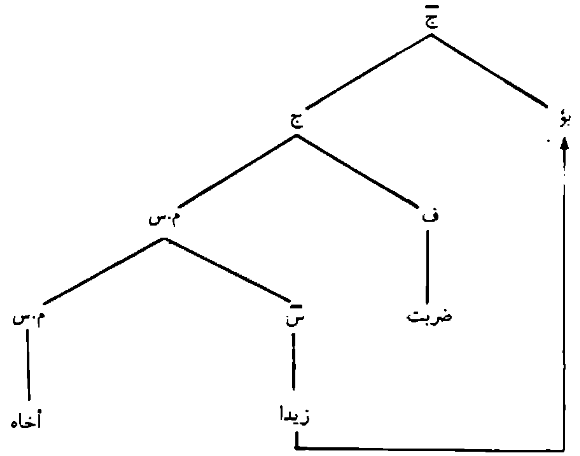
إلا أن هذا التحليل لا يفسر وجود القيود المذكورة أعلاه، وخاصة القيدين (أ) و(د). فهذان القيدان يشترك فيهما الاشتغال مع التبئير (التقديم عند النحاة)، بل هما من المؤشرات القوية على المقاربة التحويلية. وبالفعل، يمكن اعتبار الاشتغال نوعا من التبئير، شريطة أن يتم تحديد الموقعين اللذين يربط بينهما هذا التحويل في البنى الاشتغالية. الموقع الهدف طبعا هو موقع البؤرة، ونفس الأدلة التي قدمت على هذا الافتراض في التبئير يمكن إعادتها هنا. والموقع المصدر ليس موقع الضمير، كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة، وذلك للأسباب التي ذكرتها حين الحديث عن التفكيك. لذا افترض أن النقل يكون من موقع مؤاخ لموقع المركب الاسمي الذي يعمل فيه الفعل المفسِّر (ويوجد ضمنه العائد). وهذا يعني وجود بنية بدلية في أصل الاشتقاق، ينقل رأسها (أي المبدل منه) إلى موقع البؤرة، تاركا الفضلة البدلية وراءه. أفترض إذنْ وجود قاعدة مقولية في اللغة العربية مثل (182)،

53) بعض هذه المعطيات موجود عند ابن عقيل ومحققه محيي الدين عبد الحميد. انظر ج 2، ص. 144 على الخصوص.
54) انظر الفاسي الفهري (1981 ب).

تولد بواسطتها البنية البدليـة، ثم يضطلع التبئير بخلق البنيـة الاشتغـاليـة، كمـا هو ممثل في (183)، التي اعتبرها أصل بنية (184) :

(182) م.س ← تن (م.س)

(183)



(184) ضربت زيدا أخاه

ومثل هذه البنى موجود بكثرة فيما يبدو في العربية القـديمـة، وقـد أوردهـا النحاة في باب البدل خصوصا :

(185) أعجبني زيد علمُه

(186) ظننت زيدا قائما أبوه

(187) كان زيد قائما أبوه

إلا أن هذه البنى أُهْمِلَتْ في العربية الحالية، كما أُهْمِل الاشتغال، ممـا يوحي بـأن هناك علاقة بين التركيبين، وهذا مما يتنبأ به التحليل الذي قدمته.

ونقـل رأس المركب الاسمي وحـده ممكن في العربيـة، كمـا بينت في أبحـاثي.[55] فمن ذلـك أن السـور رأسَ المركب الاسمي يُصَـدَّرُ إلى خـارج الجملـة،

55) انظر الفاسي الفهري (1978 ب) و (1981 ب).

تاركا وراءه فضلات مختلفة :

(188) كم تزوجت من النساء ؟

(189) كم أُشْرِبْت خمرا ؟

فافتراض التبئير لمقاربة البنى الاشتغالية يتنبأ بوجود عدة ظواهر أو معطيات نجدها بالفعل. من ذلك توارث الإعراب، لأن المركبين الاسميين (المشغول عنه والمشغول به) يكونان جنبا إلى جنب في بنية بدلية يلزم فيها التطابق الإعرابي قبل النقل. ومن ذلك أيضا الخاصية (د) المذكورة أعلاه. فهذا الافتراض يوحد بين التقديم والاشتغال عند النحاة، وإن كان تصورهم لا يوحد بينهما، ولا يفسر لماذا يشترك التركيبان في هذه الخاصية.

ونلاحظ ثغرة أخرى في تفكير النحاة. فقد اعتبروا أن الاشتغال بالنصب يكون إلى اليمين، أي أن المشغول عنه يتقدم الفعلَ المشغول، ولا يكون إلى اليسار، بتأخر المشغول عنه. مع أن الاشتغال بالرفع (ما يعتبرونه ابتداء ونعتبره تفكيكا) يكون إلى اليمين أو إلى اليسار. وقد نتساءل عن سر وجود هذه الثغرة في النسق. والواقع أنها غير موجودة، وإنما أوجدها وصفهم للمعطيات، إذ اعتبروا أن الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغالا، وإنما هو بدل، لأنهم اشترطوا في المشغول عنه التقدم على الفعل المفسر. وهكذا خرجوا جملا مثل (190) على البدل، لا على الاشتغال : (56)

(190) ضربته زيدا

ولعل مما دعاهم إلى هذا التخريج صعوبة تقدير الفعل المضمر بعد المُفَسِّر. وفي اعتقادي أن مثل هذه الجمل يجب أن تُخَرَّجَ على الاشتغال إلى اليسار (أي التبئير في منظوري). وهذا الخلط بين الاشتغال والبدلية إن دل على شيء فإنما

---

56) يقول محيي الدين عبد الحميد إن من شروط المشغول عنه «أن يكون متقدما، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيدا ـ لم يكن من باب الاشتغال، بل ان نصبت زيدا فهو بدل من الضمير، وان رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله» (**شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 128).

يوحي بوجود تقارب كبير بينهما في أصل البنية. إلا أن بنيتيهما السطحيتين مختلفتان، ولا يمكن الخلط بينهما.[57]

ومن نتائج افتراض البدل كذلك إمكان وجود جمل يوجد فيها ضمير منفصل في الموقع العائدي (anaphoric position)، كما في الأمثلة الآتية :

(191) زيدا لم اضرب إلا إياه

(192) زيدا ضربت إياه وعمرا

ونشير أخيرا إلى أن إهمال بعض البنى البدلية أدى إلى إهمال البنى الاشتغالية. وافتراض البدل يتنبأ بمثل هذا الاشتراك في الإهمال والاستعمال.

3.2. معطيات معقدة

أبسط الأمثلة الاشتغالية تركيب مثل (171)، حيث يتصل بالفعل ضمير يعود إلى البؤرة. ففي هذا السياق يفترض القدماء موافقة الفعل المظهر للفعل المضمر لفظا ومعنى. أما بالنسبة لتراكيب مثل (193) أو (194)، فالأمر مختلف، إذ الموافقة في المعنى فقط، لا في اللفظ. هكذا زعموا، وقدروا أن تفسير هذين التركيبين (195) و(196) على التوالي :[58]

(193) زيدا مررت به

(194) زيدا ضربت غلامه

(195) جاوزت زيدا مررت به

(196) أهنت زيدا ضربت غلامه

والواقع، كما هو واضح، أن لا موافقة في «المعنى» في هذه الأمثلة. ويزكي هذا إحساس بعض النحاة أنفسهم أن مثل هذه التراكيب من باب التوسع.[59] وإذ أوافق

57) من القيود على الاشتغال إلى اليسار ان المشغول عنه (أي البؤرة) يجب أن يتحكم مكونيا في الضمير (انظر الفاسي الفهري (1983 ج).

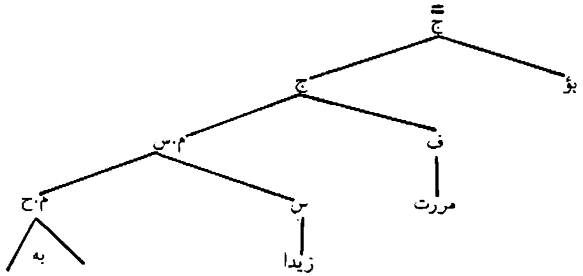
58) انظر محيي الدين عبد الحميد في **شرح ابن عقيل**، ج 2، ص 131.

59) انظر سيبويه، ج 1، ص.23.

هؤلاء في الأخذ بهذا المبدإ لتخريج مثل هذه الأمثلة، اعتقد أن التوسع يشمل شيئين : إمكان الاستغناء عن حرف الجر، والتوسع في طبيعة المشغول به.

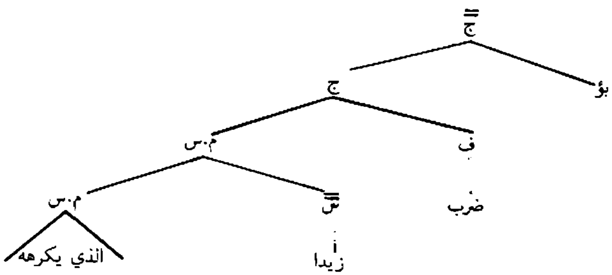
بخصوص النوع الأول، أعتقد أن توسع العرب في (193) يقابله توسعهم في الاستغناء عن حرف الجر مع بعض الأفعال التي تتعدى بالحرف، وقد تتعدى بدونه أحيانا كما في قول الشاعر : «تمرون الديار ولم تعوجوا». وهذا ما يوحي بأن البنية الأصلية للجملة (193) هي (197) :

(197)



بخصوص المشغول به،فقد يكون المتصلَ، وقد يكون مركبا اسميا أو حرفيا. وقد يكون هذا المركب من سبب المشغول عنه أو أجنبيا عنه. ومن النحاة من سَوَّى بين الالتباس بالسببي والالتباس بالتابع والالتباس بأي أجنبي، شريطة أن يتضمن ضميرا يعود إلى المشغول عنه. وهذا توسع بالنسبة لدرجة إدماج العائد وتعقد البنية التي يوجد فيها، وإن كان الاشتقاق النحوي (grammatical derivation) لا يتأثر بهذا التوسع، إذ يظل النقل محليا. فجملة مثل (184) يكون أصل بنيتها كما يلي :

(198)



4.2. معطياتٌ مُشْكِلَة

يبدو أن الاشتغال محصور إذن في إمكـان توارد المشغول عنـه والمشغول بـه في القـاعـدة قبل النقـل. وهـذا مـا يفسر لحن جمـل مثـل (185)، ونحـويـة جمـل مثل (184). وهـذا مـا يفسر كـذلـك كون (199) لاحنـة، وإن كـانت (193) ليست كذلك :

(199) * زيدا كنت معه

إلا أن الأحكام التي استخلصتها بالرجوع إلى أُصول النحـاة لا تتمشى بـالضرورة مع واقع اللغة. لنعتبر جملة مثل (200) :

(200) زيدا كنت أمر به

هـذه الجملـة لاحنـة بـالنظر إلى مقـاييس النحـاة، لأن الفعل الـذي يلي البؤرة لا يمكن أن يكون مفسرا للفعل المضمر. إلا أن تحليلي يتنبأ بنحوية هـذه الجملـة، إذ ليس هناك ما يمنع التبئير فيها. فهذه الجملة تبدو وكأنهـا غير لاحنـة في حين أن تحليل النحاة يمنعها. ونفس الشيء بالنسبة لجمل مثل (201) :

(201) زيدا أردت أن أضربه

فهذه الجملة تعتبر لاحنة عنـدهم بـالنظر إلى أن الحرف النـاسخ لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله. وقد بينت أن هذا القيد غير قائم في التبئير والاستفهام، إذ نجـد جملا مثل (202) و (203) :

(202) من تريد أن تضرب ؟

(203) زيدا أريد أن أضرب

وإذا كان الأمر كذلك في التقديم، فليس هناك ما يمنع من تعميمه إلى الاشتغـال. وبذلك نشكك في لحن جمل مثل (201).

فهذه المعطيـات وأُخرى كثيرة تبين أننـا لا يمكن أن نـذهب بعيـدا في نقل تحليل قـديم (بمعطيـاتـه وأُصولـه) إلى نموذج حـديث. طبعـا هنـاك إحسـاس قوي بوجود تشـابـه بين التحليل القـديم والتحليل المنبثق عن النمـوذج الحـديث، إلا أن

الدقة العلمية (إضافة إلى الاختبار العملي) تدعونا إلى التحذير من مغبة موقف يقود إلى كثير من الخلط والغموض فيما يمكن أن يتنبأ به كل تحليل على حدة، وما يمكن أن يكون له من نتائج بالنسبة للنظرية اللسانية العامة. لذا، أظن الحاجة ملحة الآن لاتخاذ منهجية البحث التي رسمتها في عدد من أعمالي.[60]

3 . خاتمة

أتمنى أن أكون، من خلال هذا البحث، قد نبهت من يريد القيام بوصف كاف للغة العربية إلى عدد من الإشكالات المطروحة، وتوصلت إلى نتائج في هذا الصدد. من ذلك أن اشكال الرتبة اشكال نظري، وان نظرية التمثيل المتبناة لها مضمون تجريبي. وفي هذا الإطار، توصلت إلى وضع نظرية للرتبة في العربية، بافتراض وجود رابطة في بعض الجمل التي تدعى بالاسمية، وافتراض قواعد للتفكيك والتبئير والزحلقة والخفق في بنى أخرى. وهذه الافتراضات المؤسسة تركيبيا ودلاليا ليست ذات قيمة وصفية فقط، بل انها تفسيرية كذلك، لأنها تقدم وصفا أمثل للغة العربية، وتربطها بمثيلاتها من اللغات الطبيعية، ولأن كل افتراض تمثيلي له مضمون تجريبي. لذلك لم ألجأ في تحليلي إلى مفاهيم ذريعية، لأن الوصف المؤسس على هذه المفاهيم ليس له بعد تفسيري. وقد لجأت إلى مفاهيم نحوية لا تستعمل للتصنيف والوصف الخارجي فقط، بل تلعب دورا في النسق التصوري لما يمكن أن تكون عليه النظرية اللسانية العامة، ونظريات العمليات الكلامية بصفة أعم.[61]

وقد نبهت، من جهة أخرى، إلى خطر الانسياق مع الرغبة في وضع مقابلة بين التحاليل النحوية القديمة (بمعطياتها وأصولها) والتحاليل الحديثة، والدخول

60) انظر الفاسي الفهري (1981 أ) وكذلك (1981 ب و 1982).

61) طبعا يمكن ترجمة التصنيفات النحوية التي أوردتها إلى نموذج ذرعي. إلا أن هذا العمل لا يصبح ذا دلالة إلا إذا تبنى مقاييس ذريعية تعطيه بعدا نظريا خاصا. حينذاك، يكون الفرق بين التحليلين، النحوي والوظيفي، فرقا مؤسسا، لا فرقا مصطلحيا فقط. أضف إلى هذا أن اللسانيات دخلت عصرا لم تعد تكتفي فيه بالتصنيفات والتعميمات غير المؤسسة نظريا، وان الانتقال من نموذج إلى آخر لا يمكن أن يهدف إلا إلى استعمال شبكة جديدة من العلائق تتنبأ بها النظرية المقترحة.

في ترجمة الصنف الأول إلى النماذج الحديثة بـدعوى التشـابـه والتقـارب. بل إنني دحضت هـذا المـوقف، وبينت أنـه خـاطئ تجريبيـا ونظريـا، وان البحث في اللسـانيات العربية يدعونا ضرورة إلى اتخاذ المنهجية المتبعة في عـدد من أعمـالي، مقسمين البحث في اللسـانيـات العربيـة إلى أقسـام ثـلاثـة : قسم وصفي (اللسـانيـات الظواهر) وقسم تاريخي (تاريخ اللغة العربية أو تـاريخ الفكر اللغوي العربي) وقسم ابستيمي (يدخل فيـه إمكـان نقل وترجمـة بعض المفـاهيم من التراث إلى النمـاذج الحـديثـة). إلا أن البحث في هـذا القسم يحتـاج إلى درايـة واسعـة في اللسـانيـات النظرية وإلى دقة منهجية تتلافى الإسقاطات السطحية غير المؤسسة.

الفصل الرابع

البنية الداخلية للمركب الاسمي*

1. اعتبارات أُولى

نخصص هذا الفصل لدراسة البنية الداخلية للمركبات الاسمية (noun phrases) والسورية (quantifier phrases) في العربية، وبصفة أعم لدراسة المقاييس والروائز التي يمكن اعتمادها لتحديد توزيع مختلف المكونات داخل إسقاطات نفس المركب. وتتجلى أهمية هذه الدراسة في نقط ثلاث أساسية :

1) الدفاع عن الفرضية القوية لنظرية س̄ (للقواعد المركبية) التي يمكن ان تصاغ كما يلي :

أ) إذا كان $س^{ن-ص}$ ⟵ ... $س^{ن}$ ...، حيث ص = 1،

فإن $س^{ن}$ ليس رأسا لِـ : $س^{ن-ص}$

وسنبين أن معطيات اللغة العربية تزكي هذه الصياغة القوية، وأن إضعاف هذه الأطروحة الذي اقترحته Selkirk (1977) لا مبرر له. وفي نفس الاتجاه، نتبنى تعريفا

* هذا الفصل ترجمة لما ورد في الفاسي الفهري (1981 ب)، الفصل السادس. ونشكر الأستاذ محمد غاليم على مساعدته في ترجمة جزء منه.

للرأس يماثل التعريف الذي اقترحه دجاكندوف (1977)، رافضين في نفس الآن تعريف سلكرك. وتعريفنا للرأس هو التالي :

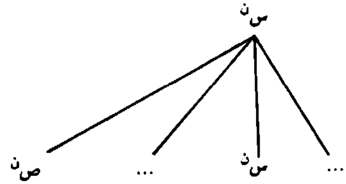
ب) $س^{ن-(ص+1)}$ هو الرأس التركيبي لـ : $س^{ن-ص}$

ج) س هو الرأس المعجمي لـ $س^{ن}$ في التشجير التالي :

(1)



د) أما سلبيا، فإن $س^{ن}$ أو $ص^{ن}$ لايمكن أن يكونا رأسين لـ $س^{ن}$ في التشجير التالي :



2) بصدد القواعد الانتقائية، نطرح الفرضية (الشائعة) القائلة إن القواعد الانتقائية تتسرب إلى العناصر الأكثر إدماجا داخل المركب الاسمي، محددة بذلك اختيار رأس المركب. ويتم هذا بإعادة النظر في مشكل الانتقاء على ضوء معطيات اللغة العربية. وسندافع عن أطروحة عدم التسرب، انسجاما مع فرضية استقلال التركيب، مبينين، على وجه الخصوص، أن عددا من الروائز التي اقترحتها سلكرك وأخرون للخلوص إلى التباس تركيبي ليست ذات فعالية (ويتعلق الأمر بالمطابقة والاضمار والوصل...الخ)، وأن المسألة، في معظم الأحوال، هي مسألة التباس دلالي ليس له في التركيب أثر يذكر.

3) نناقش، في إطار وصف البنية الداخلية للمركب الاسمي، بنية العدد والموازين (measure phrases) وشبه التبعيض (pseudo – partitives) وفضلات الاسم وخاصة الإضافة، كما ندرس بنى المقارنة (comparatives) والتفضيل في إطار بنية المركبات السورية.

1.1. بعض الاعتبارات «التاريخية»

من الغريب أن تحديد البنية الداخلية للمركب الاسمي، وتحديد العلائق العمودية والأفقية التي تقام حول الرأس بين المخصصات والفضلات، لم تتناولها إلا القليل من الدراسات التوليدية التحويلية، وذلك حتى وقت قريب جدا. ففي غياب مبادئ أو تعميمات تركيبية أو دلالية يمكن على أساسها تبرير اقتراح قواعد مركبية معينة، كان اللسانيون معرضين لإقامة لوائح قواعد على أسس توزيعية سطحية فقط. وقد بدأ الاهتمام، وخاصة بين 1965 و1968، بإمكان اشتقاق بعض المركبات الاسمية انطلاقا من جمل محولة (مثلما هو الشأن بالنسبة للتأسيمات (nominalisations))، ليُرْبَطَ بذلك بين البنية الداخلية للجملة والبنية الداخلية للمركب الاسمي. كما بدأ الاهتمام، من جهة أخرى، بأوجه التقارب بين خصائص مختلف المقولات التركيبية، الأمر الذي شكل دليلا على الاشتقاقات المقترحة.[1]

وفي هذا الصدد، تقدم تشومسكي (1967) بمقترحات في إطار ما دعي بنظرية س̄ للقواعد المركبية. والهيكل الصوري العام لهذه القواعد هو الآتي:[2]

(3) سⁿ ← ... سⁿ⁻¹ ...

حيث س متغير يأخذ قيمةً إحدى السمات المقولية (س،ف،ح...) ون يمثل عدد الإسقاطات التركيبية التي تعلو س. وتمكن هذه الرّسامة الصورية من بلورة نظرية

1) إذا اعتبرنا موقف الدلالة التوليدية، فإن وجود تعميمات عبر ـ مقولية من شأنه أن يشكك في وجود هذه المقولات في مستوى «عميق». وهو دليل على وجوب اعتبار بعض المقولات مشتقة من أخرى (انظر باتش Bach (1968)، ليكوف (1965) وروس (1969) وآخرين. وانظر، حدد نقد المعالجة الدلالانية، تشومسكي (1972) وشاكتر Schachter (1973 ب) وبريم Brame (1976)).

2) كان هاريس أول من استعمل مواضعة س̄ في التركيب، كما يشير إلى ذلك تشومسكي (المرجع السابق).

للقواعد المكونية مُقَيَّدة وذات دلالة، حيث يمكن مبدئيا صياغة تعميمات عبر مقولية (cross categorial)، كما يتم اعتماد هذه التعميمات في تحديد البنية المكونية. وهذا لاينفي وجود ظواهر تظهر بمظهر الخصوصية، إلى جانب الاطرادات التي ترصدها النظرية، مما يحتم اللجوء إلى نظرية للوسم (theory of markedness).[3] إلا أن الخصائص المكونية التي تسند للمركب ليست ذات أهمية في ذاتها، بل لا تستمد قيمتها إلا من جهة إتاحتها الارتباط بمختلف المستويات الواردة في المركبات الأُخرى، سواء باعتبار البنية أو باعتبار المعنى.[4]

2.1. تنظيم داخلي أول

يتفق كثير من اللسانيين على تمييز طبقتين من الفضلات (أو من العناصر التي تظهر بعد الرأس)، بالنظر إلى كون تأويلها تأليفاً وظيفياً (functional composition)، أو غير وظيفي.[5] ويتحدث پوتيي Pottier (1974)، في هذا الاتجاه، عن القالب الإعرابي (module casuel). فالعناصر التي ترتبط عن قرب بالرأس (والمحفوظة معه في الذاكرة اللغوية) تشكل ما يسميه پوتيي بالقالب الاعرابي. أما العناصر الأُخرى غير المرتبطة بالرأس، فهي خارجة عن هذا القالب.[6] ونجد بعض اللسانيين يستعملون مصطلحات أُخرى، في نفس السياق، مثل حديثهم عن الموضوعات الوظيفية (functional arguments) (في مقابل الموضوعات «المنطقية»)، والعلائق المحورية (thematic relations) أو الأَدوار (roles) في مقابل العلائق غير الوظيفية أو

3) إن اللجوء إلى نظرية للوسم شيء ضمني أو صريح في أغلب النظريات اللسانية. انظر تشومسكي (1979) وويليامز Williams (1978).

4) انظر اقتراح دجاكندوف (1977) القائل إن بعض القواعد الدلالية تنطبق بكيفية موحدة على المركبات من نفس النمط، وذلك في استقلال عن طبيعتها المقولية. وقد انتقد هذا الاقتراح ويليامز (1978).

5) سنقدم في الفصل السابع تحاليل للبنية الوظيفية والحملية لبعض التراكيب تأخذ هذا التمييز بعين الاعتبار.

6) انظر پوتيي (1974)، الفقرة 2.1 . في الجملة «Il est allé à Paris à Noël»، يوجد، حسب پوتيي، رابط دلالي يربط aller بـ Paris، بينما à Noël عنصر منفصل عن aller. و «يشكل مجموع العناصر المرتبطة (والمحفوظة في القدرة) **القالب الإعرابي**» (ص. 120). وپوتيي، شأنه شأن عدد كبير من اللسانيين، لا يحلل سوى الفعل. إلا أنه يمكن توسيع هذا المفهوم ليشمل مقولات أخرى غير فعلية، كما سنرى.

غير المحورية.[7] وسنتحدث من جهتنا عن موضوعات حَمْلِيَّة (predicate argument)، أو عن عناصر تنتمي إلى نفس النواة الوظيفية (functional nucleus)، حسب الحالات.[8] ويمكن أن نميز ضمن العناصر الخارجة عن القالب أو عن النواة الفضلات المقيّدة والفضلات غير المقيدة.

وسنفترض مع دجاكندوف أن المركب الاسمي من نمط 3، أي أن الاسقاط الأقصى لـ س هو س̄̄̄.[9] إننا نميز، إذن، بين ثلاثة أنماط من الفضلات، كل نمط يظهر في مستوى محدد من البنية، ويشغل وظيفة دلالية متميزة. فالفضلة يمكن أن تكون وظيفة عالقة بالرأس ومنتمية إلى نواته الوظيفية، كما يمكن أن تكون نعتا (modifier) مقيّدا، أو نعتا غير مقيد. فهذه الفضلات الثلاث تناسب فضلات س̄ و س̄̄ و س̄̄̄ على التوالي، حيث تُكَوِّنُ س المقولة المعجمية رأسَ أسفلِ إسقاط في التركيب (وتأخذ قيمة س، أو ف، أو ص، أو ح، أو مص،... الخ، حسب الأحوال). وهذا التنضيد الدلالي التركيبي يمكن أن يقام على أسس تركيبية محضة،[10] تخص مجالات تطبيق القواعد وتوزيع المكونات.[11]

ورغم أن دراسة فضلات المركب الاسمي غنية بالمعلومات التركيبية، فإن دراسة المخصصات لا تقل عنها أهمية، وخاصة عندما يصعب معرفة ما إذا كان عنصر تركيبي معين مخصصا للتركيب أو رأسا له. إذن دراستنا هذه تهتم كذلك ببعض المخصصات كأداة التعريف أو اسم الإشارة. إلا أنها ستعالج أولا العدد والموازين والأسوار التي تعتبر مخصصات في لغة مثل الانجليزية.[12] وسنبين أن التحليل الذي قاد إلى هذا

---

7) انظر كاتز (1966) ودجاكندوف (1972) وتشومسكي (1980 ب) وآخرين.

8) ليس هناك توافق ثنائي بين الموضوعات الحملية والوظائف. فالنواة الوظيفية يمكنها أن تضم مكونات لا دور محوري لها. انظر الفصل الخامس.

9) ليس مُهِمّاً أن يكون المركب الاسمي من نمط 3، بل يمكن أن يكون من نمط 2، على غرار باقي المقولات (ف، مص، و...). وفي هذه الحالة لن نمايز إلا بين العناصر الوظيفية والعناصر غير الوظيفية.

10) التنضيد مقابل stratification.

11) انظر ويليامز (1975) و (1978)، ودجاكندوف (نفس المرجع)، وانظر ما يلي.

12) انظر سلكرك (ن.م.) ودجاكندووف (ن.م.)، وميلنر (1978) بالنسبة للفرنسية.

الاعتبار الأخير لا يمكن الاحتفاظ به بالسهولة التي يتصورها أصحابه، وأن العربية تبتغي حلولا أخرى.

2. المركب الإضافي

يقيم المركب الإضافي علاقة بين عنصرين اسميين أساسيين في تكوينه. فالعنصر الأول، أي رأس المركب، هو المضاف، والعنصر الثاني، أي الفضلة، هو المضاف إليه.(13) وبما أن العنصر الأول لايُنَوَّنْ، والثاني يكون مجرورا، فإن العلاقة الإضافية تكتسب بذلك سمات تفرزها عن علاقات أُخرى ممكنة بين اسمين متتاليين، من بينها علاقة البدلية وعلاقة التمييز خاصة. ورأس المركب يأخذ الإعراب المسند إلى المركب بأتمه، وذلك في علاقته بالوظيفة التي يشغلها. أما الفضلة المجرورة، فتشغل وظيفة المالك (possessor) أو مض. وتوافق هذه الوظيفة النحوية أدوارا دلالية مختلفة تمثل العلاقة بين المضاف والمضاف إليه :

(4) ملكية : كتاب زيد

(5) احتواء : فنجان قهوة

(6) مكان : أمير القفار

(7) شكل ومادة : خاتم ذهب

(8) منفذ وضحية : قاتل السجين

1.2. افتراض الفضلة

نفترض أن وظيفة مض تنتمي إلى النواة الوظيفية للاسم الرأس. ويمكن للمركب الاسمي المضاف إليه، شأنه شأن فضلات أُخرى، أن يفرِّع الاسم الرأس مقوليا، مثلما يُفَرِّع الفعل مقوليا لأخذ فاعل أو مفعول حرفي... الخ. لنقارن (9) و (10) :

(9) حديثنا عن الحرب ممل

(10) تحدثنا عن الحرب

13) إن الإضافة، بالنسبة إلينا، علاقة قائمة على مستوى البنية المكونية، وتتعلق بتحديد وظيفة نحوية واحدة هي وظيفة الملكية (= مض). على أن هذه الوظيفة تتوافق وعلاقات دلالية مختلفة.

يـأخـذ الاسم «حـديث» في (9) نفس المفعول الحرفي الـذي يـأخـذه الفعل الموافـق لـه في (10). ويعبر التركيبـان عن نفس «الفـاعـل المنطقي»، وإن كان ذلــك بـواسطـة وظيفتين نحويتين مختلفتين (الملكية في (9)، والفاعل في (10)). وبذلك تكون البنيتان الوظيفيتان لِـ (9) و (10) كالتالي :

(11) حديث ((مض) (ح مف))

(12) تحدثنا ((فا) (ح مف))

من المعقـول إذن أن نعتبر المركب الاسمي المضـاف إليـه فضلـة لِـ س، وأن يتم اشتقـاق التركيب الإضافي عن طريق القاعدة المركبية التالية :

(13) س̄ ← س م س

(↑ مض) = ↓

ندعو هذا التحليل بنظرية الفضلة (ن فض)، وهي النظرية الوحيدة الممكنـة في إطـار عملنـا هـذا. وهنـاك فرضيـات أُخرى ممكنـة في إطـار تحويلي، منهـا نظريـة المخصص (= ن مـخ)، التي يـولـد بمـوجبهـا المركب الاسمي المـالــك في المخصص إلى يمين الرأس الاسمي، قبل أن ينقـل إلى مكان الفضلـة في السطـح. وسنستـدل، فيما يلي، على عـدم صلاحية ن مخ، مبينين أن إيجابياتها، بالنظر إلى ن فض، ليست إلا وهمية.

2.2. نظرية المخصص

لوحظ في كثير من الأعمال التوليدية التحويليـة أن هنـاك تفـاعلا بين الصلات وبين مخصصات الرؤوس الاسميـة للبنيـة الصّليّـة.[14] إن حضور أو غيـاب الموصول أو أداة التعريف مع الصلة أو الصفـة في العربيـة، مثلا، مرتبطـان بحضور أو غيـاب أداة التعريف (أو سمة التعريف) مع الاسم الموصوف.

---

14) انظر سميث Smith (1964) وبـاورز Bowers (1968) وسلكرك (1970) وستـوكـويـل Stockwell (1973) وڤيرنيـو Vergnaud (1974). وانظر، بالنسبة للعربية، الفاسي الفهري (1974) و (1981 ب).

وبنفس الكيفية، فإن العنصر الأول في الإضافة «المعنوية»، كما يدعوها النحاة القدامى،[15] لا يمكن أن يأخذ أداة التعريف أو اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة، كما سنرى، لا يظهر إلا مع الاسم الذي يحمل أداة التعريف.[16] ويكون المضاف، من جهة أخرى، نكرة عندما يكون المضاف إليه نكرة أيضا. وقد لجأ النحاة القدماء، دَلآلَةً على هذه الملاحظة، إلى الصفات ليكشفوا عن خاصية التعريف أو عدمه في رأس المركب الإضافي. وتوضح الأمثلة التالية المعطيات التي دار النقاش حولها :

(14) رجع وَلد الحارس

(15) * رجع (هذا) الولدُ الحارسِ

(16) في رأس السنة المقبل

(17) ولد الحارس الذي انتحر

(18) ولدُ حارسٍ انتحر

فالجملة (15)، حيث اتصلت أداة التعريف (و/أو اسم الإشارة) بالمضاف، لاحنة. وإذا كان العنصر الثاني في الإضافة معرفا، كما في (16) أو (17)، فإن الأول يكون كذلك. ولذلك لا يمكن أن يَنْعَتَ هذا العنصرَ إلا صفةٌ تحمل أداة التعريف، أو صلةٌ معرفةٌ بالذي. أما في (18)، فالجملة التابعة غير معرفة.[17]

لقد اعتُبِرت هذه التفاعلات المختلفة بين مخصصات رأس المركب وبين فضلاته دليلا على ضرورة توليد الصلات أو الصفات في مكان المخصص. هذا الدليل يخص المركب المضاف إليه، من جهةٍ أنَّ الأداة واسم الإشارة يبدوان في توزيع تكاملي مع هذا العنصر.

---

15) يمكن أن نقول إن المقصود بالإضافة المعنوية، عند النحاة القدماء، هو كل تركيب عنصره الأول اسم. أما الإضافة اللفظية، فيكون العنصر الأول فيها صفة. وينتج عن هذا، مثلا، أن العنصر الأول في الإضافة المعنوية لا يُعَرَّفُ، بينما يمكن أن يحصل ذلك في الإضافة اللفظية. ويبدو لنا أن الاسم هنا لا يدل على المسمى. والأمر، في رأينا، متعلق بتركيب واحد، كما أشرنا في الهامش (13). وتعود الاختلافات الدلالية الممكن ملاحظتها إلى اعتبارات أخرى.

16) لا يمكن لاسم الإشارة أن يظهر مع الاسم العَلَم، مثلا.

17) انظر الفاسي الفهري (1974) و(1976) للمزيد من التفاصيل.

من مزايا هذه المقاربة أن القيود الضرورية يمكن أن تصاغ، كما يلاحظ دجاكندوف، على مكون واحد (هو المخصص) في ن مخ، بينما يجب أن تنطبق هذه القيود، في نظريات منافسة (وخاصة في ن فض)، على سياقات منقطعة. وينسحب الأمر نفسه على التكامل في التوزيع الذي ترصده القاعدة المركبية المطلوبة، والتي يمكن أن نصوغها كما يلي :

(19) مخ ← ({ (إش) أ.ت. / م.س. })

1.2.2. التفاعل والبساطة

يمكن أن نلاحظ أن التفاعل لا يوجد فقط بين مخصص الرأس الاسمي ومخصص الصلة أو الصفة المقيدة، بل يوجد أيضا في عدد من السياقات الأُخرى. وهكذا، نجد تفاعلا بين وجود سمة التعريف في الرأس، أو عدم وجودها، وبين هذه السمة في البدل :

(20) عاد حسينُ النجارُ

(21) عاد حسينُ ملكُ الأُردن إلى بلاده

كما أن هناك تفاعلا بين مخصصات الفضلات غير المقيدة وبين الرأس، سواء تعلق الأمر بصلات غير مقيدة أو بصفات :

(22) حسينُ الذي ضحى بعرشه قادرٌ

(23) * حسين ضحى بعرشه قادر

(24) أولادُ جعفر الثلاثةُ

إن أول ما يستخلص من هذه الملاحظات، هو أن مقياس التفاعل ليس كافيا لتبرير ن مخ،وإلا لوجب أن نشتق النعوت غير المقيَّدة، إلى جانب النعوت المقيدة، من موقع المخصص.

وفكرة البساطة الضمنية أو الصريحة في دليل التفاعل، والتي نحصل بموجبها على تطابق في السمات (وخاصة سمة التعريف) داخل نفس المكون، وقبل أي

تغيير في الرتبة، يناقضها أن تولد البنيات البدلية والمقيدة في مستويين مختلفين للإسقاط. إلا أن اشتقاق هذين النوعين من الفضلات من نفس النمط الإسقاطي يتنافى ونظرية للقواعد المركبية ذات دلالة.

أما الاستخلاص الثالث، فهو أن النحو يجب أن يتضمّن عدداً من القواعد التحويلية التي لا تكتسي صفة الضرورة إلا لهذه الغاية. وهكذا يجب أن يتضمن النحو قاعدة زحلقة من المخصص ضرورية. إلا أن زحلقة الصلات غير ممكنة في العربية.[18] ويجب أن ننقل بالضرورة المركب الاسمي المضاف إلى موضع بعد الاسم. ولا شيء يبرر نقلا ضروريا كهذا. ويجب كذلك أن نقوم بنقل ضروري للصفة انطلاقا من موقع قبل الاسم، ولا شيء يشير إلى أن هذا النوع من الصفات يمكنه أن يكون في موقع قبل الاسم. ويضاف إلى هذا حاجةٌ ن مخ لأوصافٍ بنيوية لا تتحقق أبدا في السطح.

أما الاستخلاص الرابع، فهو ضرورة نقل هذه العناصر بمراعاة رتبة محددة. فالمركب الاسمي المضاف إليه، مثلا، يجب أن يسبق الصفة والمركب الحرفي المقيد، وتأتي الصلة المقيدة بعد ذلك، متلوة، أحيانا، بنعوت غير مقيدة... الخ. فهذه العناصر تنتظم إذن بعد الرأس أو بعد بعض المكونات التي تكون قد أخذت مكانها مسبقا، وذلك ماتوضحه الأمثلة التالية :

(25) تصايُح الناس في الحقول لم يطل

(26) * تصايُح في الحقول الناس

(27) على سطح البحيرة الآسن الراكد الذي ألتُّ إليه بجسدي وأحلامي

(28) * على سطح البحيرة الذي ألتُّ إليه الآسن الراكد

نلاحظ أن المركب الاسمي الذي يشغل وظيفة المالك، في كل من (25) و (26)، لا يمكن أن يُفصل عن رأسه بمكون آخر. ويوضح التركيبان (27) و (28) أن الصفات تسبق الصلات من جهة، وأن النعوت المقيدة تسبق النعوت غير

18) انظر الفاسي الفهري (1981 ب).

المقيـدة. ولا نعرف نظريـة تحويليـة تقترح فرضيـة للنقـل يمكنهـا أن تنقـل هـذه العنـاصر (انطلاقـا من المُخَصِّص) إلى المواقع التي تحتلهـا في السطح، في حين أن نظرية للقواعد المركبية ذات دلالة (وهي نظرية ضرورية في استقلال عن الظواهر التي نحن بصددها) يمكن أن تحدد رتبـة الفضلات التي تتوالى بعـد الرأس الاسمي. وهكـذا يمكن أن نـولـد الفضـلات الـوظيفيـة تحت $\overline{\text{س}}$، مثلمـا هـو الأمر في (13)، والفضلات المقيدة تحت $\overline{\overline{\text{س}}}$ ،بواسطة القاعـدة (29)، والفضلات غير المقيـدة بواسطـة القاعدة (30)، محددين بذلك الرتبة الملاحظة :

(29) $\overline{\overline{\overline{\text{س}}}}$ ← $\overline{\overline{\text{س}}}$ ({ م.مص / م.و / م.ح })

(30) $\overline{\overline{\overline{\text{س}}}}$ ← $\overline{\overline{\text{س}}}$ (م.س) (م.مص).

هذه القواعد ضرورية سواء في ن فض أو في ن مخ. إلا أننـا نحتـاج بـالضرورة في ن مخ إلى قواعد مركبية أُخرى، بالإضافة إلى القواعد التحويلية، وخاصة منها تلـك التي تولـد كل هـذه العنـاصر في المخصص. وبـذلـك نكون بعيـدين عن البسـاطـة المشار إليها أعلاه.

2.2.2. التوزيع التكاملي

يبدو كذلك أن التوزيع التكاملي الظـاهر بين الأداة والمركب الاسمي الـذي يشغل وظيفة الملكية يدل على كفـايـة ن مخ. وينتج التوزيع التكـاملي في هـذه الحالـة عن القـاعـدة (19). ولكن هل للعربيـة فعلاً قـاعـدة كهـذه (مثل الإنجليزيـة مثلاً) ؟

هب أننا أجبنا بالإيجاب، فإن هذه القـاعـدة ستبقى وهميـة مـا لم نحـدد أي المخصصات تشمله القاعدة، هل هو مخصص س أو $\overline{\text{س}}$ أو $\overline{\overline{\text{س}}}$. وستبقى وهمية، كذلـك،

ما لم نبين أن الأداة والمركب الاسمي المضاف إليه مخصّصان من نفس المستوى. إلا أنه، بالنظر إلى فكرة التفاعل، يجب أن تفترض ن مخ أن الأداة تولّد في كل المستويات المكونية داخل المركب الاسمي، وهو افتراض معارض لفكرة البساطة نفسها علاوة على أنه غير معقول، وإما أن تفترض أن الأداة تُحَقّقُ سِمَةً تتسرب انطلاقا من أعلى درجات الإسقاط (أي من س̄̄̄) إلى الأسفل، وهو افتراض ينسف فكرة البساطة (مادام يُفْتَرَضُ في التفاعل أن يتم على مستوى معين)، كما ينسف فكرة التكامل في التوزيع التي تمثلها القاعدة (19).

فمهما كانت الزاوية التي نتناول منها نظرية المخصص، فإن إيجابياتها مظهرية فقط، إذ تخلص إلى نسق قواعد غير مرغوب فيه، وطروحات لا تتلاءم مع أية نظرية للقواعد المركبية ذات دلالة.

3.2. تراكيب إضافية أُخرى

خصصنا الفقرات السابقة لتحديد بنية واشتقاق مركبات إضافية، العنصر الأول فيها اسم «عادٍ» لا نعرف أحدا يمكن أن يعترض على اعتباره رأسا، بالمعنى الذي حددناه في بداية هذا الفصل. ونجد، في مقابل ذلك، عددا من العناصر الاسمية التي تظهر في أول التركيب الإضافي في العربية (مثل أسماء العدد والموازين والجمع والأسوار خاصة)، وهي غالبا ما تشتق في لغات كالانجليزية والفرنسية انطلاقا من موقع مُخَصّص الاسم. وسنهتم بمعرفة ما إذا كان هذا الحل مقبولا بالنسبة للعربية، ونسميه فرضية المخصص، أم إن من الأفضل اعتبار العنصر الأول رأسا للتركيب مثلما هو الحال بالنسبة للأسماء «العادية»، ونسمي هذا التحليل فرضية الرأس.

ونقتصر في الفقرة الموالية على أسماء الموازين خاصة، وعلى أسماء الجمع بكيفية ثانوية. ونخصص الفقرة الرابعة للتراكيب العددية، والفقرة الخامسة للمركبات السورية. وبدهي أن ما يستنتج من مناقشة بنية تركيب معين، ينسحب في بعض منه على باقي التراكيب. والتنظيم الذي تخضع له هذه الفقرات لا يجد تبريراً إلا في تسهيل العرض وتفادي التكرار.

1.3.2. المقياس الانتقائي

يمكن أن نعارض طريقتين في تمَثُّلِ العلاقات الانتقائية التي تقوم بين محمول معين وبين التركيب الذي يعتبر موضوعا من موضوعاته. فالقيود الانتقائية، بحسب فرضية أُولى ندعوها فرضية التبعية الخارجية للرأس (تـ خ ر)، تقوم بين المحمول ورأس التركيب. أمَّا الفرضية الثانية، فترى أن دلالة التركيب ككل (وليس فقط دلالة الرأس المعجمي) هي التي تحدد ما إذا كانت القيود الانتقائية التي يتطلبها محمول معين متوفرة أو غير متوفرة. ولذلك فلا يمكن تحديد رأس المركب إلا على أساس مقاييس داخلية. وندعو هذه الفرضية الثانية فرضية التبعية الداخلية للرأس (تـ د ر). وممن دافع عن (تـ خ ر) Lehrer و Akmajian (1976) وسلكرك (1977). ومن المدافعين عن (تـ د ر) دجاكندوف (1968 و 1977) ومككولي (1968). وتتلاءم (تـ د ر) وحدها مع القيد الأعم، قيد عدم التسرب، الذي ندافع عنه في فصول أُخرى من هذا البحث.

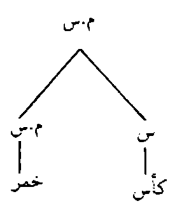
لنتأمل الأمثلة التالية :

(31) شربت كأس خمر

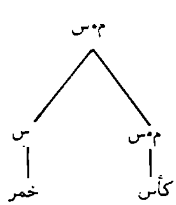
(32) كسَّرت كأس خمر

يمكن أن نقول إن «كأس خمر»، بالنظر إلى (تـ خ ر)، مركبٌ اسمي ملتبس بنيويا، إذ قد تكون له البنية (33)، باعتبار فرضية الرأس، وقد تكون له البنية (34)، باعتبار فرضية المخصص :

(33)



(34)



وتوافق هاتان البنيتان بنية المركب الاسمي المذكور في الجملتين (32) و (31) على التوالي. وبالفعل، فإن «شرب» في (31) ينتقي «خمر» رأسا للتركيب، ومن ثمة البنية (34). وفي مقابل ذلك، فإنّ «كسّر» ينتقي «كأس» في (32)، لنحصل على البنية (33). لكن المقياس الانتقائي لا يكفي وحده بالنسبة لِـ (تـ د ر)، للحسم فيما إذا كانت بنية المركب الاسمي هي (33) أو (34).

2.3.2. المقياس الإعرابي

رأينا سابقا أن الوسم الإعرابي للعنصرين الاسميين الموجودين في التركيب الإضافي يتم بالنظر إلى وظيفة المركب بالنسبة للعنصر الأول. أما العنصر الثاني، فمجرور دائما. لنفترض أن هناك ترابطا بين الوظيفة النحوية للمركب وبين إعرابه الصرفي (ونُحَدِّدُ طبيعة هذا الترابط بتفصيل في القسم الثالث من هذا الكتاب). ونفترض، إضافة إلى هذا، أن الإعراب المسند إلى العنصر الأول يتسرب إلى المركب الاسمي الذي يعلو هذا الأخير. وبعبارة أُخرى، فإن المركب الاسمي يكوّن الإسقاط الأقصى للعنصر الأول الذي يمثل الرأس المعجمي للمركب، كما هو الحال في (33). وفي مقابل هذا، يأخذ العنصر المضاف إليه الذي يشغل وظيفة مص إعراب الجر، وهو الإعراب المرتبط بهذه الوظيفة.

فهذه الفرضية تبدو أكثر بَسَاطة من غيرها، وهي تتلاءم مع (تـ د ر) دون (تـ خ ر). ويُطْرَحُ إذاك مشكل معرفة ما إذا كان الإعراب وحده كافيا لتحديد الرأس أم لا. ويبدو لأول وهلة أنه لا مانع من اللجوء إلى قواعد معقدة لإسناد الإعراب. إلا أن عدم اللجوء إلى مثل هذه القواعد يجعل من (تـ د ر) افتراضا أبسط. ونهتم، فيما يلي، بمعطيات أُخرى تقلل من قيمة (تـ خ ر).

3. الفضلات الحرفية، التمييز ومسائل متصلة بهما

1.3. التبعيض والفضلات الحرفية

يميّز عدد من اللسانيين أنماطا ثلاثة من التراكيب الاسمية التي تظهر فيها فضلة حرفية : التركيب التبعيضي وشبه التبعيضي والتركيب المتضمن لفضلة

حرفية.[19] ونمثل لهذه التراكيب في (35) و (36) و (37) على التوالي:[20]

(35) a number of the apples

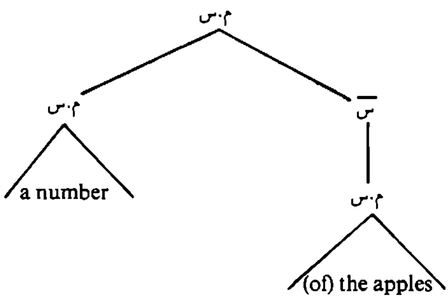
(36) a number of apples

(37) a picture of (the) apples

ويبدو من الممكن تخصيص هذه التراكيب صرفيا ودلاليا في نفس الوقت. فالعنصر الأول في التركيب التبعيضي اسم من أسماء الموازين أو العدد أو الجمع، أو هو عبارة عن سور. والعنصر الثاني يأخذ أداة التعريف في التبعيض ولا يأخذها في شبه التبعيض. وفي حالة ما إذا كان العنصر الاسمي الأول لا تتوفر فيه الخصائص الدلالية المطلوبة، فإننا نكون بصدد تركيب ذي فضلة حرفية. وليس في العربية ما يتيح إقامة تمييز صرفي بين التبعيض وشبه التبعيض. ولن نقف طويلا عند هذا الفرق لأنه ليس ذا أهمية في تحليل العربية.

وفي مقابل ذلك، نقف عند التخصيص التركيبي للبنى المذكورة، وهو يطرح عددا من القضايا ذات أهمية نظرية وتجريبية في نفس الوقت. فسلكرك تقترح أن تكون بنى التراكيب (35) و (36) و (37) هي التالية (هذه البنى من صياغتنا، تماشيا مع افتراضات سلكرك، ودون الدخول في التفاصيل) :

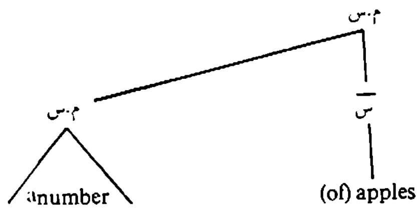
(38)



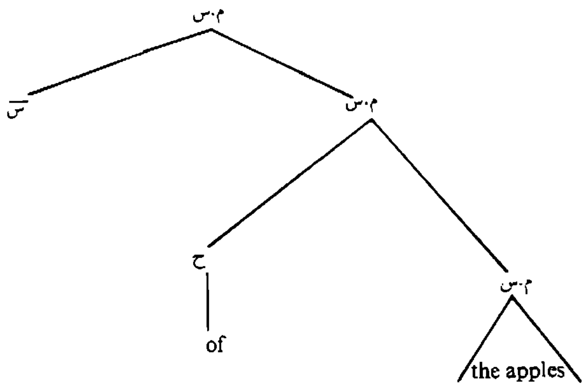
(19) من بين هؤلاء سلكرك (1977) خاصة. وانظر أيضا ميلنر (1978) بالنسبة للفرنسية.

(20) هذه الأمثلة لكَيرون Guéron (1979).

(39)



(40)



وإذا تركنا جانبا مسألة اشتقاق of، المدمجة تحويليا في (38) و (39)، والمولّدة في قاعدة النحو في (40)،[21] وتغاضينا عن الاختلاف البنيوي الداخلي في التبعيض (المتضمن لِـ م.س تحت سَ) وبين شبه التبعيض (غير المتضمن لذلك)،[22] أمكن أن نقول إن الاختلاف في البنية بين (40) و (38) و (39) إنما يرجع إلى الاختلاف بين (33) و (34)، أي أنه اختلاف في طبيعة التحليل الذي يجب أن

(21) يبدو أن تحليل سلكرك (1977) يحتاج، بالضرورة، إلى قاعدتين مختلفتين لإدماج of. تنطبق الأولى على شبه التبعيض في السياق : م س ـــ سَ (انظر ص. 132 من مقالها). وهذا ما يسمح بتوليد (36). وهذه القاعدة اختيارية، ولها استثناءات مضبوطة معجميا. أما القاعدة الأخرى، التي لا تصوغها سلكرك، فتنطبق على التبعيض. وهي ضرورية ولا تعرف استثناء. وتلجأ سلكرك إلى قاعدة ثالثة لإدماج of، تنطبق على المركبات الاسمية التي تعتبر فضلات للاسم في مثل (destruction of the city). وهذا يشكك في كفاية التحليل المقترح.

(22) هذا هو التحليل الذي دافعت عنه سلكرك (1977). وسنرى أنه غير سليم، كما سنعيد النظر في إمكان تمييز التبعيض وشبه التبعيض عن الفضلات الحرفية.

نتبناه : أهو فرضية الرأس أم فرضية المخصص؟ وتلاحظ سلكرك أنه بخلاف (37)، الذي لا يقبل إلا (40) كبنية، فإن (35) و (36) ملتبسان بين بنية تبعيضية (أو شبه تبعيضية) وبنية تتضمن فضلة حرفية. وتقترح سلكرك روائز للحسم بين البنيتين (من بينها روائز الانتقاء والتطابق والإضمار... الخ). ونناقش فيما يلي هذه الروائز.

2.3. تعثر مقياس الانتقاء

لنتأمل الأمثلة التالية :

(41) كسَّرتُ كأسا من زجاج

(42) شربتُ كأسا من خمر

(43) * كسرت كأسا من خمر

إذا احتفظنا بـ (تـ خ ر)، وَجَبَ أن نسند لـ (41) بنية مماثلة لِـ (33) وَ لِـ (42) بنية مماثلة لِـ (34). وتختلف البنية باختلاف فرضية الرأس أو فرضية المخصص، وتبعا لكون العنصر الأول اسما من أسماء الموازين أم لا. إلا أنَّ هذه النظرية لا تُفَسِّرُ لحن (43). فإذا قارناها بـ (41)، وجدنا نفس الفعل ونفس الرأس. لماذا هذا اللحن إذن ؟ من الطبيعي أننا لا نحصل على جواب من التركيب أو من (ت خ ر). يبدو لنا أن الجواب الوحيد يكمن في الدلالة الداخلية للمركب الاسمي، وفي العلاقة القائمة بين عنصري هذا التركيب بواسطة الحرف «من».فهذا الحرف يأخذ هنا معنى محددا، إذ العلاقة قائمة بين مُحْتَوٍ ومُحْتوى، بين شكل ومادة، أو بين ميزان وشيء موزون.وليست علاقة غير محددة كالتي تقوم بين عنصري التركيب الإضافي.

وتصدق نفس الملاحظات على التراكيب التي يسمي النحاةُ القدامى العنصرَ الاسمي الثاني فيها «تمييزا». لننظر إلى الأمثلة التالية :

(44) اشتريت كأسا ذهبا

(45) شربت كأسا خمرا

(46) * شربت كأسا ذهبا

(47) * كسرت كأسا خمراً

إن التمييز فضلة اسمية حَقُّها النصب دائما. وحسبَ (تـ خ ر)، فإن المركب الاسمي في كل هذه الحالات يجب أن يكون ملتبسا بالنظر إلى أمثلة كَـ (44) و (45). إلا أنَّ الأمر ليس كذلك، مادام (46) و (47) مرفوضين. إن دلالة «كأسا خمرا»، في استقلال عن الفعل، دلالة ميزان للخمر، وليست دلالة وعاء يمكن أن يحتوي خمرا. فـ (تـ خ ر) تتيح، إذن، تنبؤات خاطئة، ويجب التخلي عنها. وفي مقابل هذا، تجد (تـ د ر) تعزيزا لها في سلوك التمييز وسلوك التراكيب المماثلة لشبه التبعيض الانجليزي في نفس الوقت. وليس هناك ما يدعونا،في كل هذه الحالات، إلى التفكير في ورود فرضية المخصص. ذلك أن فرضية الرأس ترصد هذه الوقائع بكيفية ملائمة.[23]

ونجد دليلا مماثلا يعطي الامتياز لِـ (تـ د ر) ضد (ت خ ر)، إذا أخذنا بعين الاعتبار تراكيب يمكن اعتبارها تبعيضا في العربية. ونحصل بصدد هذه التراكيب على نفس الأحكام النحوية التي حصلنا عليها سابقا :

(48) شربت كأسا من كل هذه الخمور

(49) * كسرت كأسا من كل هذه الخمور

إن العنصر الثاني في التركيب التبعيضي هو فعلا مركب اسمي مملوء (كما سنرى فيما بعد). وباستثناء اللجوء إلى قواعد مركبية مثل (50) التي تشكل إضعافا لنَظَرِيَّة القواعد المركبية التي دافعنا عنها سابقا، فليست هناك أيـّة وسيلة

23) يرى أكميجين وليرر (1976) أن التعارض التالي يشكل دليلا حاسما لصالح (ت خ ر) :

أ) A bottle of wine spilled

ب) A bottle of wine broke

فبما أن الصفات التي تتطلبها الأفعال في المركب الاسمي الفاعل متناقضة، فلا يمكن أن يكون مجموع السمات الدلالية للمركب الاسمي واردا بالنسبة للقيود الانتقائية. إلا أنه، في حالة اعتبار bottle رأسا في الجملتين معا، فإنه يكون موسوما بـ [+ صلب] مع broke، وبـ [- صلب] مع spilled.

لإخراج (49) اعتمادا على (تـ خ ر) :[24]

(50) س̅ ← م.س

وليس هناك، علاوة على هذا، ما يدعو إلى أن نفترض إمكـان إدمـاج الحرف «مِنْ» تحويليا.[25]

3.3. التطابق والإضمار

تستعمل سلكرك مجمـوعـة ثـانيـة من الروائـز لتحـديـد الرأس هي التطـابـق والإضمار. والفكرة الجوهرية في ذلك هي أن التطابق أو الإضمار الذي يتم مع الفعل يأخذ بعين الاعتبار رأس التركيب. فالتطابق الحاصل في الجمل التاليـة، مثلا، من نوع «تركيبي» :

(51) أ) جل اللاعبين لا يرى رأيك

ب) نصف اللاعبين لا يرى رأيك

(52) أ) جل اللاعبين لا يرون رأيك

ب) نصف اللاعبين لا يرون رأيك

(53) أ) جماعة من الفرنسيين دخلت المسجد

ب) جماعة من الفرنسيين دخلوا المسجد

---

24) ترى سلكرك (1977) أن هذا المركب الاسمي (الذي يعلوه س̅) هو رأس التركيب، وذلك بالنظر إلى القاعدة (50). وتقترح لذلك تحديدا معقدا للرأس لن نناقشه هنا.
والتراكيب مثل (49) سليمـة في الانجليـزيـة. والتراكيب التي تتضمن of لهـا بنيـة دلاليـة أغنى من التراكيب التي تتضمن «من» في العربيـة. فالتراكيب الانجليزية لها نفس دلالة التراكيب الإضافية. وهذا يوحي بـأن of الإنجليزيـة فارغة دلاليا، وهي تشكل وسما إعرابيا فقط، عوض أن تكون حرفا دالا. وفي مقابل هـذا، نجـد أن «من» لهـا دلالـة خاصة بها.

25) يمكن أن نتسـاءل عن إمكان إدماج «من» تحويليـا في الحـالات التي يقول النحـاة إن «من» فيهـا زائـدة، مثلمـا هو الحال في أ) بمقارنتها مع ب) :
أ) ما جاءني من رجل
ب) ما جاءني رجل
ونفترض، مع ذلك، وتماشيا مع تحليلنا في الفصل الثالث أن «من» لا يمكن إدماجها، ولو في هذه التراكيب.

ورغم هذا فليس من المؤكد أن يكون اختلاف التطابق راجعا إلى تغير في البنية، والأمثلة التالية تشير إلى أن التطابق محكوم دلاليا، لا تركيبيا :

(54) الناس تصلي لربها

(55) الناس يُصَلُّونَ لربهم

ونظرية التطابق الموافقة لـ (تـ خ ر) تصبح فاسدة تماما إذا ما أخذنا بعين النظر تراكيب يتطلب الانتقاء فيها رأسا مخالفا للرأس الذي يتطلبه التطابق. وهذا ما نجده في (56) :[26]

(56) كأْسَا خَمْرٍ لم يشربهما

إن التطابق الذي يتم في (56) لا تتنبأ به (تـ خ ر). وما تتنبأ به هذه الأخيرة هو، على العكس من ذلك، تطابق غير ممكن :

(57) * كأسا خمر لم يشربه

وحتى إذا افترضنا أن التطابق (الناتج عن الإضمار) تركيبي في (56)، فإنه يمكن أن تتنبأ به (تـ د ر)، الموافقة لفرضية الرأس، ولا تستطيع ذلك (تـ خ ر)، الموافقة لفرضية المخصص فقط.

لقد أبرز استدلالنا، إذن، عدم فعالية مقياسي الانتقاء والتطابق معا في تحديد رأس التركيب، ولا يمكن الاحتفاظ بالتحاليل القائمة على مثل هذين المقياسين. وإذا كان هناك ما يدعو إلى إدخال فرضية المخصص، فإنّها تعتبر تعقيدا للنحو. وذلك لأن فرضية الرأس ضرورية، على كل حال، لاشتقاق التراكيب الإضافية (مثل (32))، والتراكيب التي تكون فضلتها مركبا حرفيا (مثل (41))، أو تمييزا (مثل (44)). وهكذا يتم توسيع هذه الفرضية لتشمل تراكيب التبعيض أو شبه التبعيض.

26) نجد دليلا مماثلا عند كَيرون (1979).

إننا نرى، إذن، كيف أن (تـ خ ر) بخلطها بين الالتباس التركيبي والدلالي، تصل إلى تنبؤات خاطئة بشأن بنية المركب الاسمي وطبيعة عدد من الظواهر داخل هذا المركب. ثم إنها، بالإضافة إلى هذا، تضطرنا إلى اقتراح عدد من القواعد المَوْضِعِيَّة (ad hoc)، والقيام باختيارات نظرية ضعيفة.

4. التراكيب العددية

لا يمكن للوصف الآني لخصائص الأعداد في العربية الحديثة أن يصل إلى نتائج مرضية إلا في ضوء الاعتبارات التاريخية، واعتبار الخلافات التي دارت بين البصريين والكوفيين. فذلك كفيل بتوضيح ما يبدو غامضا وغير نسقي في العربية الحديثة. بل إنه يمكننا من تحسس خطوط التطور، كما سنرى.

وبعد تحديد نقط الخلاف، وتحديد خصائص الأعداد التي لم يشملها هذا الخلاف، يُطْرَحُ مشكل معالجة العدد، هل هو رأس اسمي مثل الرؤوس الاسمية الأخرى، كما يظهر من كلام البصريين، أم إنه مخصص للتركيب الاسمي، بالنظر إلى ملاحظات الكوفيين والتطور الحاصل في العربية الحديثة ؟ إن الإجابة عن هذا السؤال رهينة بعدد من الاعتبارات التي سنتفحص بعضها في هذه الفقرة.

1.4 موقع العدد داخل المركب الاسمي البسيط

1.1.4. الرتبة بين أداة التعريف والعدد

يمكن أن نعارض نوعين من المعطيات، بالنظر إلى تاريخ الأعداد في العربية : معطيات البصريين ومعطيات الكوفيين. وفي خلاف كهذا، يكون من الصعب أحيانا أن نعرف هل الخلاف خلاف في التحليل، أم خلاف في المعطيات التي توجد في اللغات الموصوفة.

فالبصريون يعتبرون أن الأُمور واضحة ومحددة، إذ هناك رتبتان متكاملتان للأَعداد الواقعة قبل الاسم :[27]

أ) الرتبة : عدد + أد.ت . وتوجد هذه الرتبة في كل تركيب عددي مفرد. وهذه بعض الأَمثلة :

(58) ثلاثةُ الأَثوابِ

(59) مائة الدرهم

ب) الرتبة : أد.ت. + عدد، وهي رتبة نصادفها مع الأَعداد المركبة والأَعداد مثل «عشرين» و«ثلاثين»... الخ :

(60) الثلاثة عشر رجلا

(61) العشرون درهما

ولا يقبل البصريون إمكانات أُخرى. فلا يمكن أن تقع الأَداة، مثلا، قبل العدد في (58)، أو قبل العدد والاسم معا، مثلما هو الأَمر في (62) تحته. والسبب هو أن العدد في (58) مضاف، ويكتسب تعريفا بإضافته إلى اسم معرف، ولا يمكن أن يحمل أداة تعريف. وعليه، فإن (62) غير سليمة كمركب اسمي، كما أن (15) أعلاه غير سليمة :

(62) * الثلاثةُ الأَثوابِ

ومن جهة أُخرى، فإن «رجل» في (60) لا يمكن أن يحمل الأَداة، نظرا لكونه يلعب دور التمييز، ولكونه، نتيجة لذلك، نكرة. والتنكير حالة ملازمة للتمييز حسب البصريين.[28]

---

27) يمكن للأَعداد، طبعا أن تقع بعد الاسم، كما في (أ) :
أ) الرجال الثلاثة
هذا التركيب هو الشائع في العربية الحديثة، ويلعب فيه العدد دور نعت يمكن تحليله بالطرق التي يحلل بها النعت.

28) بصدد هذا التحليل، انظر ابن يعيش، ج. 6، ص. 33.

وعلى العكس من هذا، فإن الكوفيين ينكرون وجود هذه القواعد، ويؤكدون سلامة (62)، إلى جانب (63) :

(63) الثلاثةُ آلافِ الدرهمِ

فالأداة، إذن، يمكن أن تلحق العدد والاسم المعدود معا، والرتبتان واردتان بالنسبة للأعداد البسيطة.

وفيما يتعلق بالأعداد المركبة، فإن الأداة يمكن أن تلحق كذلك عنصري العدد في نفس الوقت، كما في (64) :

(64) الأحد العشر درهما

فالتركيب لا يجعل من العدد المركب وحدة غير قابلة للتجزيء عند الكوفيين، خلافا للبصريين.[29]

ويمتد الخلاف المشار إليه إلى التمييز أيضا : فهو ليس نكرة بالضرورة عند الكوفيين، بل يمكن أن يكون معرفة، كما في (65) : [30]

(65) الخمسةَ العشرَ الدرهمَ

ونجد في العربية الحديثة بقايا مما يذهب إليه البصريون والكوفيون معا، رغم ميل إلى تعميم الرتبة ب) لتشمل الأعداد البسيطة. أما الأعداد المركبة، فهي تحترم، طبعا، الرتبة ب). والقيود التي وضعها البصريون على التمييز لا يتم خرقها. وبعبارة أخرى، فإننا لا نصادف في العربية الحديثة تراكيب مثل (63) أو (64) أو (65)، ولا نجد سوى (61).

يبدو، إذن، أننا، بالنظر إلى الأعداد البسيطة، أمام تطور في الكيفية التي يتم بها ترتيب العدد وأداة التعريف. ويمكن أن نمثل لهذا التطور على الشكل التالي :

---

29) نفس المرجع.
30) انظر ابن الأنباري، **الانصاف**، المسألة 43.

3		2		1
أد عدد	←	عدد أد / أد عدد	←	عدد أد

ونؤول المعطيات التي قدمنا بالكيفية التالية : أراد البصريون البقاء في المرحلة 1، والكوفيون في المرحلة 2، وتتجه العربية الحديثة إلى المرحلة 3. وهي، في هذا الاتجاه، تميل إلى إبطال الثنائية : بسيط / مركب. ونقول «تميل»، لأن أكثر الناطقين بالعربية في المرحلة 2. ولتوضيح ذلك، نسوق الأمثلة التالية من Cantarino، ج 2، ص. 361 ـ 396 :

(66) عشرة الأيام

(67) ست المئات

(68) في الستة الأسابيع

(69) العشرة الأقدام

إن تعقد الإرث القديم يزداد في التراكيب التي نعالجها في الفقرات الموالية. ويطرح هذا التعقد مشكلا أكيداً بالنسبة للواصف، إذ لا يمكن أن تكون هناك نفس القواعد في المرحلة الأولى، أو الثانية، أو الثالثة. ويمكن، بالإضافة إلى هذا، أن يلجأ الناطق بالعربية إلى استعمال نسقين عدديين مختلفين عوض نسق واحد.

2.1.4. الأعداد والفضلات

يمكن أن يركب العدد، في العربية القديمة، مع الإضافة، وتدخل أداة التعريف حينئذ على الفضلة الاسمية :

(70) ثلاثة رجال الأعمال

(71) ثلاث أخوات هند

وكذلك عندما يركب العدد مع اسم من أسماء الموازين، فإن الأداة تدخل على اسم الميزان، لا على العدد :

(72) ثلاثة الأمتار طولا

وتستعمِل العربيـة الحـديثـة (73) عوض (72)، ممـا يثبت الميل إلى الرتبـة المشـار إليها أعلاه :

(73) الثلاثة أمتار طولا

ولا نجد، إضافة إلى هذا، أي تركيب عددي فيه إضافة معرفـة، كمـا في (70) و (71)، وذلك رغم إمكان وجود تراكيب عددية فيها إضافات غير معرفة :

(74) ثلاثة رجال أعمال

وتُعَالَج هذه الصعوبة غالبا بوضع العدد في موقع بعد الاسم :

(75) رِجالُ الأَعمال الثلاثة

3.1.4. موقع اسم الإشارة والعدد

يمكن أيضا أن نحدد موقع العـدد بـالنظر إلى موقع اسم الإشـارة في العربيـة القديمة والحديثة. فالمثال (76)، حيث يسبق العدد اسم الإشارة وأداة التعريف معا، مثـال قـديم، و(77)، حيث يتلوهمـا، مثـال حـديث. أمـا (78)، حيث يقـع بينهمـا، فَلاَحِنٌ :

(76) ثلاثة هؤلاء الرجال

(77) هؤلاء الثلاثة رجال

(78) * هؤلاء ثلاثة الرجال

يترتب عن هذه التقابلات أن اسم الإشـارة لا يمكن فصلـه عن أداة التعريف، بل إنهما يظهران معا في نفس الموقع، حسب الرتبة المشـار إليهـا.[31] ويعني هـذا أيضـا أن التطور الحـاصل في توزيع مختلف المكونـات داخـل المركب الاسمي لا يتعلق فقط بالأداة والعدد، وإنمـا يتعلق بـالعـدد، من جهـة، وبـاسم الإشـارة والأداة

31) يورد Wright (ج 1، ص. 245) «هذه الست المدن»، حيث يـسبق اسم الإشـارة والأداة العـدد، والأداة «تتـسرب» إلى الاسم، مما يعني أن الأداة يمكن أن تنفصل عن اسم الإشارة، دون أن يحصل العكس.

معا، من جهة ثانية. وإذا اعتبرنا مقولة المُخَصِّص مقولة شاملة لهذين العنصرين، أمكن رسم التطور الحاصل على الشكل التالي :

(79) عدد مخ ← مخ عدد

4.1.4. الأسوار والعدد

في استقلال عما يجري داخل المجموعة الاسمية المُكَوَّنَة من الاسم والعدد والمخصص، نجد السور يحتل دائما الموقع الأول في المركب الاسمي، سواء في العربية القديمة أو الحديثة :[32]

(80) كان هذا يحدث كل
أ) أربعة الأيام
ب) الأربعة الأيام
ج) الأربعة أيام

(81) لم يقنعني كل
أ) ثلاثة هؤلاء الرجال
ب) هؤلاء الثلاثة رجال

وسنرى في القسم الخامس من هذا الفصل لماذا لم يتأثر السور بالتطور الحاصل في مواقع المكونات داخل المركب الاسمي.

2.4. نتائج بالنسبة للبنية الداخلية للمركب الاسمي

مادام السور يظهر في رأس المركب الاسمي،[33] يمكن أن نعتبر أن القاعدة الأولى التي تعيد كتابة م.س تميز مكونين فرعيين : المركب السوري (م.سو)

32) لم نجد مثالا يوافق (81 أ) عند النحاة، ولكن هذا النوع من التراكيب يتلاءم وطروحات البصريين حول العدد واسم الإشارة.

33) يمكن للسور أن يقع كذلك بعد الاسم كما في أ) :
أ) رجع الرجال كلهم

والمجموعة الاسمية (سَ) التي تضم كل ما تبقى من المركب، وذلك على غرار القواعد التي اقترحتها بريزنن (1973)، ومنها خاصة :

(82) م.س ← م.سو سَ

إن هذا الفصل بين م.سو والعناصر قبل الاسمية الأُخرى، وخاصة الأَداة واسم الإشارة، يعتمد المعطيات التي أوردناها في الفقرتين الفرعيتين 3.1.4.و 4.1.4. والرائز الجوهري في هذا الفصل هو الإضافة، إذ يمكن لِـ م سو أن يركب معها، بخلاف العناصر الأُخرى :

(83) كل رجال الحي

(84) * هؤلاء رجال الحي

(85) * الرجال الحي

وسنرى، مع ذلك، لماذا نفضل اعتبار (83) مركبا سوريا، عوض اعتباره مركبا اسميا، رأسه السور «كل» وما بعد الرأس فضلة اسمية مضاف إليها.

1.2.4. اسم أم صفة ؟

إذا اعتبرنا السور رأسا للتركيب السوري، فماذا عن العدد ؟ هل هو رأس اسمي شبيه في توزيعاته وخصائصه بالاسم «العادي» أم هو مُخَصِّص للمركب الاسمي ؟

إن تعقد الإرث القديم، كما أشرنا سابقا، وتعقد النسق العددي العربي في حد ذاته (بل تعقد كل نسق عددي، فالتعقد كلي، فيما يبدو)، كل هذا يجعل الإجابة صعبة والمعالجة إشكالية إلى حد كبير.[34] وتتضاعف هذه الصعوبة لكون الناطقين بالعربية لا يستعملون العربية الفصيحة عندما يتكلمون عن الأَعداد إلا نادرا، ويفضلون استعمال العامية. والتساؤل عن الكيفية التي يولد بها العدد يحتم علينا النظر فيما إذا كانت مختلف خصائصه تجعل منه اسما أو صفة. وسنبين أن

34) انظر في هذا الصدد كَرينبيركَ (1978) وكوربيت (1980).

كل عـدد إمـا اسم، في جـزء من خصـائصـه، وصفـة، في جـزء آخر، وإمـا اسم تـام الاِسْمِيَّة. لنتأمل تركيبا عدديا مثل (86) :

(86) ثلاثةُ أثوابٍ

فهل العـدد هنـا صفـة في مـوقـع قبـل الاسم، مثـل الصفـة التي نجـدهـا بعـد الاسم في (87) ؟

(87) أثوابٌ ثلاثةٌ

يفترض الجواب بالإيجاب أن يكون المركب كله مركبا وصفيا رأسـه صفـة مضـافـة إلى الفضلة، وتكون الإضافة هنا لفظية لامعنوية. ويمكن، أيضـا، أن نعتبر المركبَ اسميا فتكون الصفة فيه مُخَصِّصاً.[35] ولا يجوز الاعتراض على هـذا بـأن الصفـة قـد وقعت قبل الموصوف، بينمـا القـاعـدة أن تتـأخر عنـه. ذلـك لأن ورود الصفـة قبل الموصوف قليل، لكنه ممكن :

(88) يحدث هذا في مختلف الميادين

(89) يمتاز الرجل بجميل الصفات

ونجد في ظواهر التطابق إثباتا لهذه الطبيعـة الصِفِيَّة للعـدد. والتطـابق بين العـدد والاسم المعدود معقد جدا. فمن ثلاثة إلى عشرة، مثلا، يتم التطابق في الجنس، في اتجاه عكسي، مع أَخذ حالـة الإفْراد في الاسم بعين الاعتبـار (وليس حـالـة الجمع). فإذا كان الاسم مذكرا، مثلا، لَحِقت العددَ علامةُ التـأنيث. أمـا بـالنسبـة لأَحـدَ عَشَرَ واثْنَيْ عَشَر (وهما عددان مركبان)، فيتطابق عنصراهما في الجنس. والعـدد مع الاسم المعدود. ومن ثلاثـة عشر إلى تسعـة عشر، يكون جنس الوحـدات معـاكسـا لجنس المعدود، وجنس العشرات مطابقا له... الخ.[36] ونوضح هذا ببعض الأَمثلة :

---

35) رغم أن هذا الحل يعقد القواعد الإعرابية، كما سنرى في القسم الخامس من الفصل، فإنـه يـسمح بـالاستجـابـة لقيود التفريع المقولي، وذلك نظرا لظهور (86) في سياقات م.س، لا.م و. فإذا اعتبرنا العدد في (86) صفة (وكذلك في (88) و (89))، فإن نظرية التفريع المقولي يجب أن تعدل نتيجة لذلك. وهذا التعـديل، وإن كـان معقـدا، إلا أنـه ليس مستحيلا.

36) انظر الجدول الموالي.

(90) خمس نساء

(91) ثلاثة رجال

(92) ثلاثة مستويات

(93) إحدى عشرة امرأة

(94) خمس عشرة امرأة

ويكون الاسم المعدود في حالة الجمع من ثلاثة إلى عشرة، وفي حالة الإفراد بعد ذلك. وهكذا يكون المعدود في (92)، مثلا، جمعا، و يكون المعدود في (94) مفردا. ويملك العدد، إلى جانب هذه الخصائص الوصفية التي تعرضنا لها، خصائص اسمية.

نجد أولا أن العدد يلحقه الإعراب الذي يلحق التركيب تبعا للوظيفة التي يشغلها هذا الأخير، وذلك على غرار الرأس الاسمي «العادي»، بينما لا تأخذ الصفة إعراب الاسم الرأس، الذي يتسرب إليها. لنقارن (95)، حيث العدد مرفوع والمعدود مجرور، بـ (96)، حيث كل من الصفة والاسم الموصوف مرفوع :

(95) ثلاثة كتب

(96) هذه كتب مفيدة

وهناك خاصية اسمية أخرى للعدد هي إمكان تثنيته في استقلال عن عدد الاسم المعدود، ويتحقق هذا الإمكان ابتداء من مائة :

(97) أ) مائتا رجل

ب) ألفا رجل

ونجد، في نفس الاتجاه، إمكان الجمع، ولو أن هذه الخاصية يجب أن تظل مفصولة عن إمكان التثنية. ويتحقق هذا الجمع في عدد الألفِ، مثلا، دون المائة :

(98) ثلاثة آلاف رجل

(99) أ)* ثلاث مئات رجل

ب) ثلاثمائة ثوب

وهناك خاصية اسمية أُخرى للعدد هي عدم قابليته للتصرف تبعا للمعدود. ففي مقابل الأعداد من واحد إلى تسعة عشر، التي تتغير بحسب تذكير أو تأنيث المعدود، نجد الأعداد ابتداء من عشرين لا تتغير :

(100) أ) عشرون رجلا
ب) عشرون امرأة

وتزداد اسمية العدد هذه، ليس فقط لكونه لا يتغير (ابتداء من عشرين)، بل لأنه يأخذ مخصصا يطابقه ولا يطابق المعدود :

(101) ؟ ثلاث مئات رجال
(102) أ) ثلاثة آلاف رجل
ب) ثلاثة آلاف امرأة

ففي تركيب عددي مشكوك فيه كـ (101)،[37] نجد أن «ثلاث» في حالة محايدة (أي في حالة التذكير)، نظرا لتأنيث «مئات»، ورغم كون المعدود «رجل» مذكرا. ونجد «ثلاثة» في (102) مؤنثة، لأن «آلاف» تعتبر مذكرا، ولا يهم أن يكون المعدود مذكرا أو مؤنثا. فلو أن التطابق كان مع المعدود، لكانت المعطيات شيئا آخر. ويمكن تلخيص هذه الخصائص في الشكل التالي :

سمات وصفية	سمات اسمية
1) التصرف (تبعا للمعدود) : من ثلاثة إلى تسعة عشر 2) التطابق أ) في العدد والجنس : ثلاثة إلى عشرة ب) في الجنس فقط : من أحد عشر إلى تسعة عشر - تطابق واحد : من أحد عشر إلى اثني عشر - تطابق مختلف : من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر	1) عدم التصرف : من عشرين ← ∞ 2) الإعراب : يلحقه الإعراب «البنيوي» : من ثلاثة ← ∞ 3) التثنية : من 100 ← 4) الجمع : من 1000 ← 5) يأخذ مخصصا خاصّا : من 1000 ←

37) انظر ابن يعيش، ج 6، ص. 33و 34.

2.2.4. غياب التحديد

رأينا، إذن، أن العدد إما اسمي جزئيا أو كليا، وأن هذه الاسمية تزداد في الاتجاه الصاعد (من العدد الأصغر إلى الأكبر).[38] وتشير هذه الخصائص الصرفية إلى إمكان اعتبار العدد رأسا للتركيب الاسمي. ولكن هذا لا يعني أن يكون رأسا بالضرورة، إذ يمكنه أن يكون مخصصا للتركيب.

إذا وقفنا عند آراء البصريين ومعطياتهم، فإننا سنعتبر العدد رأسا، بالنظر إلى كونه لا يعرِّف (عند الإضافة)، وكونه يأخذ الإعراب الموافق للوظيفة التي يشغلها التركيب.على أن تظل ظواهر التطابق الداخلي بدون تفسير.وإذا اعتبرنا،في مقابل هذا، معطيات الكوفيين، فإننا سنجعل من العدد مخصّصا، ويلزمنا، حينئذ، تعقيد قواعد إسناد الإعراب. وستتضمن قواعد المركب الاسمي قاعدة مماثلة لـ (103) :

(103) س̄̄ ← م.س س̄

ويولد العدد، حسب المتكلمين، إما عن طريق قواعد الإضافة، وإما عن طريق قاعدة مثل (71) أو (72)، وإما باستخدام كل هذه القواعد في نفس الوقت. إن عدم التحديد هذا يعود إلى الاعتبارات الواردة أعلاه.[39]

5. التراكيب السورية وتراكيب المُقَارَنَة

1.5. السور رأس المركب السوري في العربية

تُعَالَج الأسوار، بصفة عامة، في لغات كالانجليزية والفرنسية باعتبارها مخصصات للأسماء أو الصفات داخل المركبات الاسمية أو الوصفية.[40] على أنه لا

38) انظر كوربيت (1980)، والمبدأ الذي يقترحه لرصد هذا التدرج.

39) إن خصائص التراكيب العددية التي ندرسها هنا تهم التنظيم التركيبي الخارجي، ولا تتعلق بالتنظيم داخل نفس التركيب العددي. فلكي نقول مثلا : 15، نقول : (5) (10)، ولنقول 99 نقول (9) و (90)، ولنقول 105 نقول (100) و (5). وبعبارة أخرى، فرتبة العدد الضعيف تتغير بالنسبة لرتبة العدد الأقوى. ولكن هذا، بالإضافة إلى خصائص داخلية أخرى، ليس واردا بالنسبة للدراسة التركيبية للأعداد. انظر كَرينبيركَ (1978).

40) انظر بريزنن (1973) ودجاكندوف (1977) وميلنر (1978) وآخرين.

شيء يدعونا إلى تبني هذا التحليل في العربية. بل إن معطيات الوسم الإعرابي التي ناقشناها في الفقرة السالفة تجعلنا نشكك في هذا. ولذلك سنعتبر السور (سو) رأسا لتركيب سوري (م سو).

إن الرأس سو يأخذ إعرابا بحسب الدور المنوط بالمركب الذي يتضمنه. ويمكن أن يكون هذا السور استفهاميا أو تعجبيا أو غير استفهامي. وتوزيعاته (وتوزيعات فضلاته) هي توزيعات المركبات الاسمية أو الوصفية أو الحرفية أو الظرفية. وهذا يطرح مشكل طبيعته المقولية الذي لن نحله هنا، ولكنه يمكن أن يحل بدون شك في إطار نسق أمثل للسمات التركيبية نفترض أنه نظرية تس. والأمثلة التالية توضح هذه الخصائص :

(105) جاء كل الرجال

(106) كم أنا مرتاح !

(107) أكلت كثيرا

ومثلما هو الحال بالنسبة للأسماء العادية والأعداد، فإن الأسوار يمكن أن تضاف (كما في (105))، وأن تركب مع التمييز أو مع مركب حرفي رأسه «من» :

(108) كم رجلا رأيت ؟

(109) كم من رجل رأيت ؟

وتحلل هذه التراكيب بنفس الكيفية التي تحلل بها تراكيب رؤوسها أسماء عادية. ونتناول، فيما يلي، البنية الداخلية لتراكيب المقارنة (comparatives) التي نعتبرها مركبات سورية كذلك.

2.5. تراكيب المقارنة

مركبات المقارنة (= م مق) يمكن أن تكون لها توزيعات المركب الاسمي أو الوصفي أو الظرفي، مثلما هو الأمر بالنسبة للمركب السوري «العادي» :

(110) قرأت أكثر كتبا منه

(111) زيد أطول من علي

(112) علي أقل ذكاء من زيد

(113) أ) زيد يدخن أكثر منك

ب) زيد يدخن أكثر مما تفعل

ويمكن لمركب المقارنة أيضا أن يدمج في مركب حرفي، كما في (114)، حيث يُفَرِّعُ الفعل مقوليا لأخذ مركب حرفي رأسه حرف البَاء :

(114) التقيت بأكثر من النساء مما تظن

ويمكن أن نمايز ثلاثة مكونات فرعية في تركيب المقارنة : السور (أقل، أكثر...) الذي نعتبره رأس التركيب، والعنصر المُسَوَّر، الذي يمكن أن يكون اسما أو مركبا حرفيا (كما في (110) و (114) على التوالي)، وأخيرا المركب الحرفي الذي يكون رأسه بالضرورة هو الحرف «من» متلوا بالعنصر المقارَن. ويكون هذا الأخير مركبا اسميا «عاديا» (كما في (113 أ))، أو صلة حرة (كما في (113 ب)). ونرمز للعنصر المسور بـ ع مسو، وإلى العنصر المقارن بـ م ح مق. ويمكن أن نلاحظ أن ع مسو لا يوجد بالضرورة في تركيب المقارنة، كما في (113 أ)، وذلك على العكس من سو و م ح مق.

3.5. مسألة الرتبة

يختص تركيب المقارنة برتبة حرة نسبيا، لا نجد ما يوافقها في تراكيب أخرى. ويلزم أن نحدد كيف يتم هذا التنوع التوزيعي الغني لمختلف المكونات الفرعية لتركيب المقارنة، حتى تتضح البنية الداخلية لهذا الأخير، وحتى نخصص مختلف العمليات (العائدية خاصة) التي تتم في المكون المقارن. وتوضح الأمثلة التالية الرتبة «الحرة» للمكونات الفرعية المذكورة :

(115) يشرب زيد أكثر خمرا مما تشرب ماء

(116) يشرب زيد خمرا أكثر مما تشرب ماء

(117) أكل زيد أكثر من الدجاج مما أكلت من اللحم

(118) أكل زيد من الدجاج أكثر مما أكلت (منه)

(119) أكل زيد أكثر مما أكلت من الدجاج

الرتبة في (115) و(117) كالتالي : سو - ع مسو - م ح مق، وفي (116) و (118) يأتي ع مسو أولا ليأتي بعده سو و م ح مق - ع مسو. وقد قدمنا في الفاسي الفهري (1978 ب) تحليلا تحويليا لهذه التوزيعات المختلفة.[41] ولا يسمح إطار عملنا هذا بأية عملية تحويلية. ومع ذلك، يمكن أن نرصد هذا التنوع الرتبي عن طريق قواعد الخفق. فما هو إذن دَخْلُ قواعد الخفق هذه ؟ أو بعبارة أخرى، ما هي القاعدة المركبية التي تولد البنية المُغَذِّيَة (feeding structure) لقواعد الخفق ؟

يمكن أن نعتبر أن السور (من بين المكونات الفرعية الثلاثة) هو رأس م مق، مثلما هو رأس كل مركب سوري. والتراكيب التي لا يأتي فيها سو على رأس تركيب المقارنة مشتقة عن طريق قواعد الخفق. ويبقى إذاك تحديد رتبة ع مسو بالنسبة للعنصر المقارن. نلاحظ، في هذا الصدد، أن التركيب (120)، الموازي للتركيب (117)، حيث الرتبة : سو - م ح مق - ع مسو، تركيب غير سليم :

(120) * أكل زيد أكثر من الدجاج مما أكلت من اللحم

ويوحي هذا اللحن بأن الرتبة : م ح مق - ع مسو غير سليمة، وأن (119) يمكن تحليلها إلى مكونين (عوض ثلاثة) : سو - م ح مق. فالمركب الحرفي الموجود في آخر الجملة داخل في م ح مق، وليس خارجا عنه. وهكذا يحل مشكل الرتبة بين هذين المكونين الفرعيين. ويمكن صياغة القاعدة التي تعيد كتابة المركب السوري كالتالي :

(121) ، ـ ⟵ سو ({ م س / م ح }) (م ح)

41) لقد كانت الحجة في معالجة هذه التغيرات الرتبية عن طريق التحويل أن القاعدة التي تنقل السور إلى يسار فضلته «تغذي» قاعدة تحويلية أخرى، هي قاعدة : انقل م خاصة. ولم يكن إذاك، بالإمكان، تصور طريقة أخرى للتحليل.

تـولـد هـذه القـاعـدة مبـاشرة تراكيب مثـل (105) و(108) و(109)، حيث لا يظهر م ح مق، كما تولد مباشرة تراكيب مقارنـة، مثل (115) و(117) و(119). وفي مقـابل ذلـك، نحصـل على تراكيب مثـل (116) و(118) عن طريـق قـاعـدة خفـق، يمكن صياغتها كالتالي :

(122) سو { م.س / م.ح } ← 1 _ 2

وهكـذا، نحل مشكل الرتبـة في تراكيب المقـابلـة بفضل قواعـد غير تحويليـة. أمـا معالجة مسائل التأويل في تراكيب المقارنة، وخاصة مسائل الروابط العائديـة، فتتم بنفس الكيفية التي تتم بها في الصلات الحرة.[42]

6 . خاتمة

لقد تَمَكَّنَّا في هـذا الفصـل من تقـديم تصـورنـا للتنظيم الـداخلي للمركب الاسمي في العربيـة. وقـد درسنـا، من أجـل ذلـك، التراكيب الإضـافيـة والعـدديـة وتراكيب المقارنة. ولم نلجأ، في كل ذلك، إلى القواعد التحويلية. بل إننـا نـاقشنـا الإيجابيات المزعومة للمعالجات التحويلية وفندناهـا. كمـا انتقـدنـا فرضيـة التبعيـة الخارجية للرأس الملائمة لفرضية التسرب التي رفضناها. وقد بينا أن هـذه الفرضيـة لا تسمح بأخذ المعطيات الدلالية وتعميمـات التطـابق بعين الاعتبـار. أمـا بـالنسبـة لتراكيب العدد والمقارنة، فقـد افترضنـا أن المقيـاس الإعرابي كـاف لتحـديـد رأس التركيب الاسمي، وذلك في غياب معطيات مناقضة.

ويدخل هذا الفصل في إطار الطروحات العامة التي نتبناها بصـدد عـدد من القضايا، وخاصة تلك المتعلقة بالبنية المكونية للمركبات.

42) انظر الفاسي الفهري (1980) و (1981 ب)، وكذلك الفصل السادس.

المحتـوى

الكتاب الأول

الكتاب الثاني